الرأي
العقبة
سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة
الاحد ٨ جمادى الآخرة ١٤٣٦ هـ - الموافق ٢٩ آذار ٢٠١٥م - العدد ١٦٢٠٤ السنة الرابعة والأربعون - عمّان - الأردن

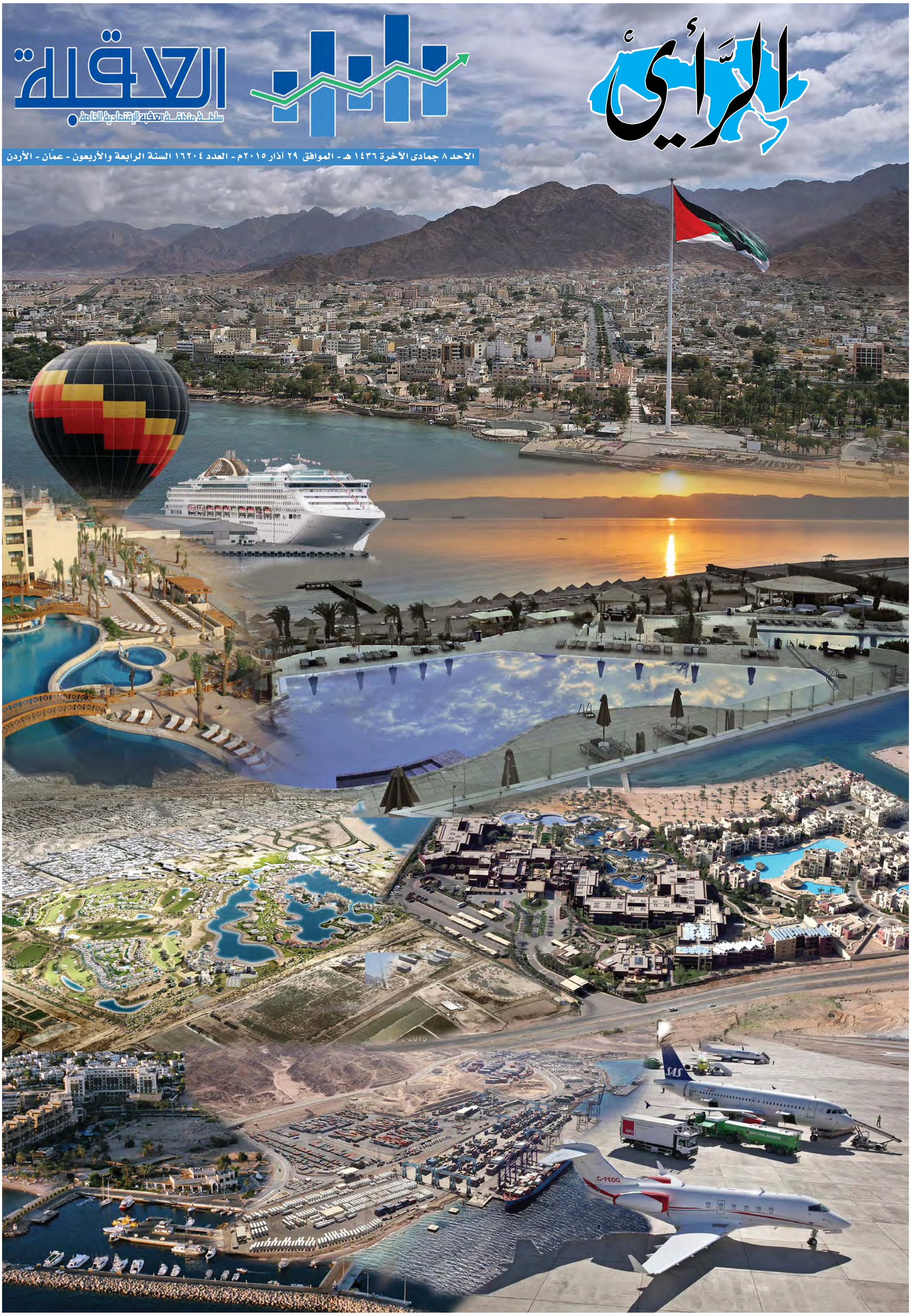

■ ملحق خاص يصدره مركز الرأي للدراسات حول واقع «العقبة الخاصة»

العقبة.. طموح ملكي ومحبة وطن

د. خالد الشقران

سمو الفكرة من حيث كونها «طموح شيد بمحبة ملك» جاءت من حيث المبدأ والمنطلق والتصميم واستمرت وستبقى على الدوام « خلق منطقة اقتصادية خاصة» تشكل انموذجا تنمويا يقود الى احداث نقلة نوعية في تطور حياة الانسان وطبيعة المكان، فكان الانتقال باهتمام ورعاية ملكية سامية من طور الفكر الى مضمار الحركة عبر سلسلة من عمليات البناء الاقتصادي التنموي التراكمي ترجمت عبر تدفق اكثر من عشرين مليار دولار كاستثمارات متنوعة في العديد من القطاعات وخلقت نحو اربعين الف فرصة عمل ، ومع ذلك ثمة من يرى انه لا زال هناك حالة من عدم الانسجام اوجدتها بعض التحديات التي ادت الى تباطؤ حركة النشاط والتدفق الاقتصادي والاستثماري والتنموي الذي يعد المرتكز الاساس في تحويل «الفكرة الحلم» الى حقيقة على ارض الواقع .

والان بعد مرور ابعة عشر عاما من العمل الجمعي والانجاز الذي كُرس للانتقال بـ«ايلة» بما تحمله من عبق التاريخ الى واقع حضاري جديد لتصبح جزءًا مضيئا من واقع الاردن اليوم، تبرز مجموعة من التساؤلات التي تتعلق بواقع منطقة العقبة الاقتصادية، الفرص والميز التنافسية ،التحديات والمعيقات، قصص نجاح ومحفزات تكرارها، طبيعة ونوعية الاستثمارات القائمة، والسبل المثلى لتنمية القطاعات الإقتصادية، استكمال البنى التحتية والقاعدة الاقتصادية الاجتماعية المتكاملة، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات، الافكار والسيناريوهات والتصورات المثلى نحو تحسين الواقع والمستقبل .

من هنا حاول مركز الرأي للدراسات عبر هذا الملحق القاء الضوء على واقع العقبة الاقتصادية، من خلال جلسات نقاش مستفيضة رافقها عصف ذهني لم يقتصر فقط على تقييم التجربة بل تجاوزها الى سبر غور التحديات ووضع بعض التصورات والافكار والتوصيات والحلول لاعادة الزخم لتطبيق «الفكرة الحلم» الى مسارها الصحيح من حيث جعلها منارة اقتصادية واستثمارية وسياحية متكاملة كما ارادتها الرؤية الملكية السامية.

مشروع ايلة لوحة تظيء في العقبة

الاستمرار والبناء ..الجمال والدقة ..الرحابة والرقي ..الرؤية الاكثر وضوحا ،هي علامات فارقة فيما تحققة شركة واحة ايلة للتطوير في مشروع ايلة في العقبة مرتكزة على رؤية واضحة وخطة عمل مدروسةوقدرة وملاءة مالية وادارية كانت فيها محركا وطريق نجاح .

مشروع أيلة والذي يقع على الحدود الغربية لمدينة العقبة. يمثل منظومة تطوير وتنمية ريادية تقدم أنموذجاً ناجحاً للشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، ويعد من احدى اهم استثمارات شركة استرا السعودية في الاردن ،وتتجسد رؤية المشروع في خلق واجهة بحرية متميزة عملت على زيادة الرقعة الشاطئية لمدينة العقبة بحوالي ١٧ كم من واجهة بحرية لا تتعدا ٢٣٥ مترا على خليج العقبة ، بالاضافة لانشاء مجموعة متميزة من الفنادق والوحدات السكنية والمرافق التجارية والترفيهية، كما وتحتضن اول ملعب جولف عالمي من ١٨ حفرة وأكاديمية للغولف بتصميم العالمي جريج نورمان

انجازات مستمرة ومتتابعة بداتها الشركة بعد ان احتضنت مساحاتها البحيرات الاصطناعية والممتدة مساحاتها على نحو ٧٥٠ دونما تقريبا، لتبلغ كلفة التطوير فيها للمرحلة الأولى حوالي ٤٥٠ مليون دينار منتضرة التشغيل في نهاية العام ٢٠١٧ محققة ما يصل لنحو ١٢٠٠ فرصة عمل مباشرة.

ويشهد مشروع ايلة الان اكتمال بناء نحو ١٥٠ وحدة سكنية ذات إطلالة مائية فريدة من نوعها موزعة على جزيرتين ومجموعة من المباني مؤكدة سرعة وتميز وتيرة العمل وصدق الالتزام لدى الشركة في تطوير مشروع ايلة لتكون خلال الاشهر القادمة اول عقار استثماري سياحي يعرض للمشاهدة والمعاينة الحقيقية قبل الشراء.

وحول اعمال ملعب الجولف في مشروع ايلة فقد تميز بالاستخدام الامثل للطاقة الخضراء وتقنيات البناء فكان "ضمن افضل ثلاث ملاعب صديقة للبيئة في العالم ان لم يكن الافضل" وفق تصريحات مصممه العالمي جريج نورمان لتكون مؤشرا حقيقيا لاستمرار الانجاز و ليكون العلامة الابرز في عالم سياحة جديدة في العقبة سعيا لتكامل المنتج السياحي.

وفي قلب المشروع النابض بالحياة والمتمثل بجزيرة المرسى (سوق ايلة) سيتم المباشرة باعمال التشطيبات النهائية فيه بعد ان اكتملت مراحل البناء الخارجي وذلك مطلع الشهر القادم من قبل احدى كبرى الشركات المحلية لتكون كما هي غيرها تلعب الدور الاساس في تمثيل وتعزيز الدور للمقاول المحلي، مضيفا نحو ٤٥٠ غرفة فندقية و نحو ١٠٠ محل تجاري في مرحلته الاولى الى جانب عدد من المقاهي والمطاعم المنتشرة وبما يحيطها من جمال مرسى اليخوت لتكون صورة ذهنية واقعية لا يمكن اغفالها في برنامج ايّة زيارة للعقبة.

للمشروع دورا تنمويا يتسم بالحيويه وذو قيمه اقتصادية وتنمويه مرتفعة،وذلك لما يمتلكه من قدرة عالية على دفع عجلة الاقتصاد الوطني على المستوى الاني من خلال تشغييل يومي لنحو ١٥٠٠ عامل في مختلف مجلات الانشاء تشكل العمالة الاردنية الماهرة نحو ٧٠٪ منهم بالاظافة الى ضخ نحو ٢٥٠ مليون دينار اردني في السوق المحلي ككلفة اعمال بنية تحتية بتمويل مباشر دون اقتراض او بيع مسبق ناهيك عن مساهمته المستقبلية في حال التشغييل وفق مراحل الانجاز من خلال مردود تعزيز مكانة العقبة على خارطة السياحة العالمية كأحد اهم مقاصد مرتادي الشواطئ والخدمات الترفيهية والسياحية ذات التميز والفخامة و الرحابة.

وفي مجال الاستثمار الامثل للموارد الطبيعية توجهت الشركة باصرار نحو الطاقة البديلة وشهد الشهر الحالي توقيع اتفاقية مع شركة توزيع الكهرباء بغاية ربط نظم مصادر الطاقة المتجددة لمشروع ايلة في العقبة بموجب نظام صافي القياس وبقدرة ٣.٢ ميغاواط لخدمة محطة ضخ مياه البحر لتغذية البحيرات الاصطناعية في المشروع كما وتسعى الشركة ايضا من خلال خطة مستقبلية لانتاج نظام للطاقة الشمسية باستخدام أسلوب النقل بالعبور وبقدرة ٢.٦ ميغاواط لخدمة متطلبات التحلية والري والتشغيل لملعب الجولف في مشروع ايلة لتصل لاجمالي الطاقة من مشروعين منفصلين الى ٥.٨ ميغاواط لتكون المشروع الاول في المنطقة الذي يسعى لتامين نسبة كبيرة من احتياجاته للكهرباء من خلال الطاقة النظيفة (الخضراء).

وفي مجال المبيعات وقعت الشركة اتفاق تعاون مشترك مع شركة أستيكو الاردن يقضي باعتبارها وكيلا حصريا لادارة المبيعات لجميع الوحدات السكنية في مشروع آيلة في مدينة العقبة لتكون شركة واحة ايلة للتطوير اول من يعلن ويطرح للبيع منتج واقعيا لزبائنه.

وفي مجال التنمية والبناء المجتمعي يشار الى ان المرحلة المقبلة للشركة ووفق رسالتها ستركز على برامج التشغييل والتدريب لتتوافق احتياجات الافراد مع احتياجات المشروع التشغيلية لتصل لنحو ٣٦٠٠ فرصة عمل مباشرة يشهد فيها نهاية العام ٢٠١٧ اشغال نحو ١٢٠٠ فرصة عمل

ويشار الى ان مجالات الخدمة والبناء والدعم المقدم من وحدة المسؤولية الاجتماعية في شركة واحة ايلة للتطوير تُبنى وفق احتياجات ومتطلبات كل مرحلة ووفق خطة سنوية واضحة المعالم والاهداف بما يضمن القدرة على التجاوب ومتطلبات كل مرحلة.

ولضمان بناء مجالات الخدمة المجتمعية وفق المتطلبات المستقبلية كان التركيز على الاستدامة في المشاريع حيث يعد مشروع المطبخ الفندقي في كلية العقبة الجامعية ومختبر اللغات الحديثة في الجامعة الاردنية فرع العقبة الى جانب التركيز على مجالات اقتصادية تنموية مستقبلية ككخطة تجهيز مشغل متخصص للسيدات بالشراكة مع مركز الاميرة بسمة للتنمية في العقبة لانتاج مشغولات وملابس مهنية لخدمة المرافق السياحية والصناعية ولتامين دخل مستمر لاسر العاملات وغيرها من القطاعات الاخرى كالبيئة وتطوير المجتمعات والاعمال الخيرية نجاحات وعلامات مضيئة في مستوى حياة الافراد .

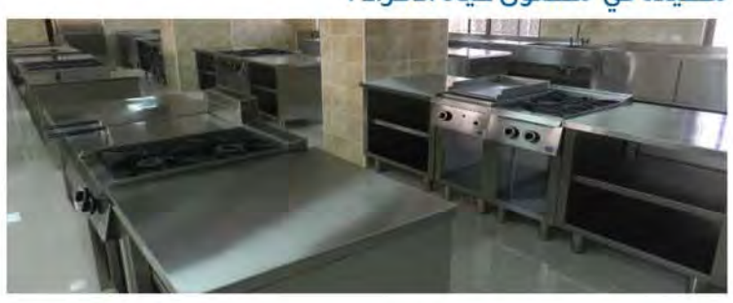

وسجلت الشركة العديد من الشركات الاستراتيجية مع عدد من الهيئات المحلية تكللت بان يحمل اسم مشروع ايلة عدد من اهم الفعاليات والانشطة فالتعاون مع جمعية الماراثونات الاردنية كان نتاجه ماراثون ايلة البحر الاحمر الدولي والتعاون مع جمعية عدائي الاردن اوجد سباق ايلة البحر الميت البحر الاحمر للدراجات الهوائية والتعاون مع لجان الاحياء المحلية في العقبة كان سبب في تاسيس فريق ايلة لكرة القدم والذي تم تشكيله من مجموعة من الشباب من احد احياء مدينة العقبة (حي الكرامة) وجميعها واكثر حققت مشاركة وتفاعل مجتمعي ووطنيا ومنها العالمي بشكل واسع.

وما سبق من انجازات وجهود هي نتاج صدق وتفاني واصرار كافة الاطراف المشاركة فيه من مقاولين محليين نفذوا ما يزيد عن ٩٠٪من الاعمال بأشراف ومتابعة مباشرة من استشاري الشركة من دور الخبرة العالمية والمحلية ، مؤكدا التزام الشركة في المضي قدما لاستقطاب كبرى الشركات المتخصصة في مجال الانشاءات لغايات تنفيذ المراحل المقبلة لضمان جودة المنتج بصورة تعكس رؤية الشركة في التميز والاتقان.

www.ayla.com.jo

مواطنون وزوار..

يتقدون الأوضاع بعد 14 عاماً على إنشاء « المنطقة الخاصة»

العقبة - علاء القرالة

انتقاد يرافقه الأمل حال عدد من أبناء وزوار مدينة العقبة عند سؤالهم عن المدينة بعد ١٤ عاما مضت على إنشاء سلطة العقبة الخاصة ، لحلم مازال يعيشونه بان تصبح العقبة الشاطئية لؤلؤة البحر الحمر ومقصد زائريه، يقض مضجعه حالة الفوضى وغياب التنظيم الذي يعيشونه بسبب الإدارات السابقة للسلطة .

مواطنون لم يخفوا لـ«الرأي» تذمرهم وتشاؤمهم حيال مستقبل المدينة إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه دون إحداث تغير جذري على عدد من الأمور المهمة والملحة ، مطالبين السلطة بإدارتها الجديدة بالعمل بالتشارك مع المجتمع المحلي والقطاع الخاص بتعديل قانون السلطة وانتخاب مفوضين من المجتمع المحلي.

كما طالبوا بتطوير البنية التحتية لتكون العقبة مدينة سياحية متكاملة، وإزالة العشوائيات والحفائر التي تشوه منظر المدينة ، والتنظيم التجاري الذي عملت الإدارات الماضية للسلطة على تشتيته وإدخاله في التجمعات السكنية بالإضافة، وانشاء مجلس استشاري مشترك ما بين كافة الإطراف في المدينة، وخلق فرص عمل لأبناء المدينة في المشاريع الاستثمارية وتدريبها وتأهيلها، ومراقبة الأسواق بشكل جاد يمنع استغلال السياحة، وجذب استثمارات جديدة ذات قيمة مضافة عالية.

المواطن «إسامة المصري» أكد أن العقبة كلما تقدمت خطوة إلى الإمام تراجعت خمسة إلى الوراء محملا المسؤولية إلى تعدد الإدارات التي توالت على السلطة والتي عملت بعيدا عن القانون وعن المجتمع المحلي .

المصري ، أوضح أن السلطة فشلت وعلى مدار ١٤ عاما من جعل العقبة مدينة سياحية متكاملة ، مشيرا إلى أن زائري العقبة يفتقرون للاماكن الترفيهية التي تحول دون استمرار إقامتهم في المدينة لأكثر من يوم، مطالبا السلطة بالعمل بشكل سريع لإيجاد حلول وإستقطاب الاستثمارات الملائمة لإقامة مراكز ترفيهية وتجارية تلبي احتياجات زوار المدينة وقاطنيها .

«احمد ياسين» بين أن العقبة إذا ما تم مقارنتها مع مدن ساحلية قريبة ومجاورة لها فأنها تفتقر إلى ابسط وسائل السياحة الترفيهية التي يطلبها القاصدين للعقبة لأجل السياحة وقضاء أوقات ممتعة ، مشيرا إلى إن الزائر بالعقبة لا تمتد إقامته يومين مطالبا السلطة بان تتبع في إجراءات تطويرها للمدينة التجارب المجاورة بعيدا عن الابتكار الذين يفشلون به في كل مرة .

ويتساءل ياسين هل يعقل أن تكون العقبة بلا مدينة ترفيهيه للأطفال والشباب ،وهل يعقل إن تكون العقبة بلا مدينة ألعاب مائية متطورة كالمدن المجاورة لها في بلدان مجاورة ؟ مشيرا إلى أن السياحة الحالية من قبل الاردنيين للعقبة لا تتجاوز السياحة الشرائية والتي بدأت بالتراجع بسبب رداءة البضائع التي يتم عرضها في المدينة وارتفاع أسعارها مقارنة مع بداية إعلان العقبة منطقة اقتصادية خاصة.

ومع كل هذا التشاؤم لم يخف العقباويون أملهم الكبير في إدارة السلطة الجديدة والتي حسب آرائهم بدأت باتخاذ خطوات مهمة في اتجاه الطريق الصحيح لوضع العقبة على الخارطة السياحية العالمية من حيث جذب السياحة الاجنبه والمحلية لها ، وتحسين أخطاء الإدارات السابقة مطالبين بسرعة الانتهاء من المشاكل والمعيقات التي تقف أمام تطور المدينة وخاصة المنطقة التجارية منها.

ولم يخف المواطن راكز العبادي والمقيم بالعقبة منذ ٢٥ عاما ، انه بدأ يلمس تغييرات واضحة على بعض الأخطاء التي ارتكبت في السابق وتم ترحيلها من إدارة الى إدارة بالإضافة إلى غياب الرؤية الواضحة للسلطة للسنوات السابقة ، مؤكدا إن مهمة السلطة في الوقت الحالي صعبة وليست سهلة وتحتاج الى قدرات خارقة للتمكن من حل جزء مهم منها للانطلاق الى مراحل «نستطيع من خلالها فعلا البدء في ترويج العقبة على أنها مدينة سياحية» على حد تعبيره .

وأضاف العبادي أن المدينة وعلى شكلها الحالي ليست مجهزة بالطريقة المثالية لاستقبال السياحة من كافة أنحاء العالم وخاصة أنها تفتقر الى الكثير من المرافق التي تساهم في خلق أجواء من الرفاهية للقاصدين إليها، مطالبا بزيادة الثقافة لدى السكان المحليين بأهمية السياحة، مؤكدا أن غالبية أهالي العقبة يعتمدون على السياحة التي يؤدي غيابها الى إصابة بقية القطاعات بالشلل والركود.

ومن جانبه طالب الناشط «رامي خليل» بإن تعمل السلطة على إنشاء مراكز تدريب فندقي وغيرها من المهن التي تحتاجها العقبة واستثماراتها القائمة والمستقبلية لإحلال العمالة المحلية مكان الأجنبية ،مشيرا الى إن العمالة الأجنبية تتواجد بكثرة بالعقبة بينما هناك بطالة لدى الشباب .

وطالب بتعديل قانون السلطة بالشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المحلي بحيث يلبي الطموحات التي يراد تطبيقها بالعقبة ، مشددا على ضرورة تطبيق القانون على الجميع ، مشيرا إلى إن تميز العديد من المدن في العالم جاء نتيجة الالتزام بتطبيق وتفعيل القانون ، مؤكدا أن هناك مخالفات كثيرة تساهم في تشويه منظر المدينة وتقف عائقا إمام تقدمها.

ومن جانبه انتقد التاجر زهير الربيع، غياب الرقابة والتفتيش على البسطات ، مشيرا الى إن انتشارها بالشكل العشوائي يساهم في تشويه منظر الأسواق لديهم ، كما طالب بتسهيل الإجراءات والابتعاد عن البيروقراطية وخاصة في مجال الضريبة، واستقدام العمالة لعدم توفرها وغيرها من الخدمات التي يحتاجها التجار في العقبة.

وأشار الى ضرورة العمل وبشكل سريع على إيجاد حلول لتشجيع السياحة وخاصة إن غالبية التجار بالعقبة يعتمدون على نشاط السياحة من خلال تطوير البنية التحتية وإنشاء مرافق سياحية مشجعة لها .

«ناديه الخليلي» زائرة قدمت إلى المدينة هي وأسرتها ، انتقدت ارتفاع أسعار الإقامة مقابل ما تقدمه الفنادق من خدمات للزائرين ، بالإضافة إلى غياب ما يمكن تسميته - على حد تعبيرها - بمزايا لهذه المدينة عن غيرها من المدن الشاطئية التي زارتها سابقا في مختلف الدول ، منتقدة عشوائية العمران والألوان ، بالإضافة إلى غياب وسائل الترفيه، مشيرة إلى أنها لم تستطع الإقامة بالفندق إلا ليلة واحدة بعدما صدمت بواقع الحال في الخارج .

وسجلت الخليلي ملاحظتها على تردي المنتج التجاري الذي يتم بيعه للزائرين في الأسواق التجارية مشيرة إلى أنها بضائع غير جيدة وبأسعار مرتفعة مقارنة مع الأسواق الأخرى ، بالإضافة إلى غياب المرافق النظيفة في

هذه الأسواق ، مطالبة بان تستنبط إدارة السلطة والقائمين على تنشيط السياحة في العقبة من تجارب الدول المحيطة التي زارتها سابقا.

المواطن «ياسر علي» وبينما كنا نسأله عن حال المدينة اخذ يطلعنا على ما حولنا من قمامة ، متسائلا هل هذا منظر مدينة نعمل ونحلم إن تكون الأولى في المنطقة في جذب السياحة ، فإذا لا نستطيع الحفاظ على نظافتها فكيف نريد إن نطورها ، محملا المسؤولية في ذلك إلى غياب الحس عند العديد من الزائرين للمدينة وتجارها والسلطة بشكل عام .

وطالب ياسر أن تقوم السلطة وكافة الاجهزه بتغليظ العقوبة على المتسببين في رمي النفايات في الشوارع والأماكن العامة ، مشيرا إلى إن العقبة ينقصها شي مهم لا بد منه ويكمن في تفعيل القانون وتطبيقه بكل حزم ومع الجميع الأهالي قبل الزائرين.

«العقبة الخاصة»

والتنمية الشاملة المطلوبة

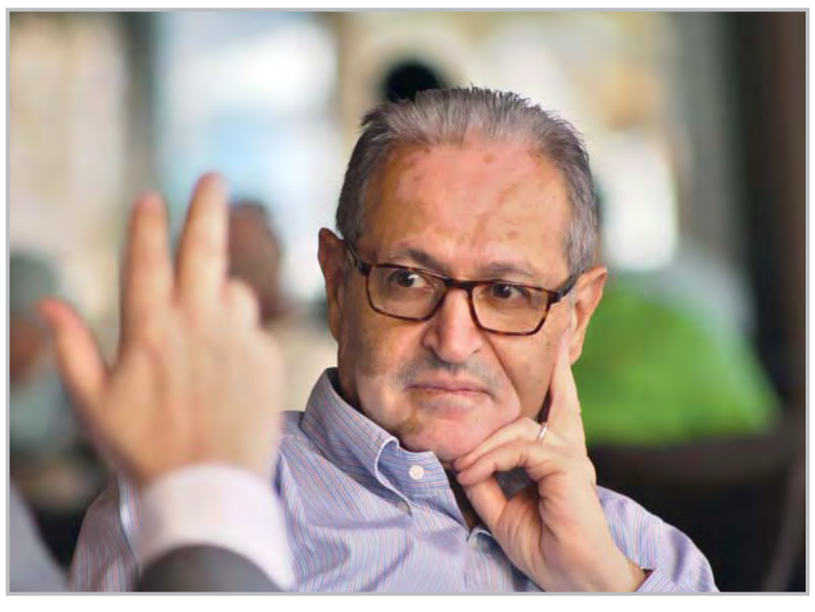

د.دريد محاسنة

بعد خمسة عشر عاماً على إنشاء سلطة العقبة الخاصة، يبدو مشروعاً التساؤل حول ما تم إنجازه وتطويره من قِبَل هذه السلطة، وهل تحققت الإنجازات التي كانت مأمولة من إنشائها؟!

يبدو واضحاً للجميع أن الاعتقاد أن منطقة العقبة لن تتأثر بالمتغيرات الاقتصادية الاجتماعية أو السياسية المؤثرة على كامل المملكة الأردنية الهاشمية هو اعتقاد خاطئ، لذا يبدو واضحاً انعكاس أي متغيرات سياسية سلبية في المنطقة على النمو والتطوير في مدينة العقبة.

فميناء العقبة مثلاً، وهو المورد الرئيس للنشاط الاقتصادي والمالي في العقبة، تأثر سلباً بإغلاق الحدود مع سوريا أولاً، وأكثر مع إغلاق الحدود مؤخراً مع العراق، وعاد ميناء العقبة ليصبح ميناءً محلياً بعد أن تطور منذ الثمانينات كميناء إقليمي وممرّ استراتيجي للبضائع بين شمال المملكة وشرقها، ومع مصر وشمال إفريقيا.

ومن ناحية أخرى، تراجعت وتيرة الاستثمار السياحي في العقبة متأثرة بتراجع النمو الاقتصادي في المملكة، وانعكس ذلك بشكل مباشر على النمو العمراني السياحي أو استخدامات الفنادق والسياحة في العقبة، وبلا شك تأثرت العقبة أيضاً بالوضع الأمني غير المستقر في المنطقة.

وللأسف تراجَع مستوى الخدمات في المدينة حتى مؤخراً وزاد الترهل الإداري، وغلبت البيروقراطية الحكومية على أسلوب العمل في تنمية المنطقة، وعاد أسلوب الإدارة في المدينة والإقليم ليصبح حكومياً تقليدياً أسوة بالمحافظات الأخرى، ولم تستطع الإمكانيات المتوفرة في المدينة من ساحل سياحي وميناء وشبكات نقل ومطار وسكة حديد وتواصلها مع سيناء واقليم شمال البحر الأحمر، أن تعكس أي إيجابيات أو مردود اقتصادي.

ويعود هذا الأمر إلى تناسي معظمنا أن ما يحكم العقبة هو وجودها كموقع استراتيجي ضمن إقليم شمال البحر الأحمر مجاورة للسعودية ومصر و«إسرائيل»، وكانت ميزة العقبة أنها استطاعت إدخال حلقة وصل مع العراق عبر حركة نقل وتجارة امتدت عبر سيناء إلى مصر وشمال إفريقيا كتونس وليبيا.

ويبدو جلياً أن ميناء العقبة هو ميناء محلي (DESTINATION PORT) وليس ميناء دولياً إقليمياً (HUB) كجبل علي في الإمارات وسواه، وهو يتأثر بأيّ اضطرابات سياسية أو أمنية إقليمية، ويتنامى دوره الإقليمي مع زيادة الفعالية في إنتاجيته وتسهيلاته في انسياب البضائع وتقليل الإجراءات الحكومية في التخليص، فمثلاً في حين تحتاج الحاوية الواحدة الساعات لمناولتها في الموانئ العالمية تحتاج لأيام عدة في العقبة نتيجة الإجراءات المتعددة من جمارك وتخليص وغيرها.

يضاف إلى ذلك أن التعرفة للمناولة أصبحت مؤخراً مرتفعة وطاردة لجلب أيّ واردات أو صادرات من الدول المجاورة. لذا، فالبحث عن تكامل مع المناطق الحرة والصناعية والموانئ في المنطقة وخطوط النقل كقناة السويس أمر مهم، ويجب تطوير التعاون وخلق فرص استثمارية تجارية.

لن يكون كل ذلك ممكناً لو هيمن القطاع العام على خطط التنمية في الإقليم، ومن الأمثلة السلبية على ذلك بيع ميناء العقبة الرئيسي قبل سنوات، للحاجة الماسة حينها لمردود البيع من دون التخطيط للبديل أولاً. وعليه، تعاملت الحكومة -سواء السلطة في العقبة أو المركزية في عمّان- كتاجر عقاري وليس كمؤسسة تنموية..

وعليه، يجب أن ترفع الدولة يدها تدريجياً عن هذه الاستثمارات وإدارتها وترك الأمر للقطاع الخاص، وكان هذا مستحيلاً سابقاً في ظل الهيمنة الحكومية على القرار من دون التشاور مع القطاع الخاص أو المعنيين في أيّ من القطاعات التجارية والسياحية والتجارة والنقل.

ولتحقيق ذلك، يجب أن تتحرك السلطة الخاصة بخفّة وفعالية وعدد أقل من الموظفين، ومراجعة الإجراءات بما في ذلك وجود شركة العقبة التنموية، إضافة للسلطة الخاصة فيما بعد، لتجنب الازدواجية في التخطيط والإجراءات والتنفيذ.

والازدواجية أيضاً تبدو في تعدد الموانئ وعدم وجود خطة أو جهة مسؤولة مثل ما هي الحال في موانئ دبي.. وتتقاسم السلطة ووزارة النقل الصلاحيات والمسؤوليات في قطاع النقل، مما يجعل التضارب بين الجهات المختلفة أمراً واقعاً.

إن إعادة النظر في المخطط الشمولي للمدينة لوضع إدارة متكاملة للساحل الأردني تأخذ في الحسبان الفعاليات المختلفة، والمحافظة على البيئة، وعدم تضارب الأنشطة الاقتصادية، لأمرٌ ملحّ وضروري، وعلينا أن نأخذ في الحسبان المتغيرات في مواضيع مشاريع المياه الإقليمية، كقناة البحرين وقطاع الطاقة، بما يشمل الغاز والطاقة المتجددة، وتسهيل تصدير المنتجات التعدينية الأردنية بسهولة ومن دون معيقات.

واستنتاجاً لما ورد، ولتجربة السنوات السابقة، نجد أن الذي حققته السلطة على مستوى تنمية العقبة وإقليمها بشرياً وتجارياً كان ضعيفاً ولم يصل لما هو منشود منه.

شركة تطوير العقبة
AQABA Development Corporation

سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة
AQABA SPECIAL ECONOMIC ZONE AUTHORITY

فرص استثمارية واعدة في العقبة

منطقة الاعمال الشمالية

- استعمالات الأرض: تجاري
  مساحة القطع: ٤٠٠٠ الى ١٠٠٠٠ متر مربع
- نوع العقد: تطوير ونقل ملكيه
- توفر كافة خدمات البنية الأساسية، وشبكة طرق حديثة، طرق خدمية ومواقف سيارات
- الاستثمارات المقترحة: محلات تجارية، مكاتب، مطاعم، مقاهي، صالات رياضية ومراكز صحية، بنوك، وقاعات اجتماعات، فنادق، شقق مخدومة، مساكن طلبة، مراكز ترويحية ورياضية نوعية

الاحكام التنظيمية:

الارتدادات:
امامية (شمال جنوب): ١٠ متر
امامية (شرق- غرب): ١٥ متر
جانبية :٧,٥ متر
خلفية: ٧,٥ متر
النسبة المئوية للبناء: ٤٢٪
-النسبة الطابقية: ٢٥٠٪
-الارتفاع: ٢٧ متر

ابرز مشاريع المنطقة:
مبنى سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، البنك العربي، الجامعة الأردنية - فرع العقبة، مستشفى الأمير هاشم بن عبدالله الثاني العسكري، والعديد من المشاريع الاستثمارية

الهاتف 2039100 3 962 + الفاكس 2039110 3 962 + www.adc.jo email:info@adc.jo

ACT
AQABA Container Terminal

بوابتك للأردن وما حوله
your gateway to Jordan and Beyond

At the cross road of three continents and four countries
تقع على مفترق ثلاث قارات وأربع دول

www.act.com.jo
customerservice@act.com.jo
hotline (00962 3 2091122) الخط الساخن

MANAGED BY
APM TERMINALS

الرئيس التنفيذي لـ «تطوير العقبة»:

غانم: أوجدنا منظومة موانىء متكاملة و تشغيل ميناء الغاز في أيار

العقبة - الرأي - إستعرض الرئيس التنفيذي لشركة تطوير العقبة، المهندس غسان غانم، منظومة موانئ العقبة التي تشرف عليها الشركة ، وأبرز المنجزات التي تحققت منذ إنشاء الشركة في العام ٢٠٠٣ وذلك ف في ظل التوجهات الحكومية لإقامة منظومة موانىء متكاملة في خليج العقبة.

وأكد أن « تطوير العقبة» تعكف حاليا على اعادة تأهيل وصيانة ورفع كفاءة ميناء النفط القائم ضمن أعلى المعايير العالمية، متوقعا أن يتم تشغيل ميناء الغاز الطبيعي المسال آيار المقبل.

ميناء الغاز الطبيعي المسال

وبين غانم أن نسبة الإنجاز في ميناء الغاز الطبيعي المسال لنهاية شهر اذار٩٣٪ ومن المتوقع انهاء كافة الاعمال والبدء بتشغيل الميناء في شهر ايار من هذا العام.

ويتكون المشروع من أعمال إنشاء ميناء غاز طبيعي مسال ضمن منظومة موانئ الطاقة جنوب مدينة العقبة بطاقة تشغيلية مستمرة تبلغ ٤٩٠ مليون قدم مكعب يوميا وطاقة تشغيلية قصوى للميناء تبلغ ٧١٥ مليون قدم مكعبة يوميا، ويتضمن المشروع كذلك أعمال البنية الأساسية والمرافق والمعدات البحرية والتجهيزات اللازمة لاستقبال الوحدة العائمة لتخزين وإعادة تحويل الغاز الطبيعي المسال إلى حالته الطبيعية وخدمة ناقلات الغاز الطبيعي المسال مع تجهيزات المراقبة والتحكم والربط مع خط الغاز العربي لتغطية احتياجات المملكة، وبتمويل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

ميناء العقبة الجديد

و أكد غانم، أن الشركة تقوم بنقل ميناء العقبة الجديد لمنطقة الجنوب وبنائه ذاتيا، في ظل اطار التوجهات الاستراتيجية للحكومة ، حيث وضع جلالة الملك عبدالله الثاني حجر الأساس لميناء العقبة الجديد في المنطقة الجنوبية لمدينة العقبة في حزيران ٢٠١٢.

وأشار غانم أن تكلفة المرحلة الاولى للمشروع تبلغ ٢٠٠ مليون دينار، وسيوفر نظاما يتكامل مع أنماط النقل المتطورة وسيرفع من طاقة مناولته وفق أفضل الممارسات العالمية، مما سيجعل العقبة نقطة ربط بين موانئ الاقليم، حيث تم تنفيذ الأعمال البحرية لميناء العقبة الجديد والتي تتضمن تنفيذ أربعة أرصفة وبطول إجمالي ٨٠٠ متر طولي.

وأضاف غانم أن تنفيذ أعمال الحفريات والردم المتخصصة وإنشاء مرفق للخدمات البحرية وتنفيذ كواسر للأمواج تبلغ كلفته الاجمالية ٦٥ مليون دينار، ومدة تنفيذ ٢٤ شهرا، وسيتم تسليم أراضي الميناء الرئيسي الحالي الى المستثمر شركة المعبر الاماراتية ضمن برنامج تسليم على ثلاث مراحل.

وقال غانم انه تمت المباشرة بالرزمة الثالثة لمشروع ميناء العقبة الجديد خلال الربع الثالث من العام ٢٠١٤ والتي تشمل اعمال تنفيذ المباني والساحات وهناجر التخزين واعمال البنية التحتية من مياه وكهرباء واتصالات وتبلغ قيمة الأعمال ٤٨ مليون دينار، وتبلغ نسبة الانجاز حتى نهاية شهر كانون الثاني من العام الحالي ٢٥٪ .

وعن الرزمة الثانية لميناء العقبة الجديد والتي تتعلق بصوامع الحبوب أوضح غانم ان المقاول باشر بتنفيذ المشروع بداية ٢٠١٣ ونسبة الإنجاز حاليا تتجاوز ٧٠٪ ، وبتكلفة اجمالية تبلغ ٤٨ مليون دينار اردني يقوم بموجبها المقاول بتنفيذ أعمال صوامع الحبوب بما يشمله من صوامع خرسانية رأسية واجهزة نقل اليكتروميكانيكية ومفرغات للبواخر حيث تبلغ سعة الصوامع ١٠٠،٠٠٠ طن قابلة للتوسعة لغاية ٢٠٠،٠٠٠ طن كما ويشمل المشروع رفع كفاءة المناولة لتبلغ ١٦٠٠ طن/ساعة.

الميناء الصناعي

وعن الميناء الصناعي أكد غانم أن شركة تطوير العقبة قامت وحسب اتفاقية مبرمة مع الشركة الأردنية للموانئ الصناعية بتصميم وتمويل بناء وتشغيل وإدارة الميناء الصناعي باستثمار يقدر بحوالي ١٠٠ مليون دينار، وعلى أساس البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) بعد ٣٠ عاما.

وبموجب الاتفاقية، سيتم تصميم وتمويل وبناء وتشغيل وإدارة الميناء الصناعي بما يتفق مع المخطط الشمولي المعتمد للموانئ في العقبة وطبقا لأفضل المواصفات والممارسات الدولية في هذا الشأن.

وأضاف غانم ان شركة الموانئ الأردنية الصناعية ستتمكن من زيادة قدرة الشركة على تصدير منتجاتها ومنتجات الشركات الحليفة وكذلك منتجات شركة البوتاس العربية وتلبية احتياجات الزبائن في الوقت المناسب، الى جانب استيراد مدخلات الإنتاج الصناعية لهذه الشركات. أن هذا المشروع يواكب خطة الشركة الصناعية التوسعية المتمثلة في زيادة الاستثمارات وزيادة الإنتاج الى ١٥ مليون طن سنويا، والتصدير الى الأسواق التقليدية واستهداف أسواق جديدة.

ميناء الفوسفات الجديد

وبخصوص ميناء الفوسفات الجديد ، قال غانم ، أن شركة مناجم الفوسفات الأردنية قامت ببناء وتشغيل وإدارة وتطوير ميناء الفوسفات الجديد وعلى مبدأ البناء والتشغيل وإعادة المنشأة (BOT)، وقد تم تشغيل هذا الرصيف تجاريا، حيث يضم رصيف تصدير الفوسفات الجديد، والذي انطلقت أول شحنة فوسفات وعلى متنها ٥٣,٨ الف طن من الفوسفات على متن الباخرة يونايتد ميلوز، ومن المتوقع بلوغ حجم المناولة السنوية فيه إلى ٦ ملايين طن، ويضم محطة تفريغ وتخزين المشتقات للفوسفات بطاقة استيعابية مقدارها ٢٤٠ ألف طن، وأجهزة مناولة ورصيف بطول ١٩٠ مترا وذلك لتأمين رسو آمن للسفن الراسية عبر حزام أنبوبي ناقل للفوسفات وصديق للبيئة، يربط منطقة التحميل في الميناء بالمرافق التخزينية

ميناء السوائل المتعددة

وأشار غانم انه سيتم إنشاء ميناء السوائل المتعددة الأغراض في ميناء العقبة، وذلك وفقاً لأفضل الممارسات الدولية والمواصفات الفنية باختيار أفضل السبل والآليات لتنفيذ المشروع في ضوء نتائج الدراسات الفنية والقانونية والمالية الخاصة بالمشروع، حيث سيكون الرصيف متاحاً للاستخدام كمرفق عام لمناولة البضائع والمواد المتاحة في الرصيف ،وسيبدأ حجم المناولة في الميناء مبدئياً من خلال الرصيف بحدود ١,٢٥٠ مليون طن سنوياً.

وبين غانم عن نيه الشركة حاليا لاعادة تأهيل وصيانة ورفع كفاءة ميناء النفط القائم حيث تسعى الشركة لرفع قدرة المناولة للرصيف من ٧ مليون طن سنوياً الى ١٤ مليون طن سنوياً وذلك من خلال اضافة اذرع تحميل متخصصة جديدة وتأهيل خطوط نقل المواد البترولية القائمة وانشاء خطوط جديدة واضافة مضخات متخصصة الامر الذي سيؤدي الى خفض المدة اللازمة لمكوث البواخر الناقلة والذي سيؤدي الى خفض او الغاء غرامات التأخير التي كانت تدفع في حالة تأخر الباخرة في تفريغ حمولتها وإتاحة الفرصة للمستثمرين في هذا القطاع للاستثمار في مجال تخزين المواد البتروكيماوية؛ حيث إن المشروع سيكون ضمن أعلى المعايير العالمية.

مشروع تأهيل ميناء الغاز النفطي

واوضح أن شركة تطوير العقبة قامت وبناءً على المخطط الشمولي لموانئ الطاقة بإعداد وثائق عطاء التصميم والتنفيذ لميناء الغاز النفطي المسال الدائم والذي يقع الى الشمال من ميناء النفط الحالي وذلك استبدالاً لفكرة الميناء الموقت الامر الذي يوفر المبالغ المالية المرصودة للميناء المؤقت ويزيد من فاعلية استيراد الغاز النفطي المسال وبحيث يشمل المشروع بناء رصيف مخصص للغاز البترولي المسال فقط مزود بكافة المعدات الخاصة بالمناولة ومعدات السلامة العامة والامان حيث تم المباشرة في تنفيذ اعمال المشروع بداية عام ٢٠١٤ وانهاء كافة اعمال المشروع واستقبال اول باخرة غاز في شهر شباط الماضي وبتكلفة ٢٠ مليون دينار.

ميناء الركاب

وعن ميناء الركاب بين ان الشركة قامت ومن أجل مواكبة النمو والتطور الذي يشهده قطاع النقل البحري في المنطقة، وبالتنسيق مع مؤسسة الموانئ بوضع خطة لتأهيل وتحديث ميناء الركاب، وضمن ثلاث مراحل مختلفة وبفترات زمنية محددة، حيث تم الانتهاء من المرحلة الأولى للمشروع والتي تضمنت تحسين وضع الركاب القادمين من خلال تخصيص ثلاثة أرصفة بربطها بممر مغطى لمسيرهم وصولا إلى صالة الركاب الرئيسية، اضافة الى تخصيص مسار اخر للأمتعة والتفتيش، والذي يتمتع بشروط الامان والانسيابية في التعامل والرقابة الجمركية، ويضمن هذا فصل الركاب القادمين عن المغادرين، اضافة إلى توسيع صالة الركاب في الطابقين الارضي والاول، بحيث تكون صالة الانتظار بمساحة تكفي الركاب ككل.

وكما تم تخصيص حافلات تعمل بشكل دوري ومنتظم لتنزيل وتحميل القادمين والمغادرين في منطقة محطة الركاب وايجاد مساحة ضوئية متحركة الامر الذي يتيح مساحة جديدة للمناورة والحركة لا سيما للشاحنات.

أما المرحلة الثانية فتشمل حسب غانم اقامة ساحة لوجستية للمغادرين وضمها الى ميناء الركاب على أن تتم فيها كافة الاجراءات الأمنية والجمركية للركاب والسيارات المغادرين مما سيوفر مساحات اضافية لا تقل عن ١٥٠٠ متر مربع لصالات استقبال القادمين ،وستشتمل المرحلة الثالثة للتوجه إلى الجنوب عند الوصول الى عدد معين للركاب والسفن القادمة والمغادرة من محطة الركاب في مدينة العقبة.

ميناء الحاويات

واكد غانم أن ميناء الحاويات كان من الشراكات الناجحة بين شركة تطوير العقبة والقطاع الخاص، فقد تم تأسيس شركه ميناء حاويات العقبه وبالتعاون مابين شركة تطوير العقبة وشركة أي بي إم ميلر لمحطات الحاويات، و هي من الشركات الرائدة في تشغيل وإدارة موانئ الحاويات على مستوى العالم، حيث تعتبر المشغل والمطور لمرفق ميناء الحاويات، وقد وفرت أكبر شبكة موانئ لصناعة الشحن الدوليةمن خلال أكثر من ٥٠ منشأة في ٣١ دولة عبر القارات الخمسة واليوم أصبح ميناء حاويات العقبة واحد من افضل ثلاثة موانئ واكثرها تطورا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تمكن الميناء من مناولة اكثر من ٨٠ ألف وحدة مكافئة في شهر واحد، وتمكن الميناء من مناولة ٨١٧ ألف وحدة مكافئة خلال العام ٢٠١٢ وبنسبة زيادة قدرها ٢٠٠٪ عن عام ٢٠٠٦، مما ساعد في زيادة حجم بضائع الترانزيت والبضائع الداخلية لمدينة العقبة، وفي ضوء ازدياد حجم المناولة ستكون الخطة المستقبلية لميناء الحاويات تسريع برنامج توسعة ميناء الحاويات وحسب اتفاقية التطوير المشتركة وخطة العمل وبحسب المخطط الشامل لميناء حاويات العقبة المحدث، حيث تبلغ الطاقة الاستيعابية للميناء ٨٥٠ ألف حاوية ومع الانتهاء من التوسعة سترتفع الى ١,٥ مليون حاوية، حيث سيعزز من قدرات القطاعات الاقتصادية الاخرى في مدينة العقبة تحديدا وتشكل رافعة اقتصادية ومالية لوتيرة الاقتصاد الوطني.

الميناء الاوسط

وأشار الرئيس التنفيذي للشركة ان الميناء الاوسط يتكون حاليا من رصيف المناولة الارز والاسمنت والفحم والمواشي وتتجه النية الى اعادة تأهيل هذين الرصيفين واضافة رصيف آخر بهدف تمكين عمليات مناولة المدحرجات، العبارات ،شركة الجسر العربي وتطور امكانية مناولة الفحم السائل بواسطة وسائل ومنشآت صديقة للبيئة.

ميناء السفن السياحية

وقال انه ولغاية السفن السياحية الكبيرة والتي تتجاوز حمولتها ٣٠٠٠ راكب، فتعمل شركة تطوير العقبة على ايجاد مرسى ملائم لطبيعة هذه السفن من خلال بناء مرسى دائم يضم رصيف ضمن مشروع مرسى زايد، وهو المرسى الأقرب لأسواق المدينة ومراكز الخدمات فيها ليكون بوابة حضرية لأحياء المنطقة سياحياً وانعاش تنموي واستثماري لمنطقة الحفاير والقلعة الأثرية في العقبة، حيث أن شركة تطوير العقبة الذراع التنفيذي لسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة تعمل على وضع مخطط ليصبح نقطة وصل لمنطقة الحفاير ووسط المدينة وذلك لتنظيم استعمالات الأراضي ولجذب أكبر عدد من السياح داخليا وخارجيا، لتدعيم هذا النمط الهام من الأنماط السياحية اضافة الى مرفأيتسع الى حوالي ٣٥٠ زورقاً وذلك في ضوء تزايد عدد السفن السياحية القادمة الى العقبة .

ميناء الحاويات

ولتشكيل نقلة نوعية في إعادة وتأهيل وتطوير وإدارة وتشغيل الخدمات البحرية في ميناء العقبة الرئيسي قال غانم انه تم تأسيس شركة ميناء العقبة للخدمات البحرية و هي شراكة بين شركة تطوير العقبة وائتلاف مع شركة لامنالكو الإماراتية وشركة الخطوط البحرية الوطنية، بهدف التعزيز من قدرة الميناء التنافسية مع الموانئ المجاورة، و تعزيز الأمن والسلامة البحريةوالبيئية و تطوير الكوادر الأردنية المشغلة للخدمات البحرية. وعدا ذلك فستقوم الشركة بإدارة وتشغيل مرفأ بحري جديد يقدم الخدمات البحرية لسفن موانئ الطاقة بعد تزويد هذا المرفأ بقوارب قطر وإرشاد متخصصة.

وبالتالي فقد تم انشاء مرفأ لزوارق القطر والربط والارشاد ضمن الميناء الجديد مع منزلق وحوض جاف للصيانة الثقيلة للسفن والتي يتم اجراؤها حاليا خارج الموانئ الاردنية .

كذلك يتم حاليا انشاء مرفأ اخر لزوارق الربط والارشاد الخاصة بميناء الغاز الطبيعي المسال ضمانا لسلامة عمليات الارشاد والسلامة العامة وسرعة الانجاز.

الأكاديمية الأردنية للدراسات البحرية:

خدمات التعليم والتدريب والاستشارات بقيمة مضافة

عمان – الرأي - تأسست الأكاديمية الأردنية للدراسات البحرية، كمؤسسة تعليمية متخصصة بالتعليم والتدريب البحري مطلع عام ٢٠٠٤ استجابة لحاجة السوق الأردني والعربي في مجال النقل البحري لكوادر وطنية وعربية مؤهلة من مهندسين وضباط وبحارة.

وتقبل الأكاديمية الشباب العربي من كافة الدول العربية «طلبة و طالبات» من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو الشهادات الأجنبية المعادلة وذلك للالتحاق بالمجالات التي تناسب تخصصاتهم، وتتم الدراسة في الأكاديمية بنظام الإنتظام الكامل من حيث نظام الساعات المعتمدة.

وتتبلور فكرة الاكاديمية بأن تكون الخيار الأول، و أن تقدم قيمة مضافة من خلال خدمات التعليم، التدريب، الأبحاث و الإستشارات البحرية، و أن تقدم خدمات عالية الجودة لزبائنها في الشرق الأوسط ، من خلال رسالتها الاكادمية التي ترتكز إلى الجودة في تقديم مجموعة متكاملة من خدماتها مع ضمان الإلتزام الكامل باحتياجات الزبائن، الموظفين، الملاك، والمجتمع البحري بشكل عام.

ومن أهداف الأكاديمية تأهيل كوادر بحرية جديدة ترفد السوق المحلي و الخارجي بضباط ملاحة ومهندسين بحريين يساهمون في بناء أسطول أردني و عربي قوي يجوب بحار العالم ،وإعادة تأهيل الكوادر البحرية الحالية بما يتطابق مع المعاهدات الدولية الخاصة بمعايير التعليم والتدريب وإصدار الشهادات للعاملين في البحر، وأعداد الدراسات الاقتصادية والفنية والإدارية الخاصة بالنقل البحري والمشاركة في المؤتمرات المحلية والعربية والدولية التي تعنى في هذا المجال.

وكما تهدف الاكاديمية الى عقد برامج تدريب في مختلف المجالات وخاصة في المجال البحري مثل التأمين والشحن البحري لرفع كفاءة العاملين في هذا القطاع بكافة مستوياتهم الإدارية.

والأكاديمية مؤسسة تعليمية بحرية معتمدة من قبل الهيئة البحرية الأردنية (وزارة النقل) وتؤهل خريجيها للعمل على ظهر السفن في كافة أرجاء العالم، حيث تتوفر فرص عمل كثيرة للعاملين في هذا المجال بالإضافة إلى الرواتب الجيدة التي تساعد على تكوين وبناء مستقبل آمن وبفترة قياسية. مدة الدراسة في الأكاديمية للشهادة البحرية الأولى هي أربع سنوات تنقسم إلى ثلاث مراحل، سنتان داخل الأكاديمية ثم سنة عملية على ظهر السفن ثم عودة مرة أخرى للأكاديمية لحضور دورة تأهيلية مكثفة يتم بعدها التقييم ومنح الشهادة من قبل الهيئة البحرية الأردنية.

ولدى الاكاديمية برامج الدراسات البحرية الأساسية ،قسم الدراسات البحرية: حيث يتم تأهيل الدارسين في هذا القسم للحصول على شهادة ضابط نوبة ملاحية (ضابط بحري ثان) تؤهلهم لبدء حياتهم العملية كضباط قيادة على ظهر السفن ،وقسم الدراسات الهندسية: حيث يتم تأهيل الدارسين في هذا القسم للحصول على شهادة ضابط نوبة هندسية (مهندس بحري ثالث) تؤهلهم للعمل كمهندسي صيانة وتشغيل على متن السفن في غرف المحركات حيث توجد الماكينات الرئيسية والأجهزة المساعدة.

وعن برنامج الدراسات البحرية التأهيلية فان الاكاديمية لديها قسمان ، قسم الدراسات البحرية: حيث يتم عقد الدورات التأهيلية الخاصة بكافة مستويات الدراسة البحرية من ضابط نوبة ملاحية وكبير ضباط وربان أعالي بحار،و قسم الدراسات الهندسية: حيث يتم عقد الدورات التأهيلية الخاصة بالمهندسين البحريين من ضابط نوبة هندسية ومهندس بحري ثانٍ وكبير مهندسين بحريين.

وتقدم الاكاديمية الخدمات للعديد من الجهات التي تتعامل معها من الوزارات و السفارات و المؤسسات و الدوائر و الشركات الحكومية و الخاصة داخل الأردن و خارجه، كما أنها تتميز بسمعة مرموقة على مستوى الشرق الأوسط، حيث تحتضن الأكاديمية دارسين و متدربين من حوالي عشرين دولة عربية و أجنبية، بعضهم موفد من جهات رسمية، و البعض الأخر يدرس على نفقته الخاصة.

الأكاديمية مؤسسة تعليمية بحرية معتمدة من قبل الهيئة البحرية الأردنية (وزارة النقل) و هي الجهة المسؤولة عن التعليم و التدريب البحري في الأردن، و قامت الأكاديمية بتوقيع العديد من مذكرات التفاهم مع كل من كلية ساوث شيلدز في المملكة المتحدة و الأكاديمية العربية للعلوم و التكنولوجيا و النقل البحري في مصر، و المنظمة البحرية الدولية و ذلك بهدف المحافظة على مستوى علمي و عملي متطور للدارسين و المتدربين، إضافة إلى أن الأردن مدرج ضمن القائمة البيضاء للدول التي تتوافق و متطلبات الإتفاقية الدولية لمعايير التدريب و إصدار الشهادات و النوبات للعاملين في البحر (STCW ١٩٧٨) و تعديلاتها، و أن الإتحاد الأوروبي قد اعترف بالشهادة البحرية الأردنية، و من الجدير بالذكر أن الأردن قد وقع اتفاقية اعتراف متبادل بالشهادات الأهلية و البحرية مع العديد من الدول و من ضمنها: مصر، السودان، ليبيا، تونس، المغرب، الإمارات، قطر، البحرين، اليمن، سوريا، لبنان، المغرب، سلطنة عمان، ليبيريا، جنوب إفريقيا، البرازيل، روسيا، مالطا، جزر ألباهاما.

كما أن الأكاديمية حاصلة على شهادة ISO ٩٠٠١: ٢٠٠٨ من هيئة التصنيف البريطانية LLOYD›S REGISTER، و يغطي مجال الشهادة «التعليم و التدريب البحري طبقا» للقاعدة ٨/١ من الإتفاقية الدولية لمعايير التدريب و إصدار الشهادات و الخفارة للعاملين في البحر STCW ١٩٧٨ و تعديلاتها، إضافة إلى خدمات الإستشارات الإدارية.»

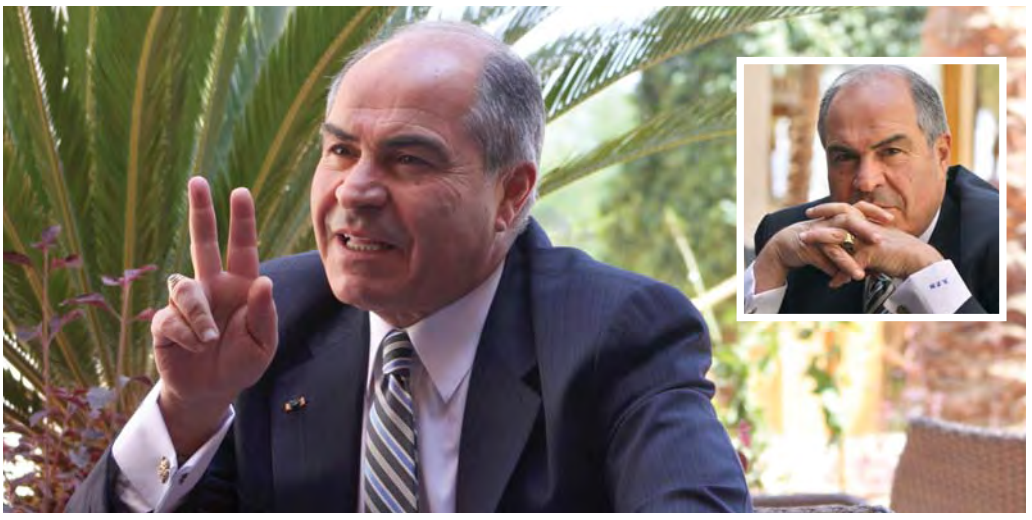

سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة
AQABA SPECIAL ECONOMIC ZONE AUTHORITY

شركة تطوير العقبة
AQABA Development Corporation

منظومة موانئ العقبة
Aqaba Ports Community

Aqaba New Port ميناء العقبة الجديد

Passenger Terminal محطة الركاب

Main Port الميناء الرئيسي

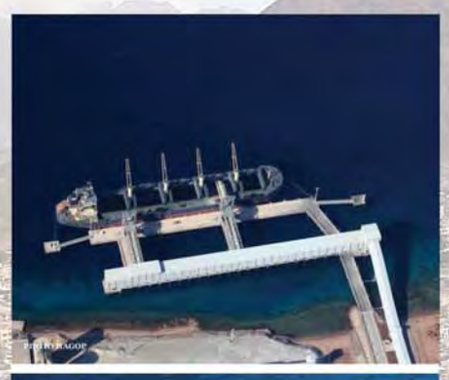
New Phosphate Terminal ميناء الفوسفات الجديد

Developed Oil Terminal ميناء النفط المطور

ميناء الغاز النفطي المسال
Liquefied Petroleum Gas Terminal (LPG)

ميناء الغاز الطبيعي المسال
Liquefied Natural Gas Terminal (LNG)

Industrial Terminal
Under Development and expansion
الميناء الصناعي قيد التطوير و التوسعة

رصيف مناولة المواد السائلة المتعددة الاغراض
Miscellaneous Liquid Terminal

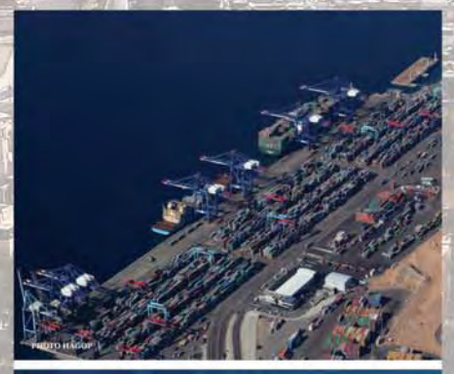
ميناء حاويات العقبة الموسع
Expanded Aqaba Container Terminal

شركة العقبة للمطارات
AQABA AIRPORTS COMPANY

سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة
AQABA SPECIAL ECONOMIC ZONE AUTHORITY

شركة تطوير العقبة
AQABA Development Corporation

مطار الملك الحسين الدولي

مطار الملك الحسين الدولي

أكاديمية الشرق الاوسط للطيران

اكاديمية ايلة للطيران

مركز البداد لصيانة الطائرات

مرفق الشحن الجوي

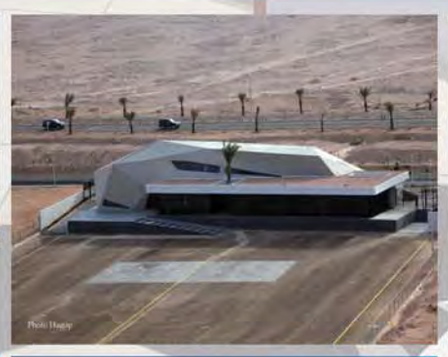
الاردنية لخدمات الطائرات الخاصة

أكاديمية الطيران الملكية الأردنية

نادي الرياضات الجوية الملكي

صقور الاردن الملكية

www.aac.jo

شركة الأسواق الحره الاردنيه نجاحات متتاليه رغم التحديات والظروف الإقليميه المجاوره

تأسيس شركة الأسواق الحرة الأردنية:

تعتبر شركة الأسواق الحرة الأردنية من الشركات الرائدة في إدارة وتشغيل الأسواق الحرة في المعابر البرية والموانئ البحرية، حيث تأسست الشركة منذ عام ١٩٩٧ بثلاثة أسواق فقط هي:

سوق عمان (لـزوار الأردن من أجانب وهيئات دبلوماسية معتمدة لدى البلاط الملكي).

سوق جسر الملك حسين.

سوق معبر وادي الأردن.

وتميزت الأسواق الحرة الأردنية خلال مراحل التأسيس بقدرة عالية على التخطيط والتنظيم وإختيار المواقع والأزمان المناسبة حتى اكتملت منظومة الأسواق الحرة الأردنية بشكلها الحالي، ليصل عددها إلى (١٧) سوق منتشرة في جميع المنافذ البرية والبحرية للمملكة الأردنية الهاشمية، موزعة على مناطق جابر بواقع سوقين (مغادرين، قادمين)، الرمثا (سوق واحد)، جسر الشيخ حسين (سوق واحد)، جسر الملك حسين ٣ أسواق (مغادرين قادمين، سياحة)، الكرامة (سوق واحد)، العمري سوقين (ركاب، شحن)، معبر العقبة – سوقين (قادمين، مغادرين)، ميناء العقبة سوقين (أطقم البواخر، محطة الركاب)، عمان (سوق واحد)، الدرة (سوق واحد) والمدورة (سوق واحد).

بيئة آمنة للإستثمار:

من المعلوم أن أي رأسمال يحتاج إلى بيئة آمنة للإستثمار، وشركة الأسواق الحرة اعتمدت وبشكل مطلق على هذه البيئة الآمنة لتعظيم رأس المال العامل، وتطوير أسواقها والسير قدماً بالشركة وأعمالها، فالأمن والاستقرار هو الاساس التي تتمتع بها المملكة الأردنية الهاشمية ، لتحقيق الإنجازات والنجاحات المتواصلة، حيث أن هذه البيئة الآمنة تعد عامل جذب للمسافرين الذين هم الفئة المستهدفة.

المستفيدون من خدمات الأسواق الحرة الاردنية:

تلتزم الأسواق الحرة الأردنية بأنظمة وقوانين الجمارك العامة والمناطق الحرة :

يسمح بالبيع داخل الأسواق الحرة كافة البضائع التي تخدم المسافرين.

المسافرين المغادرين إلى خارج المملكة.

المسافرين بطريق الترانزيت عبر المعابر البرية والبحرية والجوية.

المسافرين القادمين يسمح لهم بالشراء من السوق الحرة حسب الشروط والأسس التي يصدرها مدير عام الجمارك.

يعامل أطقم وسائل النقل معاملة المسافرين المغادرين ويسمح لهم بالشراء عند خروجهم من البلاد.

يسمح بالبيع في الأسواق الحرة المقامة داخل مدن المملكة للموصوفين تالياً:

الهيئات الدبلوماسية والقنصلية الحاصلة على توصية بالإعفاء وموافقة الجمارك على ذلك.

الأجانب غير المقيمين.

يسمح للزائر بشراء ما قيمته (٢٨٠) دولار من مختلف الأصناف.

الأسواق الحرة الأردنية رافداً لخزينة الدولة :

تأسست الشركة عام ١٩٩٧ بمشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص وباشرت اعمالها في منتصف شهر كانون الثاني من عام ١٩٩٧.

حصلت الشركة على حق الانفراد على كافة الحدود البرية والبحرية لمدة عشر سنوات مقابل دفع (٤,٠٠٠,٠٠٠) ملايين دينار لخزينة الدولة بالاضافة الى اقتطاع ٨٪ من اجمالي المبيعات الشهرية للشركة تورّد الى خزينة الدولة .

تم تجديد الاتفاقية لمدة عشر سنوات اخرى تبدأ بشهر ٢٠١١/٩ الى عام ٢٠٢١ مقابل دفع (٤,٠٠٠,٠٠٠) ملايين دينار لخزينة الدولة بالاضافة الى اقتطاع ٩٪ من اجمالي المبيعات تورّد الى خزينة الدولة .

استطاعت الشركة تحسين أدائها وكسب ثقة المستثمرين وهو الأمر الذي دفع العديد من الشركات الإستثمارية إلى محاولة الدخول إلى رأسمال هذه الشركة، وقامت المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي في منتصف عام ٢٠٠٠ بشراء حصة الحكومة والبالغة ٥٨٪ من اسهم الشركة ، مما يمنح هذه الشركة بعداً إجتماعياً إضافياً يجعلها أكثر قرباً والتصاقاً بالمجتمع المحلي وبأنها رصيد قوي وناجح لكل مواطن أردني.

نمو المبيعات والأرباح :

بالرغم من التوترات السياسيه والحروب التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط والدول المحيطه بالأردن فقد إستطاعت شركة الأسواق الحره الأردنيه أن تحافظ على النمو الذي مكنها ان تتبوأ المركز الأول كشركة مساهمة عامة بمعيار نسبة النمو والمؤشرات الاساسية الاخرى التي اعتمدها من قبل المحاليل في المحفظة الوطنية وبعض المؤسسات المالية الاخرى.

حققت الأسواق الحرة الأردنية ومنذ التأسيس نجاحات مالية كبيرة وصلت ذروتها حيث بلغت مبيعاتها في عام ٢٠١٤ (٥٣,١٦٠,٨٤٤) دينار بنمو بلغ ٢٣٪ عن السنة التي سبقتها .

وحققت نموا» بالارباح بلغ (١٥,١٦٦,٥٤٦) دينار وبزيادة وصلت الى ٥٧٪ عن السنة التي سبقتها .

ونتيجة « لذلك قامت الشركة بتوزيع ١٥٠٪ من الارباح على مساهمين الشركة .

ارتفع صافي حقوق المساهمين من (٢٨,٧٤٥,٣٢٦) دينار عام ٢٠١٠ إلى (٤٢,٦٠٥,٥٧٣) دينار عام ٢٠١٤، وارتفعت حصة السهم من الأرباح من (١,٢٨٨) عام ٢٠١٣ إلى (٢,٠٢٢) عام ٢٠١٤، وارتفع أيضاً العائد على الإستثمار وعلى حقوق المساهمين، وانسجاماً مع ما تم ذكره من أرباح حققتها الشركة فلا بد من الإشارة إلى أن للشركة قاعدة واضحة تعتمد على سياسة خلق الفرص دون إنتظارها.

المستودعات والتخزين:

في إطار حرص الشركة على تلبية متطلبات الأسواق من البضائع المتنوعة بالسرعة والكفاءة المطلوبة أنشأت الشركة مستودعات حديثة في منطقة القسطل وبدأت العمل بكامل طاقتها في نيسان ٢٠١١، لتكون بمثابة مركز التخزين والتوزيع للشركة وبما يضمن المهنية العالية في توزيع البضائع مع الحفاظ على جودتها.

أقيمت المستودعات الجديدة على مساحة أرض بلغت ما يقارب (١٠,٠٠٠) متر مربع، تم تخصيص (٤٩٥٠) متراً مربعاً منها لغايات التخزين بالإضافة إلى تخصيص مساحات للمرافق الأخرى مثل المكاتب الإدارية ومواقف لشاحنات التوزيع.

وقد تم إعتماد أحدث الأنظمة والتقنيات في تنظيم عمل المستودعات مع تطبيق أفضل الأساليب في التعامل مع البضائع المختلفة في مجال التخزين والنقل والتوزيع، ومراعاة أقصى درجات السلامة والأمن، ومعايير الصحة والنظافة بما يضمن جودة البضائع ووصولها إلى الأسواق بأعلى درجات الجودة.

ويذكر أن لدى الشركة أسطول من الشاحنات المبردة التي تقوم بنقل البضائع وتوفيرها على مدار الساعة للأسواق.

ومن الجدير بالذكر هنا أن العمل جاري حالياً لتركيب نظام حاسوبي جديد في مستودعات الشركة وفق أنظمة حديثة ومتطورة لمراقبة مخزون الشركة من البضائع المختلفة لإدارة عمليات الطلب والجرد للمخزون.

الكوادر البشريه العامله بالشركه :

بدأت شركة الأسواق الحره الأردنيه أعمالها ب (٥) موظفين وإستمرت بالنمو ، إلى أن وصل عدد الموظفين فيها حالياً إلى (٤٦٥) موظف ، جميعهم كوادر أردنيه ، وبذلك تساهم الشركه في تخفيف حدة البطاله بالمملكه ، وحرصاً من إدارة الشركه على تطوير أداء موظفيها وتأهيلهم ، تقوم بإخضاع موظفيها لدورات تدريبيه لدى مراكز معتمده داخليه وخارجيه ، بالإضافة إلى إشراك الموظفين المعنيين بالمؤتمرات والمعارض المحليه والعالميه ، كما وتمنح الشركه موظفيها إمتيازات عديده أهمها إخضاعهم للضمان الإجتماعي ، وتغطيتهم بالتأمين الصحي ومنح المتفوقين من أبناء الموظفين منح دراسيه .

أنظمة تكنولوجيا المعلومات :

في إطار التطوير المستمر في عمل الشركه وسرعة نموها ، قامت الشركه بإستخدام أنظمه المعلومات وحوسبة جميع عملياتها في مجال المبيعات والمشتريات والشؤون الإداريه والموارد البشريه والإداره الماليه وفق أنظمه متطوره تساعد في تسهيل الأداء وسرعة العمل والإنجاز والحصول على المؤشرات اللازمه لإتخاذ القرارات .

الشفافية والمصداقية مع المساهمين:

حرصاً من إدارة الشركة على تحري أعلى درجات الشفافية والمصداقية وإستجابة إلى المبادرة التي تقدمت بها دائرة مراقبة الشركات بوزارة الصناعة والتجارة، قامت الشركة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ووحدة الحوكمة في دائرة مراقبة الشركات وتهدف قواعد الحوكمة إلى وضع إطار واضح ينظم العلاقات والإدارة فيها ويحدد الحقوق والواجبات والمسؤوليات، بما يحقق أهداف الشركة وغاياتها ويحفظ حقوق الأطراف ذوي المصالح المرتبطة بها.

تطبيق القوانين الأردنية :

تلتزم الشركة بتطبيق كافة القوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة، وتلتزم بكافة الشروط والإجراءات المحددة من قبل مؤسسة المناطق الحرة ودائرة الجمارك العامة.

تطبق إدارة شركة الأسواق الحرة الأردنية أحكام وقواعد قانون العمل الأردني لتنظيم علاقتها مع الكوادر البشرية العاملة بالشركة، بما يضمن تحقيق المساواة والعدل بين موظفيها.

تخضع إدارة الشركة إلى قواعد قانون الشركات الأردني بأعمالها.

تتمتع الشركة بكافة الإعفاءات والتسهيلات والإمتيازات والإلتزامات التي تتمتع بها المشاريع الإستثمارية في المناطق الحرة بموجب قانون مؤسسة المناطق الحرة والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه.

سوق حره / عمان / بوليفارد

سيتم نقل السوق الحرة الحالي في منطقة عمون الى منطقة البوليفارد مشروع العبدلي الجديد وبمساحة ٣ اضعاف المساحة الحالية ، ليواكب الأسواق الحره العالميه وزيادة مساحات عرض البضائع بشكل أفضل وأوسع ، ولإستقطاب أشهر الماركات العالميه .

علماً أن موقع السوق يقع في منطقة بوليفارد BOULEVARD / العبدلي ، ويتميز بوجوده في منطقه حيويه تضم المباني التجاريه والفنادق والشقق الفندقيه .

ويتكون السوق من ٣ طوابق وبمساحه إجماليه تقدر ب (١٢٥٨) متر مربع ، وقد أبدت الشركه إهتماماً بالغاً بهذا السوق ، حيث خصصت الطابق الأول لكبار الزوار في حين أن بقية المساحه خصصت لعرض مختلف أنواع البضائع التي تتعامل معها السوق الحره .

المشاريع المستقبليه :

هناك التزام من ادارة الشركة لتحسين وتطوير الحركة التجارية والسياحية والترفيهية بالعقبة.

أولاً : منطقة العقبه الإقتصاديه الخاصه .

المركز التجاري الترفيهي :

أسست شركة الأسواق الحره الاردنيه شركة الأسواق الأولى في مدينة العقبه بغرض الإستثمار لتكون بذلك أحد المساهمين في الاستثمار التجاري والسياحي والترفيهي في مدينة العقبه . حيث تنوي الشركه إقامة مركز تجاري ترفيهي سياحي على مساحة (١٠) دونمات بحيث يكون معلماً سياحياً وتجارياً متميزاً من معالم مدينة العقبه .

ويجمع التصميم الخاص بهذا المشروع بين : العماره الحديثه المتمثله في :

شكل الكتل الحاده

مساحات الحجر والزجاج الواسعه في واجهات المباني .

خلق عناصر وظيفيه جديده في المشروع .

العماره البيئيه المحليه المتمثله في :

خلق واحه وسطيه تشمل مسطحات مائيه تتضمن نوافير راقصه وبتأثيرات إناره مميزه ليلاً .

زراعة عدد من أشجار النخيل الطويله .

تغطية الفراغ الداخلي بالمعرشات TENSILE STRUETURE .

إستعمال مواد بناء محليه مثل الحجر المحلي .

التركيز على مفهوم الفناء الداخلي كما في المباني المحليه الذي يجمع باقي المباني والكتل .

وتسعى الشركه إلى إستقطاب أفضل العلامات التجاريه والأصناف ذات الجوده العالميه مما ينعكس حسب رؤية الشركه إيجابياً على حركة السياحه سواء الداخليه أو الخارجيه في مدينة العقبه .

كما يحتوي المشروع على : مدينة ألعاب .

مطاعم ذات إمتداد داخلي وخارجي لها مواصفات خاصه .

مركز تسوق . أفضل الماركات العالميه .

ب - كما ستقوم شركة الأسواق الحره الاردنيه بإفتتاح أسواق حره جديده في مدينة العقبه تتمثل في : سوق بوابة العقبه على غرار سوق عمان .

سوق تالابيه .

سوق نادي اليخوت الملكي .

المكانه العالميه

حصدت شركة الأسواق الحره الأردنيه العديد من الجوائز العالميه أهمها إختيارها في عام ٢٠٠٢ لتحمل لقب أفضل سوق حره عامله في الحدود البريه في الشرق الأوسط ، بالإضافة إلى تكريم الشركه ممثله برئيسها التنفيذي في إحتفالات أقيمت في عدة عواصم عربية وأوروبية .

كما فازت الشركه بعام ٢٠٠٨ بجائزة أفضل مشغل للأسواق الحره العامله على الحدود البريه في الشرق الأوسط وإفريقيا وعددها (٥١) سوقاً رئيسياً ضخماً .

إستضافة مؤتمر الأسواق الحره العالمي في الأردن :

نجحت الشركه بالمساهمة ومن خلال إتحاد الأسواق الحره في إستقطاب المؤتمر العالمي للأسواق الحره والذي سيعقد في شهر تشرين ثاني / ٢٠١٥ في البحر الميت ، حيث سيشارك في هذا المؤتمر تقريبا» (٧٠٠) مشارك من العديد من دول العالم.

ويعد عقد المؤتمر في الأردن هو دلاله واضحه على أهمية الأردن لدى شركات الأعمال في العالم ومكانة شركة الأسواق الحره الأردنيه .

وليس خافياً ما سيحققه هذا المؤتمر من فوائد سياحيه وإقتصاديه للأردن من خلال هذا العدد الكبير من الحضور وتعزيز مكانة الأردن الإقتصاديه .

المساهمه بتنمية المجتمع المحلي :

ساهمت الأسواق الحره الأردنيه في تنمية المجتمع المحلي وذلك بدعم بعض المؤسسات والمشاريع التي تخدم المجتمعات المحليه ، ومن ضمنها مشروع مدرستي والذي يهدف إلى تطوير وإعادة تأهيل ٥ مدارس في المناطق القريبة لمراكزها في الحدود .

الملقي .. مهندس المهمات الصعبة

العقبة- رانيا الهندي

لم يكن عمله السياسي والاقتصادي مجرد « توريث» أو «إعادة تدوير للسلطة» فالرجل و إن سار على خطى والده رئيس الوزراء الأسبق ورجل الدولة فوزي الملقي، إلا أنه ترك بصمات واضحة أينما حل وارتحل.

فالمتتبع للسيرة الذاتية للدكتور هاني الملقي، يجد تشابها وتقاطعا كبيرا في المناصب التي تقلدها هو ووالده إذ استلم كل منهما وظيفة سفير ودبلوماسي في هيئات عربية ودولية ، وزارة التموين أو الصناعة والتجارة ، ووزارة الخارجية ، بالرغم من أن الدكتور هاني لم يعايش والده سنوات طويلة إذ توفي الأخير وابنه في سن الحادية عشرة .

أسهمت تنقلاته بحكم عمل والده ما بين عمان ورام الله ومصر التي درس فيها وشهد حروب (١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧١، ١٩٧٣) في انطلاقة وعيه السياسي ونضوجه الفكري الذي مكنه إلى جانب مؤهلاته العلمية (ماجستير هندسة نظم ودكتوراة (هندسة نظم في مجال الطاقة والمياه وإدارة مؤسسات البحث العلمي والدبلوماسية الدولية) في التدرج بالمناصب بدءا من وزارة الأشغال العامة والإسكان، وصولا إلى منصبه الأخير كرئيس لمجلس مفوضي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

لا يرى في المناصب التي استلمها على مدار سنوات عمره والمسؤوليات الجسام التي تمخضت عنها بأنها « غنائم وامتيازات» ولم يبحث عن السبل التي تكفل الاحتفاظ بها لسنوات طويلة، فهو يرى في نفسه « جنديا» يرغب في خدمة البلاد في أي موقع يوضع فيه وحيثما يريده جلالة الملك عبدالله الثاني.

وعندما طلب منه رئيس الوزراء الدكتور عبدالله النسور، أن يستلم مهمته الجديدة كرئيس لسلطة العقبة الاقتصادية الخاصة جاء رده « أنا جندي مطرح ما بدكم بروح، ولا أطلب شيئا ولكني أطلب الدعم»، وكان له ما طلب إذ حصل الرجل على دعم يحلو له أن يصفه بأنه «غير مسبوق، ولم يتسنى لأي رئيس سلطة أن يحصل على هذا الدعم الذي أتلقاه حاليا».

معه حضرت البرامج والأفكار والمواقف، وغابت المصالح مما شكل أرضية قد تؤسس لعهد جديد في الادارة الحكومية الفاعلة والجادة في العقبة والتي ستسهم في حل العقبات والاشكاليات التي تعرضت لها المنطقة الخاصة منذ إنشائها في العام ٢٠٠١، بحيث باتت مؤسساتها « متخشبة» و مفتقدة لأي رصيد معنوي إيجابي في الشارع « العقباوي» وحتى الأردني.

يفضل إعداد أوراقه ودراساته بيده فالقناعات التي تولدت لديه بأن الاقتصاد أرقام يدار بحسابات الربح والخسارة ولا يدار بالشللية ولا المحسوبية، دفعته لأن يجري دراسات طويلة لكن ليست «متأخرة» قبل أن يأخذ أي قرار، وهو الذي يردد دائما :» عند إقتران الفكرة بالقانون فإن القرار المتخذ أقرب للصواب منه للخطأ».

ولعل تشدده في تطبيق القانون ورغبته في تنفيذه على الكبير قبل الصغير، قد أوجد له وفي أقل من شهرين من تسلم مهامه كرئيس للسلطة العديد من الخصومات والصدامات، أبرزها مواجهته مع مجلس النواب ورفضه تأجيل تطبيق قرار المحكمة بخصوص العمال (مناوبات ميناء العقبة)، مما دفع ببعض النواب بوصف قرار الملقي بـ» الخاطىء والمتعنت» .

لا يحبذ العمل بـ» روح القانون» لانها وبإعتقاده توسع من فرص عدم المساواة بين الناس، كما يرى في كلمة « أسوة بـ» مخالفة صريحة للقانون لأنها تسمح لفئة من الناس بالحصول على مكتسبات دون غيرها مما يضعف من هيبة القانون.

في ضوء معتقداته هذه التي يرى فيها الكثيرون بأنها ستزيد من المعارضين والمتربصين له ، يؤكد الملقي أنه لا يبحث عن « الشعبية « بمفهومها السائد وإنما « أسعى لخدمة الناس بطريقة صحيحة وأعمل للصامت الذي يقدر عملي بدون أن يقول شيء ولا أخدم أصحاب الأصوات المرتفعة «.

مسيرته السياسية والاقتصادية جاءت له بالعديد من الأوسمة والتكريم محليا وخارجيا، فقد حصل على وسام الاستقلال من الدرجة الأولى، ووسام الكوكب من الدرجة الأولى، ووسام الدنمارك من الدرجة الأولى، وسام السويد من الدرجة الثانية، وسام الفارس الفرنسي، ووسام هولندا من الدرجة الثانية.

الملقي الذي عاش وعايش أحداثا سياسية واقتصادية وتنقل في مسؤولياته ومناصبه لم يجد نفسه إلا في موقع « السفير» « السفير من يصنع وظيفته ومكانته وحجمها بنفسه ، فهو القادى على أن يجعل هذه الوظيفة ذات مهمة كبيرة أو صغيرة» على حد تعبيره.

البيطار: القطاع السياحي يحتاج إلى استغلال نعمة الأمن

العقبة – رياض القطامين

قال رئيس جمعية فنادق العقبة صلاح الدين نصرت البيطار عضو جمعية رجال الأعمال الأردنيين ورئيس فرع العقبة لملتقى الأعمال الفلسطيني الأردني ان القطاع السياحي يوجه تحديات وامامه فرص ومطلوب منه مخرجات وهي عوامل متكاملة لامكن تجزئتها ويجب التعامل معها كمنظومة تكاملية واحدة .

وقال البيطار ان التنمية السياحية في العقبة والمثلث الذهبي تكتسب أهمية جوهرية ومرحلية لدى منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة في الوقت الحالي وذلك للظروف الاقليمية الصعبة المحيطة بها كمقصد سياحي والتحديات الخارجية والداخلية والتي يمكنها أن تعوض عن التباطؤ الحاصل في القطاعات العقارية والتجارية والصناعية وذلك لأثرها المضاعف والمباشر على معظم القطاعات الأخرى والتي تقوم بتوريد السلع والخدمات المساندة لهذا القطاع الحيوي والتي ستنعكس بشكل ايجابي ومباشر على الناتج القومي وعلى توفير فرص العمل وزيادة دخل الأفراد بما يؤدي الى إيجاد تنمية مستدامة .

التحديات

وقال البيطار إن القطاع السياحي يواجه جملة تحديات يتقدمها حاجة القطاع السياحي المحلي إلى تطوير مرافقه ورفع كفاءة أصحاب المنشئات المتوسطة والصغيرة من خلال تدريبهم وتأهيليهم في ادارة منشئاتهم ضمن الأساليب الادارية المتقدمة حتى يتمكن من إستخدام الموارد المتاحة لديه بأفضل السبل وتطوير المرافق السياحية لتقدم خدمات ذات جودة عالية اضافة ضعف التعاون والتنسيق بشكل وثيق مع ممثلي القطاع السياحي في العقبة توفير الموارد البشرية المؤهلة حيث نرى إن توفير الموارد البشرية المؤهلة بصفة عامل ماهر للعمل في هذا القطاع أولوية قصوى للقطاع السياحي والقطاع الفندقي على وجه الخصوص، ونحتاج الى أعداد كبيرة لتلبي الاحتياجات المتزايدة بإضطراد للمرحلة القادمة.

ويعاني القطاع من ارتفاع المصاريف التشغيلية المرهقة والتي تستنزف ايرادات هذا القطاع وعلى الخصوص الكهرباء والمياه والطاقة حيث تستهلك هذه المصاريف لوحدها فقط ١٧-٢٠٪ من الايراد الكلي للقطاع الفندقي اضافة الى حاجة القطاع الى تطوير بيئة الأعمال واستقرارها ومرونتها لتواءم ديناميكية وحساسية هذا القطاع من حيث سهولة الاجراءات التنظيمية وسرعة الاستجابة للمتغيرات والعوامل المحيطة بالمنطقة.

كما يعانب القطاع ضعف التنسيق وتضارب المصالح ما بين القطاع الخاص وممثليه لعدم وجود أجندة مشتركة تراعي مصالح الجميع والصالح العام للدولة الى جانب عدم وجود منظومة تسويقية للمنطقة الخاصة ممثلة للقطاعات السياحية الرئيسية وبشكل عادل وبحيث لا يطغى التسويق العقاري السياحي على الهدف الأساسي لهذه المنظومة وهي تسويق العقبة بكافة مكوناتها ومحيطها وارتفاع الضرائب والرسوم المرتفعة والتي ترفع من كلفة الخدمات المقدمة والتي بالتالي تؤثر وبشكل مباشر على جاذبية وتنافسية العقبة كمنطقة سياحية.

الفرص

وقال البيطار على المعنيين في كافة مراكزهم ان يستفيدوا من الفرص المتاحة للقطاع السياحي و التي من شأنها الارتقاء باداء هذا القطاع وهذا يستوجب توفير عدة عوامل ليتم تصنيف أي منطقة كوجهة سياحية جاذبة ، الإقامة وثانيها: سهولة الوصول من خلال وسائل النقل المختلفة وكلفة النقل وثالثها: كلفة المعيشة ورابعها: رسوم الدخول الى الأماكن السياحية وخامسها: الاستقرار والأمن وهذه ميزة لا تقدر بثمن لأنه عند انتفائها لن يكون هناك أي وجه سياحية.

واضاف من بين الفرص ايضا ان تنعم العقبة بمحيطها من وادي رم والبتراء وشواطئها وبحرها ومرافقها بمنتج سياحي غني ومتنوع يلبي متطلبات عدة شرائح من السواح وكذلك توفر عدة أنماط من السياحة فهذا يقدم لمعظم السواح خيارات متعددة وأنشطة وفعاليات تلبي رغباتهم وطموحهم.

كما إن صورة الأردن المشرقة على المستوى المحلي والمستوى الدولي تشكل فرصة ثمينه وتمنحه فرصاً اضافية عن المقاصد المجاورة بما يعرف عن أهله وضيافتهم وحبهم للضيوف وللصورة التي رسمها جلالة الملك عبد الله الثاني وجلالة الملكة بحضورهم وألقهم في مختلف المحافل والمناسبات ، والتاريخ الانساني الرائع الذي سطره الأردنيون بوقفاتهم وانحيازهم للتسامح والاعتدال، يجعلنا مقصداً للتعايش الاجتماعي وسفراء للسلام والمحبة.

واضاف البيطار نمتلك اليوم فرصة ذهبية لتكثيف جهودنا في التسويق وذلك بما نمتلك حالياً من مرافق وكذلك بالمشاريع السياحية الكبيرة والمرافق التي تحت التنفيذ والتي ستدخل حيز التشغيل في المنظور القريب لنحولها الى مشاريع عاملة ذات مردود عالي وكذلك مصدر رئيسي لتوفير فرص العمل وتنمية المنطقة اقتصادياً.

وقد آن الأوان على أن ننظر للسياحة على أساس أنها صناعة ذات مردود مباشر ومرتفع ينعكس على الدخل القومي ودخول الأفراد بشكل مضاعف عن أي قطاع آخر.

وثمن البيطار جهود رئيس السلطة الحالي د. هاني الملقي الرامية الى تخفيض الكلف التشغيلية على الرسوم للطائرات العارضة والطيران المنخفض التكاليف القادم لمطار العقبة ولمدة ٣ سنوات تساهم بإيجابية وبشكل كبير في تعزيز تنافسية البرامج السياحية للعقبة.

المطلوب:

وقال البيطار مطلوب منا في القطاع السياحي ان نعمل على تطوير المرافق السياحية وسبل ادارتها ومراعاة الشروط البيئية لنحافظ على مصادر ثرواتنا السياحية لينعكس المردود السياحي على المجتمع المحلي بشكل ايجابي ليكون عاملاً مساناً ورافعاً لمستوى معيشتهم.

واضاف علينا أن نتمعن ونبحث عن الميزات الاضافية التي يحظى بها منتجنا السياحي وهي كثيرة حتى نتمكن من صنع برنامج يلبي احتياجات ومتطلبات السائح كما علينا التركيز على عدة أنماط سياحية تتناسب مع بلدنا ومجتمعنا ليكون الجميع راضياً ومشاركاً بشكل ايجابي وهي: السياحة الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالمجتمع وتراثه وعاداته فالتوجه حالياً لمعظم السواح هو أن يعيش تجربة اجتماعية وثقافية وليس فقط زيارة مواقع سياحية وسياحة المعارض والمؤتمرات الدولية وكل مقومات هذا السياحة متوفر لدينا من حيث تمتع المنطقة بموقع استراتيجي وتوفر الخدمات اللوجستية والسياحة البيئية، أصبحت الآن معظم المرافق والمنشآت السياحية في العقبة مجازه من حيث صداقتها للبيئة وملائمتها للشروط البيئية من قبل جهات عالمية وذات اختصاص سياحة التسوق والعائلة العربية ولكن هنا نحن بحاجة الى توفير بضائع ذات جودة ومتنوعة بالاضافة الى مرافق ترفيهية تمنح القادمين خيارات للاستمتاع بوقتهم.

وشدد البيطار على ضرورة تحديد الأسواق المهتمة واقتصاديات الدول الصاعدة والتي تشهد تحول اجتماعي ونمو اقتصادي وأن ندرس احتياجاتهم ومتطلباتهم لمنحهم برامج ترضي رغبتهم وتوجهاتهم وتطوير طرق وأدوات التسويق الحالية لتتوافق مع متطلبات السائح وسهولة وصوله للمعلومة وتنفيذ حجوزاته وبرنامجه من خلال مواقع التواصل وربط القطاعات العاملة بالسياحة وخدماتها بشبكة تواصل بحيث كل منا يسوق لنفسه وللعقبة واعداد رزنامة سياحية ثقافية تراثية وتفاعلية بجدول زمني محدد على مدى العام ليتم وضعها على الأجندة الاقليمية ومن ثم العالمية بحيث تسوق مع البرامج السياحية لتعطي اضافة نوعية متميزة تحسم اختيار السائح في التوجه للعقبة كمقصد سياحي مفضل

«الصقور الملكية» سفيرنا عبر السحاب ينقل رسالة سلام ومحبة إلى العالم

العقبة- الرأي - حيثما أقام الفريق عروضه أبهر الجمهور ونال الاعجاب والتصفيق ، فقد أصبح سفير الأردن صوب النجوم ،يبتكر استعراضات جديدة ويؤدي أخرى فردية وجماعية على درجة عالية من المهارة والدقة والخطورة ،ويرسم لوحات ،تحبس الأنفاس وتبهر المشاهدين.

انهم فريق «الصقور الملكية» سفير الاردن سياحيا في فضاءات العالم ، بطائرات تتزين اجنحتها بعلم الاردن مرفرفا ، يقودها الخيره من طياري سلاح الجو الملكي لتنقل للعالم وزوار العقبة رسالة السلام والمحبة من سماء الاردن الصافية .

العروض التي يقيمها صقور الاردن يشهد لها القاصي والداني بتميزها وسرعتها وبراعتها وهي التي نالت العديد من الجوائز العالمية للتميز طياريها.

ويقول الفريق عن رسالته بأن فن الطيران أفضل صورة ودعوة للصداقة والسلام بين شعوب الأرض سواء بالمشاركة مع غيره من الفرق في الاستعراضات العالمية أو بعروضه الأخاذة منفردا بسماء المملكة وفي ثغرها الباسم العقبة . تأسس فريق صقور الأردن الملكية بإرادة ملكية سامية من قبل المغفور له بإذن الله الملك حسين بن طلال طيب الله ثراه في العام ١٩٧٦ لأظهار الواجهة الحضارية للأردن لدى الدول الصديقة عبر ابداعات فريق الصقور سواء في تشكيلاته الجماعية أو الاستعراضات الفردية .

ومنذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا قام الفريق بأداء العديد من العروض في مختلف دول العالم مثل دولة الإمارات العربية المتحدة، جمهورية مصر العربية، دولة قطر، دول الإتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأميركية، المملكة المتحدة وإندونيسيا.

وتكلل دعم الفريق بإرادة جلالة الملك عبدالله الثاني بنقل مقر النادي والفريق إلى منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة في مطار الملك الحسين الدولي وذلك للمساهمة في الترويج للعقبة والاردن سياحيا وتبرع جلالته الشخصي بتجديد طائرات الفريق بأخرى المانية الصنع تتصف بدرجات عالية من الامان والدقة والاحتراف ما مكن الفريق من المشاركة والمنافسة في المهرجانات ومواجهة الفرق العالمية وإحراز مراكز متقدمة.

أما متابعة صاحب السمو الملكي الامير فيصل بن الحسين الرئيس الفخري الحثيثة للفريق فقد مكنته من مواصلة رحلة النجاح وتقديم العروض في الاردن وفي العديد من دول العالم لتحقيق الهدف بتوجيه رسالة السلام والصداقة من الأردن إلى العالم.

و يتم تمويل الفريق عن طريق شركة تطوير العقبة بينما يتم تقديم الدعم اللوجستي عن طريق كل من سلاح الجو الملكي والملكية الأردنية .

يتكون الفريق من عشرة أعضاء، (٥) طيارين مقاتلين من مرتب سلاح الجو الملكي و(٥) مهندسين، هذا ويستخدم الفريق (٤) طائرات حديثة الصنع من نوع (EXTRA – ٣٠٠ LP) ألمانية الصنع.

صبيح المصري..

عندما يمتزج العزم والجد يصبح الحلم حقيقة

كتب: علاء القرالة

يوم عيد ولد، فاشتق له والداه اسما مشرقا بالامل... يكبر المولود ويحقق نبوءة والديه فيصبح علما بارزا في عالم الاعمال والاقتصاد وبناء الاوطان بهمة عاشق لوطنه، وبتفاؤل حالم بمستقبل اكثر اشراقا، يتحدى كل الصعاب والمعيقات والابتسامة تكاد لا تغيب عن محياه.

صبيح المصري .. رجل الاعمال الاردني، قضى ستين عاما يعمل بجد في بناء وقيادة مجموعته «زارا» عبر رحلة من التفاؤل لم تعرف اليأس حتى اصبحت اليوم علامة تجارية عالمية بما تمتلكه من مشاريع ضخمة في كافة القطاعات وفي مختلف دول العالم منطلقة من مقرها الرئيسي في عمان.

«ابو خالد» لم توقفه التحديات والمعيقات والبيرقراطية وتعدد المرجعيات من اتمام المشاريع الضخمة التي نفذها في مدينة العقبة، بل زادته اصرارا على الاستمرار وسط قناعته ان للوطن واجبا لن نتخلى عنه ، واضعا شعار «الصبر مفتاح النجاح» نبراسا له في كل ما يقوم به، وفي مواجهة البيرقراطيين الذين لايريدون لهذه المدينة أن تكون مميزة بكل معالمها من خلال تنفير المستثمرين القادمين اليها.

مشاريع عديدة نفذتها مجموعته زارا في العقبة ، ابرزها العلامة الفارقة التي ستجعل من المدينة لؤلوة مضية وسط اقليم ملتهب وهو مشروع «ايليه» الذي تبلغ تكلفته الفعلية اكثر عن ١,٥ مليار دولار ويعتبر الاول على مستوى الشرق الاوسط والعالم العربي من حيث مواكبة التطور والتكنولوجيا وبما يحمله من مزايا ترفيهية تبهر كل قاصد لها .

المصري تربطه بالعقبة حالة عشقية خاصة، فالحبيبة الاولى والاخيرة في حياة المصري «ام خالد» من هذه المدينة الساحلية.

هذا الارتباط الروحي ربما ساهم برغبة المصري في ان يجعل من العقبة مدينة اكثر ابهارا وجمالا وحيوية، فمشروعه سالف الذكر ليس الوحيد الذي نفذه في المدينة فقد سبقته مشاريع سياحية ضخمة اضافت للعقبة رونقا جديدا تميز بسلسلة فنادق الموفنمبك التالا بيه وجميعها تمتلكها مجموعة زارا التجارية التي عملت على تنشيط السياحة في العقبة وتشغيل الالاف من ابنائها في تلك المشاريع .

وعن بداية الاستثمار في مدينة العقبة لم يخف المصري وفاءه لاعز اصدقائه خليل التلهوني رحمه الله الذي شجعه واقنعه بفكرة الاستثمار في المدينة السياحية التي استبشر لها الخير في منتصف التسعينات، متمنيا لو ان خليل ما زال حيا ليرى «ما كان يقنعني به على ارض الواقع» ، خاصة وانه كلما زار هذه المدينة يتذكر خليل في كل معالمها لشدة حبه لها.

لم تقتصر استثمارات المصري في العقبة على السياحة فقط ولا في المدينة فقط، بل تجاوزها بطموح للاستثمار الزراعي لاقامة اضخم مزارع في منطقة الديسي والتي نجح في استصلاح الاف الدونمات بها ليحولها من صحراء قاحلة الى واحة خضراء تنتج جميع انواع الخضار والفواكه وتشغل مئات من ابناء منطقة الديسي وهي مناطق تسكنها فئات تحتاج الى تقديم الخدمات الاجتماعية التي لم يبخل بها المصري عليهم من باب الواجب الوطني وواجب اهالي المنطقة عليه.

يؤمن المصري بالشفافية والوضوح في مشاريعه ويرغب أن تظل هذه المشاريع برسم المعاينة ولا يحب أن يدخل في مناكفات، وغالبا ما ينسحب حين يشعر أن مشروعا ما قد اعتراه الشك أو أن أطرافا تدخل اليه أو تشكك فيه ولذا اراد أن ينسحب من مشاريع استثمارية سياحية كمشروع وادي رم حين حاولت جهات مشككة أن تنال منه أو تتهم توجهاته التي كانت واضحة ليثبت لكل متابع أنه حريص على أن يبقى بعيدا عن كثير من المماحكات التي اعترت العلاقات الإقتصادية والإجتماعية وعن كل محاولات الإبتزاز التي مارستها أطراف محلية في محاولة لإظهار مشاريعه وخاصة الإستثمار السياحي في وادي رم بأن له فيه امتيازات خاصة .

المصري هو الساحر باخلاقه ودماثته وخفة دمه فما ان تجلس معه يأسرك ويجعلك تتمنى ان لا تنتهي تلك الجسلة لتواصل الاستمتاع بحديثه الذي لا يخلو بين الفينة والاخرى من محاولة جديدة لاقناع المستمع ان الصبر مفتاح النجاح في الحياة ولولا هذا المفتاح لما كان على ماهو عليه الان.

«تطوير العقبة»

تخطيط استراتيجي يهدف لتطوير وتنمية المنطقة الخاصة

العقبة – الرأي - منذ تأسيسها في العام ٢٠٠٣ سعت شركة تطوير العقبة بممارسة أعمالها ودورها معتمدة على الرؤية ذاتها لمنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وبرسالة وقيم جوهرية مثالية معتمدة على خطط استراتيجية قامت على مرتكزات وأهداف التطوير والتنمية التي أعلنتها السلطة.

وقد اعتمدت شركة تطوير العقبة التخطيط الاستراتيجي للقطاعات والمشاريع منهجاً أساسياً لها واعدت خطة استراتيجية على مدى زمني من العام ٢٠٠٥ الى العام ٢٠٣٠.

وكان جلالة الملك عبدالله الثاني، قد أطلق رؤيته الاستشرافيه السامية في العام ٢٠٠٠ منادياً بالعقبة منطقة اقتصادية خاصة تحقق طموحات المملكة نحو تنمية مستدامة وشمولية وازدهار ورفاهية للمجتمع المحلي خاصة والمواطن الاردني عامة.

وارتكزت اهداف المنطقة كما أوضحتها اللجنة الملكية التي تم تشكيلها بهذا الخصوص في حينه برئاسة علي ابوالراغب على عدة اهداف رئيسة، أبرزها أن العقبة محرك تنموي للأردن ككل وليس للمنطقة الخاصة فقط، والعقبة مقصداً سياحياً صناعياً لوجستياً اقليمياً هاماً على البحر الاحمر، كما أن العقبة موقعاً هاماً لممرات التجارة والسياحة الاقليمية والدولية، وأن التنمية المجتمعية هي عماد التطوير الاقتصادي ولا يمكن عزله عنها.

ولتحقيق هذه الاهداف وفي ضوء التجارب العالمية المبكرة فقد اقترحت اللجنة محفزات رئيسية ضمن بيئة استثمارية مستقرة، منها تخفيض في الجمارك لبعض السلع والغاؤها لسلع اخرى يتم استهلاكها ضمن المنطقة، بحيث يتم تخفيض ضريبة المبيعات فقط للسلع غير الضرورية وبقيمة أقل من نصف مثيلتها في المنطقة الجمركية، وضريبة الشركات فقط ٥٪ على صافي الارباح، ولا ضرائب على فوائد الودائع، أو على أرباح الاسهم

ومن ضمن المحفزات أيضا، السماح بنسبة أكبر للعمالة غير الاردنية عند الحاجة، والسماح بالتملك العقاري لغير الاردنيين، ومنح التأشيرات والاقامات وتصاريح العمل مركزياً، إلى جانب تحفيز الصناعات الترانزيت بإعطائها مميزات المنطقة الحرة.

وفي ضوء هذه الافكار قامت اللجنة بإعداد تقريرها الذي أدى بدوره الى ظهور القانون رقم ٣٢ للعام ٢٠٠٠ الى حيز الوجود معلناً ما مساحته ٣٧٥ كم٢ في محافظة العقبة منطقة اقتصادية خاصة ذات مميزات وحوافز ممكنة اقتصادياً واجتماعياً.

ولما بدأ العمل الجاد لبناء البنية الاساسية للمنطقة واستكمال منظومتها التشريعية بهدف البدء بأعمال التطوير والتنمية فقط كان لا بد من مخططاً شمولياً يكون نهجاً للقائمين على التطوير في سلطة المنطقة الخاصة.

وبالتالي فقد اعتمدت المخططات والتقارير التي انتجت واعتمدت قبل العام ٢٠٠٠ للعقبة الحديثة، والمخطط الشمولي الذي تم اعداده من قبل شركة جنسلر العالمية والذي أوضح مرتكزات التخطيط واستعمالات الاراضي، إلى جانب خطة العمل المقترحة من قبل شركة بكتل العالمية ضمن خطة استراتيجية مبرمجة.

وعندما بدأت الممارسة على أرض الواقع تبين أن هناك نوعاً من التعارض لدوري السلطة كمخطط ومشرع ومراقب من جهة وكمطور من جهة اخرى حيث أن مجلس المفوضين يمتلك صلاحية مجلس التنظيم الاعلى ضمن المنطقة بأبعادها التخطيطية والتنظيمية والبيئية والتشريعية مما يجعله اذا قام بالتطوير ذاتياً المشرع والمنفذ وهذا ما يتعارض مع الحوكمة الجيدة المتوخاه.

وقد كان الحل موجوداً ضمن قانون السلطة ذاته حيث أعطى المشروع مسبقاً الحق للسلطة لايجاد جسم تطويري يقوم على العمل التطويري في المنطقة ويكون ذراعها القادر والمرن لأعمال التطوير في المنطقة الخاصة وذلك في العام ٢٠٠٣.

قمت دراسة البدائل المتاحة وخلصت الى إنشاء شركة تطوير العقبة أردنية وطنية بالكامل مملوكة مناصفة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ممثلة بالخزينة العامة وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة. ولتمكين الشركة من القيام بدورها الرئيسي كذراع تطويري لمنطقة العقبة الاقتصادية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية فقد تم تمليكها عدة أصول مباشرة بعد إشهارها في العام ٢٠٠٤، هي أصول الموانئ الاردنية على خليج العقبة، أصول مطار الملك حسين الدولي، وأصول أراضي استراتيجية ولتنظيم العلاقة بين السلطة والشركة فقد تم ابرام اربعة اتفاقيات، اتفاقية الموانئ، واتفاقية المطار، واتفاقية الاراضي الاستراتيجية، واتفاقية التطوير الرئيسية.

وقد استمرت شركة تطوير العقبة في متابعة الخطة الاستراتيجية وتحديثها بصفة دورية وعند الحاجة من خلال دائرة متخصصة يرأسها مساعد الرئيس التنفيذي لشؤون التخطيط الاستراتيجي، ولا زالت هذه الدائرة تقوم بدورها بالتحديث والمتابعة في ضوء المستجدات والمتطلبات المتسارعة والمضطرة للتطوير والتنمية.

العقبة .. رؤية ملكية ورعاية متواصلة

الثغـــر الاقتصـــادي الباســم

د.جواد العناني

أحسنت إدارة مركز «الرأي» للدراسات صنيعاً حين عقدت ندوة مغلقة عن مستقبل مدينة العقبة، ثغر الأردن الذي يحتاج إلى ابتسامة أعرض. وأحسنت إدارة سلطة إقليم العقبة صنيعاً حيث تجاوبت مع هذه المبادرة. فالعقبة تستحق منا كل ذلك الاهتمام العلمي الجاد في مستقبلها. لماذا؟

ليس فقط لأن العقبة هي ميناء الأردن الوحيد، وليس لأنها ذات موقع مهم في شمال البحر الأحمر. ولكن لأن هذه المدينة فيها إغراءات كثيرة بحاجة إلى مزيد من التركيز الاستثماري لتكون مشروعاً مجُدياً، ومجُدياً جداً للاقتصاد الأردني.

فهي ميناء، ومنطقة جذب سياحي طوال العام، ومناخها جاف، لأن الهواء يمر عليها إلى دخل البحر وليس منه، ولأنها منطقة صناعية، ولأنها أصبحت مدينة جميلة بحق وحقيق.

ومذ أن تولى جلالة الملك عبدالله الثاني مقاليد الملك والحكم في الأردن، وهو يعطي هذه المدينة جزءاً كبيراً من وقته واهتمامه. وفي مسح سريع فإن قيمة الاستثمارات التي بُذلت حتى الآن سواء أُنجزت المشروعات أم ما تزال في مراحل التنفيذ، تقدّر بحوالي ٢٠ بليون دولار على الأقل، أو ما يساوي حوالي ثلثي مجموع المديونية العامة على خزينة الدولة الأردنية حتى الآن.

ونستطيع أن نستثمر المشروعات والفرص المتاحة في المدينة لإحياء هذه الاستثمارات، وجعلها فعالة ومربحة، بحيث تعود على الأردن سنوياً يدخل لا يقل عن ٢-٣ بليون دولار، عدا الميناء. وهذه المبالغ لو تحققت، فسوف تكفي لخدمة الدين العام أو معظمه.

والقصد من هذه المقارنة بين عوائد العقبة وخدمة الدين، هو تذكير المخططين والمواطنين في بلدنا الأشم بضرورة أن يحولوا تراب العقبة ورملها فعلاً إلى ذهب، وهي بحاجة إلى تلك اللمسة «الميداسية».

ومن المشروعات الكبرى التي أقيمت أو تقام في العقبة، مشروع السرايا الذي بيع -كما يقال- بالكامل، وتقدر قيمته بحوالي بليون دينار. وهناك المشروع الذي يقوم به رجال الأعمال النشيط والهمام صبيح المصري، وهو مشروع تالا بيه (أو خليجتالا)، والذي ستبلغ كلفته عند انتهائه حوالي ٢ بليون دينار. وهذا الرقم ليس سهلاً، وقد حظيت بفرصة التجوال في هذا المشروع الذي يحتوي على بحيرة تزود من مياه البحر، وملعب جولف بالمقاييس الدولية التي تؤهله لاستقطاب المسابقات الدولية، وأربعة فنادق، وفلل وشقق. ولا شك أنه مشروع متميز.

أما المشروع الثالث والكبير، فهو مشروع المعبر وميناء زايد والذي تموله شركات من دولة الإمارات العربية المتحدة، الدولة الشقيقة التي زادت من استثماراتها في الأردن. وتقدر قيمة هذا المشروع الكبير عند انتهائه بحوالي ١٠ بليون دولار أو ما يساوي ٧ بلايين دينار. وهذا المشروع الكبير -بالإضافة إلى مشروع «تالا بيه»- سوف يمنح العقبة علامتها الفارقة، وطبيعتها الأخاذة.

ويجب أن نتذكر أن الغرف الفندقية في مدينة العقبة كانت حوالي ١٢٠٠ غرفة قبل ستة عشر عاماً، وأصبحت الآن حوالي ١١ ألف غرفة، وبانتهاء المشروعات الفندقية والأجنحة الفندقية، فإن مجموع الغرف سيبلغ حوالي ٢٠ ألفاً، أو ثلث ما هو موجود حالياً في شرم الشيخ.

وهناك في العقبة الآن فرع للجامعة الأردنية، وفرع لجامعة البلقاء التطبيقية يمنح شهادة البكالوريوس، ومن المتوقع أن تبدأ جامعة العقبة للتكنولوجيا التدريس مطلع العام الدراسي القادم. والعقبة بحاجة إلى أن توفر خدمات تعليمية وصحية راقية لأن هذه تتناسب مع طبيعة الديمغرافيا السكانية التي ستقطن العقبة.

كذلك، فإن المشروعات الكبيرة التي نفذتها الحكومة وتنفذها في العقبة، هي مشروع سكة الحديد من وادي اليتم إلى الميناء الجديد، ومشروع قناة البحرين الذي وقعت اتفاقيته، وتقدر قيمة هذين المشروعين بحوالي ١,٥ بليون دينار. وهناك ميناءا الغاز السائل والغاز الطبيعي من أجل مواجهة حاجات الأردن من هذين الأمرين، ولا شك أن هذه المشروعات وغيرها من عشرات المشارع التي نفذها القطاع الخاص في قطاعات الإسكان، والمراكز التجارية، والصناعة، والخدمات وغيرها، تجعل رقم الاستثمار في العقبة مذهلاً.

هذه الحقائق تأتي كرشّة ماء بارد على وجوههنا لكي نستفيق إلى الحقائق، ونبدأ في تسهيل مهمة التستثمار في هذه المدينة المتنامية. وللتذكير، فإن عدد سكان العقبة قد ارتفع من حوالي ٦٠ ألفاً في نهاية القرن الماضي إلى حوالي ١٦٠ ألفاً في الوقت الحاضر. فهل نترك هذا الكنز الثمين من دون تحريك أم نقول «افتح يا سمسم».

ونحن نقف الآن على أبواب تنفيذ الرؤية الاقتصادية حتى عام ٢٠٥٥، والتي أمر صاحب الجلالة حكومته بوضعها، والتي من المتوقع أن تطلق في اجتماعات «دافوس» في منطقة سويمة بالبحر الميت في النصف الثاني من شهر أيار القادم. ومع أن هذا ليس مؤتمراً أردنياً، بقدر ما هو مؤتمر يعقد في الأردن بسبب ما ينعم به البلد من أمن وسلام، ولكنه مناسبة يستفيد منها الأردن لدفع صورته الاقتصادية والسياسية إلى الأمام مستثمراً وجود المئات من كبار السياسيين والمستثمرين في المنطقة والعالم.

يجب أن ننظر إلى العقبة على أنها ليست مشروعاً لأهل العقبة وحدهم، بل يجب أن ينظر إليه على أنه مشروع وطني عربي دولي بامتياز، يملكه الأردنيون، ويقع في العقبة، ويعطي أهلها الفرصة الكاملة لكي يكونوا جزءاً أساسياً منه. ولكن إدارة المدينة وإنجاز الوظائف البلدية فيها يجب أن تكون بأيدي أهلها والمقيمين فيها بشكل دائم. وهذا الفصل بين البعد الاستثماري الوطني والأداء الوظيفي المدني والبلدي في العقبة يجب أن يتحقق.

كذلك، لا بد من إعادة صلاحيات الاستثمار إلى العقبة نفسها أو إلى مجلس المفوضين وشركة استثمار العقبة والتي يرأس مجلس إدارتها رئيس هيئة المفوضين في العقبة. وهناك من يخلط بين التنازل عن السيادة والتنازل عن الولاية. فالسيادة على العقبة ليست موضع شك ولا نقاش ولا تساؤل. ولكن تنفيذ الصلاحيات هو أمر إداري محض يجري بموجبه تفويض صلاحيات الحكومة في عمّان إلى مجلس المفوضين الموثوق.

والأمر المهم هو أنه من غير المعقول أن نصدر قانونَ استثمار جديداً يفوض صلاحيات الاستثمار في كل أنحاء الأردن (ما عدا سلطة إقليم العقبة) إلى هيئة الاستثمار المؤسسة في القانون الذي صدر في العام ٢٠١٤، في الوقت الذي نحرم فيه سلطة إقليم العقبة من ممارسة صلاحياتها المنصوص عليها في قانونها. أما إبقاء حالة الاستثمار على حالها كما هي عليه الآن من تنازع الصلاحيات والمسؤوليات بين السلطة والحكومة، فلن ينجح في تفعيل هذا المشروع، وتمكينه من استرداد كلفه العامة والخاصة، وجعله وسيلة لدفع هذا المشروع إلى الأمام ليجعل من ميناء الأردن الوحيد الثغر الباسم والفرح بحق وحقيق.

وهذا يدفعنا للتساؤل مستقبلاً حول الذي يجب عمله الآن لإحياء هذا المشروع الاستثماري. لقد أحسن مركز «الرأي» للدراسات ومديره العام د.خالد الشقران ومعاونوه في عقد هذه الندوة في العقبة للتدارس بين النواب والمختصين وكبار المستثمرين والمحافظ وهيئة مفوضي العقبة وشركة الاستثمار فيها، والخروج بملحق كامل في صحيفة «الرأي» لإعادة وضع العقبة على صفحات الاهتمام الأولى.

وأرى أنه لا بد من وضع خريطة بالمشاريع التي تريد الجهات المسؤولة تنفيذها في العقبة، وأيّ المشروعات ستنفذ من قبل الدوائر الرسمية، وأيها الذي تريد تنفيذه من القطاع الخاص، مع الشروط الواجب تحقيقها، وأن تقوم السلطة سلفاً بالحصول على الموافقات المطلوبة لتلك المشروعات إن كانت تتطلب تلك الموافقات، ومنح التصريح بتنفيذها، وهذا تمرين ضروري لا بد منه.

أما فيما يتعلق بمتطلبات البنى التحتية والمرافق العامة المطلوب إنشاؤها، فلا بد من الاتفاق مع الحكومة على تأمين المخصصات المطلوبة لها، سواء من الموازنة العامة أو من جهات عربية ودولية.

كذلك، لا بد من توفير المرافق الترفيهية وتنويعها في العقبة، وتشجيع السياحة الداخلية إليها. وقد استمعت إلى عدد من المبادرات في العقبة نحو هذا الأمر، فوجدت بعضها في منتهى الذكاء، ويفيد كلاً من المستثمر والسائح الأردني، فلا تكون العقبة وجهة سياحية مرتفعة الكلف. ويجدر مثلاً بالمشروع الذين طوره السيد هيثم المجالي وعرضه على الجهات العليا أن يرى النور قريباً.

كذلك، فإن التقرير الذي قدمته اللجنة المالية في مجلس الأعيان حول قانون الموازنة العامة ٢٠١٥ قد أكد على أولوية إصلاح الطريق الصحراوية، وتحويله إلى طريق نافذة سريعة. فمن غير المعقول أن نشجع السياحة الى العقبة إذا كان السفر اليها يعني دفع مبلغ خمسين ديناراً على الأقل مخالفات، وخمسين ديناراً تصليحاً للمركبة، وسفراً يتطلب أربع ساعات. ولعل إصلاح الطريق، وتحويلها إلى طريق مدفوعة على غرار «سالك» بمقدار عشرة دنانير للرحلة في الاتجاهين، ربما يوفر مبالغ أكبر، ويجعل السفر للعقبة أكثر جدوى للسياح والمسافرين.

وبالمثل، فهذا يتطلب أيضاً الاستفادة من مطار الملك الحسين الذي يجري الآن توسيع قاعات الاستقبال فيه من أجل طائرتين صباحية ومسائية بين عمان والعقبة، وكأن التوقيت وُضع لركاب الترانزيت، وليس للأردنيين.

إن العقبة ثروة وطنية لم تُستثمر بعد الاستثمار المقنع. ولكن آن للأردنيين جميعاً أن يرفعوا رؤوسهم فخراً بها، لأنها قادرة على أن تكون ثغرنا الباسم بنظافتها، وألقها، وقلبنا النابض بدفئها، وجيوبنا العامرة من الدخل منها.

ولقد صار من الواضح أن «مشروع العقبة» يحتاج إلى إدارة ذات رؤية واضحة وقدرة تنفيذية عالية. وكل الاحترام والتقدير للرؤساء التسعة الذين تعاقبوا على منصب رئيس سلطة العقبة، وكلهم عمل جهده ليحدث فرقاً بأسلوبه وطريقته. ولكن المطلوب الآن هو كساء عظم العقبة لحماً حتى تصبح وحدة كاملة نابضة بالحياة. وقد لمست هذا في الرئيس الجديد د.هاني الملقي، والذي عملت معه لسنوات طويلة في الجمعية العلمية الملكية والوزارات المتعاقبة. ولقد لمست أن أهل العقبة يعقدون عليه الأمل، وهو متوجس من المسؤولية، ولكنه توجس العاقل الذي يعرف حجم التحدي وليس توجس المتردد المتشائم الذي لا يريد أن يعمل.

ودعونا نغمض أعيننا على العقبة لنرى مستقبلها بعد عشر سنوات. سنرى أنها ستكون مدينة عامرة بالحركة، وبالسياح، وبالشقق، والصناعة، والجامعات، والمرافق الصحية المتقدمة، وبالمتنزهات، والمسابقات الدولية، وبمشروعات المياه، والسكك والطاقة. وسنرى طرقها جميلة، وجبالها زاهية بالعمران، وستكون حلقة متكاملة مع وادي رم الجميل، والمزارع في وادي عربة، والسياح في البحر الميت والمغطس، وسنرى مطارها يعج بالطائرات، وسكانها (نصف مليون) في حركة دائبة لا تنقطع...

هذا هو حلم العقبة الذي يريده ملك البلاد.

حقق الله لنا ذلك الحلم الجميل..

الفرص الاستثمارية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة

مدينة ملاهي
قطاع منطقة السياحة البيئية

BOT | تجاري/ رياضي

مساحة الأرض: 260،000 متر مربع.
استعمالات الأرض : متعددة الاستخدام.
الاحكام التنظيمية: مشروع خاص.
استعمالات مقترحة: ألعاب وفروسية وألعاب رياضات مائية ومسرح مفتوح ... إلخ
البنية التحتية: عند الطلب.
نوع الاستثمار: .BOT
قيمة الاستثمار: 10 مليون دينار اردني
فرص العمل: 100فرصة عمل

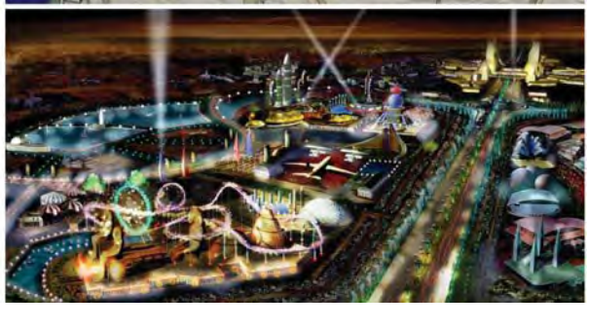

مدينة المخيمات الرياضية
قطاع منطقة السياحة البيئية

BOT | تجاري / رياضي

مساحة الأرض: 850،000 متر مربع.
استعمالات الأرض : متعددة الاستخدام.
الاحكام التنظيمية: مشروع خاص.
استعمالات مقترحة : الملاعب الرياضية والمهاجع ومطاعم ومرافق تجارية ومراكز رياضية وصالات رياضية وقاعات اجتماعات وأكاديميات رياضية وفنادق خاصة.
البنية التحتية: عند الطلب.
نوع الاستثمار: .BOT
قيمة الاستثمار: 50 مليون دينار اردني.
فرص العمل: 300 فرصة عمل

تطوير محطة العلوم البحرية
قطاع منطقة السياحة البيئية

المشاريع المشتركة | السياحة التعليمية

المساحة: 31500 متر مربع.
استخدام الأراضي: محطة العلوم البحرية (قائمة).
الاحكام التنظيمية :
- الارتدادات: امامية من جهة الشارع:3,5 م جانبية: 9م امامية من جهة البحر : 30 م(للقائم) و50 م (الجديد)
- نسبة المساحة المبنية: 30%
- -الارتفاع: طابق واحد

استعمالات مقترحة: معرض للأحياء البحرية، المتحف البحري، ميني دولفيناريوم، متحف الاحافير والمتاجر والمطاعم وما إلى ذلك
البنية التحتية: قائمة ومتاحة.
الأسعار والدفعات: حسب المناقصة.
قيمة الاستثمار: 3 مليون دينار اردني.
فرص العمل: 50فرصة عمل

قرية التخزين
قطاع البلدة العلوية / المنطقة اللوجستية

BOT البناء والتشغيل والنقل | لوجستي

مساحة الأرض: 60،000 متر مربع
استعمالات الأرض: لوجستية وخاصة التخزين
المساحة المبنية: 18،000 مترا مربعا
الاحكام التنظيمية:
- الارتدادات: امامية :6م , جانبية: 4م خلفية:4م
- النسبة المئوية للبناء: 45%
-الارتفاع: الابنية الانتاجية 12م
الابنية الادارية 7م

البنية التحتية: قائمة ومتاحة.
نوع الاستثمار: BOT
قيمة الاستثمار: 5 مليون دينار اردني
جوانب خاصة : 4،000 متر مربع من المساحة المبنية والمرافق المتاحة قائمة فعليا.
فرص العمل: 50 فرصة عمل

منطقة الصناعات الجنوبية

منطقة فنادق الثلاثة نجوم
قطاع منطقة السياحة البيئية

ايجار | فندقي

مساحة الأرض: 68،000 متر مربع.
استعمالات الأرض: متعددة الاستخدام
الاحكام التنظيمية: مشروع خاص.
اقترح الاستخدامات: فنادق والترفيهية والتجارية.
البنية التحتية: قائمة ومتاحة.
نوع الاستثمار: الإيجار.
إجمالي قيمة الاستثمار: 50 مليون دينار اردني.
قيمة الاستثمار: 3 مليون دينار اردني للقطعة الواحدة
فرص العمل: 2500فرصة عمل

منتجع للرعاية الصحية
قطاع منطقة السياحة البيئية

BOT | صحي/ منتجع

مساحة الأرض: 135،000 متر مربع.
استعمالات الأرض: مستشفيات ومصحات ضمن السياحة البيئية.
الاحكام التنظيمية: مشروع خاص.
استعمالات مقترحة : مستشفيات ومراكز طبية، مراكز الأمراض المزمنة، العيادات المتخصصة، منتجع صحي ..الخ.
البنية التحتية: عند الطلب.
الأسعار والدفعات: قابل للتفاوض.
قيمة الاستثمار: 10 مليون دينار اردني.
فرص العمل: 600فرصة عمل

محطة السفن السياحية
قطاع تطوير مدينة العقبة

BOT | لوجستي

المساحة: طبقا للحاجة الفعلية.
استعمالات الأراض: متعددة الاستخدام.
الاحكام التنظيمية: مشروع خاص.
استعمالات مقترحة : محطة الرحلات البحرية السياحية.
البنية التحتية: قائمة ومتاحة.
الأسعار والدفعات: قابل للتفاوض.
قيمة الاستثمار: 20 مليون دينار اردني.
فرص العمل: 100فرصة عمل

الفرص الاستثمارية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة

مركز الأكاديميات الملكية
قطاع تطوير المنطقة العلوية

BOT | تعليمي

مساحة قطعة الارض: 480،000 متر مربع.
استعمالات الأرض: متعددة الاستخدام والاولوية للأكاديميات.
الاحكام التنظيمية: مشروع خاص.
استعمالات مقترحة: الأكاديميات ومراكز التدريب المهني المتقدمة وخدماتها مثل اكاديميات التخطيط الحضري وتنسيق المواقع والفنون السينمائية والفنون الأدائية والعلوم البحرية والضيافة ... الخ.
البنية التحتية: قائمة ومتاحة.
الأسعار والدفعات: قابل للتفاوض.
فرص العمل: 500 فرصة عمل

نادي اليخوت الملكي
قطاع تطوير مدينة العقبة

BOT | تجاري/ ترفيهي

مساحة الأرض: 25،000 متر مربع.
استعمالات الأرض: متعددة الاستخدام.
الاحكام التنظيمية: مشروع خاص.
استعمالات مقترحة : نادي يخوت، فندق خاص، معرض للأحياء البحرية، محلات ومطاعم ومقاهي، وصالات رياضية ونادي صحي.
البنية التحتية: قائمة ومتاحة
نوع الاستثمار: .BOT
قيمة الاستثمار: 50 مليون دينار اردني.
فرص العمل: 300 فرصة عمل

حي الأعمال الشمالي
قطاع تطوير البلدة العلوية

تطوير الارض والبيع | تجاري

مساحة الأرض: 700،000 متر مربع.
استعمالات الأرض: تجاري.
مساحة القطعة: 4000 الى 10000 متر مربع.
عدد القطع: 101قطعة
استعمالات مقترحة : المتاجر والمكاتب والمهاجع والمطاعم، والمقاهي، والصالات الرياضية والمراكز الصحية والبنوك، وما إلى ذلك ...
البنية التحتية: جاري العمل عليها.
الأسعار: 120 أو 100 دينار أردني في المتر المربع.
الدفعات: 4 أقساط سنوية.
فرص العمل: 5000 فرصة عمل

منطقة الصناعات الجنوبية

مناطق لوجستية | BOT

استعمالات الأرض: لوجستي وصناعات خفيفة
مساحة الأرض: متاحة عند الطلب.
الاحكام التنظيمية: مشروع خاص.
استعمالات مقترحة: خدمات لوجستية، ساحات..)
البنية التحتية: قائمة ومتاحة.
نوع الاستثمار: ايجار، BOT
فرص العمل :100 فرصة عمل/ فرصة استثمارية

فندق خمس نجوم
قطاع تطوير مدينة العقبة

BOT | تجاري

مساحة الأرض: 26،000 متر مربع.
استعمالات الأرض: متعددة الاستعمالات.
الاحكام التنظيمية (مقترحة):
- الارتدادات: امامية 10م جانبية 8م خلفية 8م
- النسبة المئوية للبناء:30%
-النسبة الطابقية: 1.5
-الارتفاع: 5طوابق

استعمالات مقترحة : فندق ومنتجع.
البنية التحتية: قائمة ومتاحة.
نوع الاستثمار: BOT
قيمة الاستثمار: 50 مليون دينار اردني .
فرص العمل: 400 فرصة عمل

مركز الرعاية الصحية والعيادات المتخصصة
قطاع تطوير مدينة العقبة

تجاري | BOT

مساحة الأرض: 4،200 متر مربع.
استعمالات الأرض: تجاري.
المساحة المبنية: 5000 مترا مربعا.
الاحكام التنظيمية : مشروع خاص.
استعمالات مقترحة: مراكز صحية و مركز الرعاية وعيادات للأطباء والصيدليات، والأشعة والمختبرات ... إلخ
البنية التحتية: قائمه ومتاحة.
نوع الاستثمار: BOT
قيمة الاستثمار: 6 مليون دينار اردني.
فرص العمل: 100فرصة عمل

إقامة حسب شروط البناء الخضراء
قطاع تطوير البلدة العلوية

تطوير الارض والبيع | سكني

المساحة: 290،000 متر مربع.
استعمالات الأرض: سكني خاص.
الاحكام التنظيمية: مشروع خاص- احكام متعددة
استعمالات مقترحة: وحدات للإقامة حسب شروط البناء الخضرا. ومدارس وحدائق عامة.
البنية التحتية: قائمة ومتاحة.
معدلات نقل الملكية والتطوير: 70 دينار أردني في المتر المربع
المدفوعات: 4 أقساط سنوية.
الجوانب الخاصة: حي البناء الأخضر البيئي.
فرص العمل: 20فرصة عمل

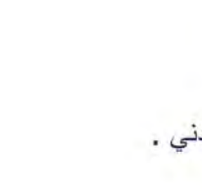

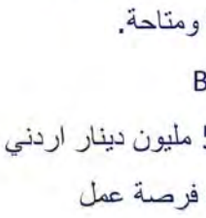

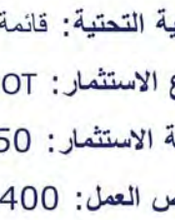

مركز مؤتمرات ومعارض
قطاع تطوير البلدة العلوية

عقاري | BOT

مساحة الأرض: 340،000 متر مربع.
استعمالات الأرض: متعددة الاستخدام.
الاحكام التنظيمية: مشروع خاص.
استعمالات مقترحة : الفنادق ومراكز المؤتمرات والمعارض والمتاجر والمكاتب والمطاعم والمقاهي ومراكز الرياضة والبنوك والمراكز الترويحية وما إلى ذلك
البنية التحتية: قائمة ومتاحة.
الأسعار والدفعات: قابل للتفاوض
فرص العمل: 700 فرصة عمل

الفرص الاستثمارية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة

منطقة الصناعات الجنوبية

مناطق لوجستية | BOT

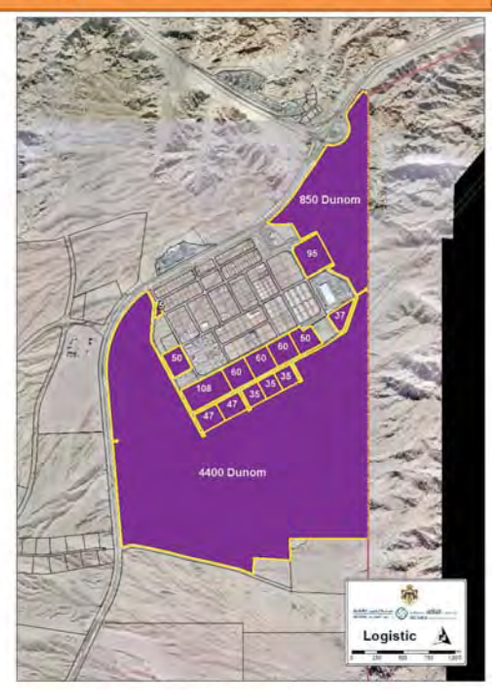

استعمالات الأرض: لوجستي وصناعات خفيفة
مساحة الأرض: متاحة عند الطلب.
الاحكام التنظيمية: مشروع خاص.
استعمالات مقترحة: خدمات لوجستية، ساحات..)
البنية التحتية: قائمة ومتاحة.
نوع الاستثمار: ايجار، BOT
فرص العمل :100 فرصة عمل/ فرصة استثمارية

منطقة سكن قصبة النحاس
قطاع تطوير المنطقة العلوية

سكني | BOT

مساحة الارض: 286،500 متر مربع.
استعمالات الأرض: حي سكني
الاحكام التنظيمية: مشروع خاص.
استعمالات مقترحة: وحدات للإقامة (مساكن) ومدارس ومركز تجاري وترويحي وغيرها.
البنية التحتية: قائمة ومتاحة.
الأسعار والدفعات: قابل للتفاوض.
الجوانب الخاصة: الحي حسب شروط البناء الأخضر.
فرص العمل: 20 فرصة عمل

إسكان العمال
قطاع تطوير البلدة العلوية

الإيجار، إدارة المرافق والشراكة | سكني

مساحة الأرض: 37،000 متر مربع.
استعمالات الأرض: سكني
المساحة المبنية: 33،000 مترا مربعا
استعمالات مقترحة : سكن عمال وموظفين.
البنية التحتية: قائمة ومتاحة.
نوع الاستثمار: الإيجار، إدارة المرافق والشراكة.
الدفعات: سنوية
الجوانب الخاصة: جميع المباني والمرافق قائمة ومتاحة.
فرص العمل:100فرصة عمل

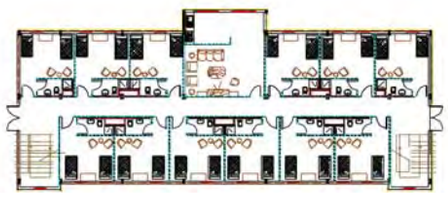

منتجع الحديقة المرجانية
(حسب اسم الحيد المرجاني هناك)
قطاع منطقة السياحة البيئية

منتجع | BOT

المساحة: 500,000متر مربع ممكن زيادتها بقيمة 85،000 متر مربع .
استعمالات الأرض: سياحي، منتجع.
الاحكام التنظيمية: مشروع خاص.
استعمالات مقترحة: الفنادق والمنتجعات وقاعات للاجتماعات
الأسعار والدفعات: قابل للتفاوض.
البنية التحتية: تم انجازها
قيمة الاستثمار: 1,20 مليار دينار اردني
فرص العمل: 3000فرصة عمل

منطقة الرياضات النوعية
قطاع منطقة السياحة البيئية

تجاري / رياضي | BOT

المساحة: 759،000 متر مربع.
استعمالات الأرض : متعددة الاستخدام.
الاحكام التنظيمية: مشروع خاص.
استعمالات مقترحة: الدراجات الترابية، العربات، سيارات ذات المسار، وركوب الخيل ،سباق الخيول، التزلج، والأنشطة الخاصة الأخرى.
البنية التحتية: عند الطلب.
نوع الاستثمار: .BOT
قيمة الاستثمار: 20 مليون دينار اردني (يمكن تجزئتها الى مراحل)
فرص العمل: 300 فرصة عمل

مطار الملك حسين الدولي
منطقة تطوير المطار

النقل | إدارة المرافق / الايجار

مساحة الأرض: 24،000،000 متر مربع.
استعمالات الأرض: مطار وفعاليات ذات صلة بالخدمات والملاحة والتدريب.
مساحة الأرض: متاحة عند الطلب.
الاحكام التنظيمية: مشروع خاص.
استعمالات مقترحة: الأسواق الحرة ومتاجر العلامات التجارية والخدمات اللوجستية والفنادق والمكاتب والمطاعم وما إلى ذلك
البنية التحتية: قائمة ومتاحة.
نوع الاستثمار: إدارة مرافق وايجار.
فرص العمل :600 فرصة عمل

منطقة الصناعات الجنوبية

مناطق صناعية | BOT

استعمالات الأرض: صناعي
مساحة الأرض: متاحة عند الطلب.
الاحكام التنظيمية: مشروع خاص.
استعمالات مقترحة: مصانع (حديد ، سكر.)
البنية التحتية: قائمة ومتاحة.
نوع الاستثمار: ايجار، BOT
فرص العمل :100 فرصة عمل/ فرصة استثمارية

منطقة الصناعات الجنوبية

مناطق صناعية | BOT

استعمالات الأرض: صناعي
مساحة الأرض: متاحة عند الطلب.
الاحكام التنظيمية: مشروع خاص.
استعمالات مقترحة: مصانع (حديد ، سكر..)
البنية التحتية: قائمة ومتاحة.
نوع الاستثمار: ايجار، BOT
فرص العمل :100 فرصة عمل/ فرصة استثمارية

«سرايا العقبة»

فرصة استثمارية تتمتع بمواصفات عالية تضاهي نظيراتها «العالمية»

عمان- الرأي - مشروع سرايا العقبة هو مشروع متعدد الإستخدامات يقع في قلب مدينة العقبة بمساحة ٦٣٤٠٠٠ ألف متر مربع، ويضم بحيرة شاطئية تضيف ١,٥ كم الى الواجهة المائية لشواطئ العقبة. استلهم تصميم المشروع من طراز المدن العربية القديمة، والذي يجمع ما بين الأصالة والتصميم المعاصر. وتفوق تكلفة المشروع المليار دولار امريكي.

أهم مرافق المشروع

مجموعة من الوحدات السكنية الفخمة والمصممة بأحجام مختلفة لتناسب إحتياجات جميع الزوار والمقيمين وهي: فلل، وحدات تاون هاوس، شقق،. وحدات الدوبلكس الشاطئي

يضم المشروع اربعة فنادق من فئة الخمس نجوم، تديرها شركتي جميرا الدولية وستاروود العالمية للفنادق والمنتجعات.

«سوق سرايا» الذي يضم مجموعة متنوعة من المتاجر والمطاعم والمقاهي، مرافق ترفيهية متعددة: الحديقة المائية العالمية «وايلد وادي العقبة» والتي ستدار من قبل «جميرا الدولية» ، ومسرح ونادي للأطفال ، نادي الشاطئ، مجمع رياضي ، عدد من المساحات المكتبية، قصر المؤتمرات

الشركاء المؤسسين : سرايا الأردن للتطوير العقاري، المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي، و شركة تطوير العقبة، والبنك العربي

انعكاسات إقامة هذه المشاريع على السوق المحلي والقطاعات العامة وسوق العمل:

سيوفر مشروع سرايا العقبة فرص عمل للشركات المحلية

المشروع سيساهم في زيادة النهضة التنموية لمدينة العقبة بشكل عام

سيساهم المشروع بتوفير آلاف فرص العمل للمواطنين الأردنيين حيث سيوفر المشروع أكثر من ٥٠٠٠ وظيفة خلال مرحلة الأعمال الإنشائية و ٢٠٠٠ وظيفة عند بدء تشغيل المشروع.

انعكاسات مشروع سرايا العقبة على سوق السياحة :

مشروع سرايا العقبة سيدفع النشاط الاقتصادي والتجاري والسياحي في العقبة الى الامام

المشروع سيعمل على وضع العقبة على الخارطة السياحية الإقليمية والدولية

سيزيد المشروع من نسب الاقبال السياحي على الاردن والعقبة بالتالي سيرتفع الدخل القادم من السياحة (العملة الصعبة)

سيضيف المشروع ١١٠٠ غرفة فندقية إضافية لمدينة العقبة مما سيساهم بزيادة العرض والطلب واستقبالً عدد اكبر من السياح

الانطلاقة الجديدة والخطة الزمنية :

بدأت الإنطلاقة الجديدة بعد اقرار الهيئة العامة الزيادة على رأس مال الشركة بقيمة ٤٥٠ مليون دينار موزعة على سنتين حيث وصل رأس مال الشركة إلى ٧٨٥ مليون دينار أردني.وأصبحت سرايا العقبة بعدها من أكبر الشركات الأردنية على مستوى القطاعين العام والخاص من حيث رأس المال

بتاريخ ٩/٦/ ٢٠١٣ تم توقيع عقد إنهاء المرحلة الأولى من الأعمال المتبقية للمشروع بقيمة ٤٤٦ مليون دينار مع ائتلاف مقاولين عالمي مكون من ثلاث شركات كبرى ذات خبرة وباع طويلين في السوق المحلي والإقليمي والعالمي.

يضم الائتلاف كلا من شركة ارابتك القابضة ش.م.ع (ARABTEC HOLDING PJSC) وشركة اتحاد المقاولين (CONSOLIDATED CONTRACTORS COMPANY) وشركة دريك آند سكل للإنشاءات ش.م.م (DRAKE & SCULL LLC). وتضم المرحلة الأولى من المشروع: الفنادق، سوق سرايا، BEACH CLUB، المكاتب، قصر المؤتمرات GRAND VILLAS، شقق دوبلكس،WILD WADI، شقق فوق السوق. أما المرحلة الثانية فتضم: شقق سكنية، فلل، شقق دوبلكس، المجمع الرياضي.

حرصا منا على خلق شراكات عمل مع الجهات الرائدة على مختلف الأصعدة لتقديم أفضل الخدمات للمشروع، تم توقيع عدد من الإتفاقيات مع شركات عالمية متخصصة مثل شركة كوليرز انترناشيونال COLLIERS INTERNATIONAL) لوضع خطة تطويرية لسوق سرايا واتفاقية مع شركة مايس ماكرو (MACE MACRO لتقديم إستشارات إستراتيجية في إدارة المنشأت وتطوير هياكل المرحلة التنفيذية بالإضافة إلى تقديم خدمات إدارة المرافق، واتفاقية مع شركة مياة العقبة نصت على ربط المشروع بشبكة مياه الشرب. كما وتم مؤخرا توقيع إتفاقية مع أورانج الأردن كمزود للإتصالات. بالمشروع لتلبية أحتياجات مرافق سرايا العقبة من خلال شبكة الإتصالات الثابتة والخلوية وشبكة الإنترنت

الوضع الحالي للشركة

رأس المال المصرح به هو ٧٩٧ مليون دينار أردني، ممثلة بذلك واحدة من أكبر الشركات المسجلة في المملكة الأردنية الهاشمية من حيث رأس المال

رأس المال المكتتب به / المدفوع هو ٦٢٤ مليون دينار أردني، لا يوجد أي ديون على الشركة ،قيمة عقد المرحلة الأولى هو٤٦٠ مليون دينار أردني (٦٤٩ مليون دولار أمريكي(، مدة العقد هي ٣٨ شهرا من تاريخ توقيع العقد

المسؤولية الاجتماعية

تولي الشركة منذ تأسيسها موضوع المسؤولية الاجتماعية إهتماما كبيرا ، قامت الشركة بإختيار البرامج والمشاريع ذات الأبعاد المستدامة لضمان استمرارية العمل عليها، المفاهيم الاساسية لبرامج المسؤولية الاجتماعية لشركة سرايا العقبة تمثلت بأربعة مفاهيم اساسية هي: البيئة المستدامة - السياحة البيئية - التعليم والتدريب - التنمية الاقتصادية المجتمعية والأعمال الخيرية ذات العلاقة بتطوير الأفراد والمناطق.

وقامت الشركة بتحقيق الكثير من الإنجازات منها منح الدعم الدراسي لأكثر من ٢٠٠ طالب، تبني مدرستين حكوميتين وتطويرهم مما عاد بالفائدة على أكثر من ١٨٠٠ طالب بالاضافة الى مساعدة ١٥ استاذ على اكمال دراستهم العليا في التعليم، تقديم الدعم لأكثر من ١٠٠٠ يتيم و٢٠٠٠ عائلة محتاجة ، زراعة أكثر من ٥٠٠٠ شجرة لتخضير العقبة ، دعم اكثر من ٤٠ طفل يعانون من التوحد من خلال المساهمة في تمويل مركز مختص يقدم لهم الرعاية.

الفرص الاستثماري

لقد ساهمت الحوافز والتسهيلات الكبيرة التي تقدمها منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة للمستثمرين الى خلق نهضة إقتصادية وسياحية غير مسبوقة في العقبة، تعتبر سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وشركة تطوير العقبة، شركاء عمل فعليين لسرايا العقبةً، حيث يقومون بتقديم كافة اشكال الدعم والمساعدة، مشروع سرايا العقبة يعتبر فرصة استثمارية مهمة وسيؤثر بشكل ايجابي كبير على الاقتصاد في العقبة والأردن. مواصفات البنية التحتية والعمليات الانشائية في المشروع تتطابق مع اعلى المواصفات العالمية الأمر الذي يجعل من المشروع فرصة استثمارية مميزة.

مدير غرفة تجارة العقبة لـ «الرأي»

المصري: 6 آلاف منشأه تجارية وصناعية في العقبة

العقبة - علاء القرالة

قال مدير عام غرفة تجارة العقبة عامر المصري ، أنه يوجد في العقبة ما يزيد عن ستة الاف منشأه تجارية وصناعية ما بين شركة ومؤسسة فردية في مختلف القطاعات ، تصدر الغرفة منها أكثر من خمسة الاف شهادة منشأ في السنه.

وأشار المصري في مقابلة لـ «الرأي» أنه لم يكن لغرفة تجارة العقبة المعلومات الكاملة عن هذه الشركات والمؤسسات واعدادها الدقيقة ، خاصة وان هذه المعلومة تحتاج لجهد كبير وذلك بسبب عدم تطبيق قانون غرف التجارة الاردنية في منطقة العقبة الاقتصادية بقرار من مجلس المفوضين في سلطة العقبة الا انه وفي العام المنصرم اتخذ مجلس المفوضين قرار بإلغاء القرار السابق وتطبيق قانون غرف التجارة الاردنية اعتباراً من ٢٠١٥/١/١ بعد مطالبات دامت سنوات.

وأضاف المصري أن رئيس السلطة الحالي الدكتور هاني الملقى أتخذ قرار منذ توليه منصبة بالتأكيد على تطبيق قرار مجلس المفوضين القاضي بتطبيق القانون في العقبة وعلى الجميع لما له من آثار ايجابية في تنظيم العمل التجاري والتعاون التام مع القطاع الخاص في العقبة.

وأكد المصري أن غرفة التجارة الان بصدد الانتهاء من تقديم الارقام الدقيقة والنهائية لعدد المؤسسات والشركات التجارية في محافظة العقبة بشكل عام ومنطقة العقبة الاقتصادية بشكل خاص واصدار دليل تجاري الكتروني ومطبوع للتعريف بهذه المؤسسات والشركات وتصنيفها كقطاعات وتحديد عناوينها ومواقعها وبشكل دقيق جداً .

وعن المنطقة الخاصة ، دعا المصري الى تعديل قانون سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة بعد مرور ١٤ عاماً على تنفيذه وبما يخدم مصلحة السلطة ومواكبتها للتطورات التي تحدث بأستمرار ، مشيرا الى ان قانون السلطة يجب ان يكون مرنا.

وأشار المصري الى أن الصلاحيات التي منحها القانون للسلطة منذ انشائها قوضتها الإدارات المتعاقبة ، إذ ان بعض الصلاحيات قد تم التخلي عنها فالغيت مديرية محافظة العقبة واعيدت صلاحياتها لوزارة الداخلية و تم الغاء الجمارك الخاصة وتفويض اداراتها للجمارك الوطنية، مما اصاب كل عمليات الشحن والتخليص والنقل بالتأخير .

وعن تاريخ السلطة أكد المصري ان المنطقة سارت بحالات مختلفة ففي بعض السنوات كانت المنطقة المميزة عالمياً ومحلياً واحياناً اخرى تجدها تتراجع او تمر بركود حسب الظروف التي تمر بها منطقتنا العربية وحسب قيادة ادارة سلطة العقبة وبرامجها التي تنفذها في العقبة .

وأضاف ان السلطة بإدارتها الجديدة اخذت على عاتقها التعاون مع القطاع التجاري الممثل بغرفة تجارة العقبة وذلك من خلال الاجراءات والقرارات التي اتخذتها السلطة لتنظيم العمل التجاري ، معربا عن أمله في ان يستمر هذا التعاون بين الغرفة والسلطة وخاصة عند اتخاذ اي قرارات او اجراءات تؤثر في المناخ التجاري والاستثماري في العقبة .

وأشار المصري الى وجود حاجة ماسة لتوسيع المناطق التجارية من خلال تقديم حوافز لأصحاب الاراضي التي تسميها السلطة متعددة الاستعمالات والتي لا يستطيع اصحابها بنائها بسبب عوائد التحسينات التي تتجاوز ٨٠ دينار للمتر في بعض الاحيان ، مطالبا السلطة بالتفكير جديا بتوسعة المناطق التجارية في مركز المدينة والانتهاء من كافة العراقيل التي جمدت مناطق بأكملها لخلافات مع اصحاب الاراضي منذ ١٠ سنوات تقريبا .

وقال المصري ان حل هذه المعيقات والتي تتسبب في تأخير المدينة ربما تضيف منتجات سياحية جديدة للسائح المحلي البسيط والذي يرى ان اسعار الخدمات في العقبة مرتفعة جدا خاصة الخدمات السياحية ومن اهم اسبابها ارتفاع الكلفة التشغيلية لأي منشاة سياحية .

ولجلب اكبر عدد ممكن من الوكالات والعلامات التجارية الى العقبة اقترح المصري، ان على السلطة بإدارتها الجديدة رفع مواصفة ونوعية البضائع والسلع المعروضة في العقبة مع يقينا بان مثل هذه الاهداف ستواجه صعوبات فمنظومة التجارة متكاملة مترابطة متشابكة تسير في خط متوازي مع بعضها وترتبط ارتباط مباشر مع سلطة العقبة وكافة دوائرها وشركائها وشركة تطوير القعبة ودائرة الجمارك العامة والخاصة التي فوضت ادارتها للجمارك الوطنية ودائرة المواصفات والمقاييس والغذاء والدواء والزراعة والموانئ بكافة مؤسساتها ومن القطاع الخاص وتكون شركات الملاحة والتخليص والشحن والنقل لها دور في تطوير المنطقة فلن يكون التطوير في دائرة الجمارك والعمل على مدار الساعة مفيد دون ان تقوم كافة الدوائر الحكومية المذكورة بتطوير نفسها بنفس الوتيرة.

وفيما يتعلق بالموانئ وتاثيرها على الحركة التجارية قال مدير الغرفة ان الموانئ شهدت في الفترات السابقة عدة اضرابات بسبب خلافات بين ادارة هذه الموانئ والعاملين فيها ادت الى تراجع المنطقة الخاصة وهروب بعض الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة والتي تكون عادة اهم عناصر احياء التجارة في اي منطقة واننا الان ننظر الى الموانئ وبعد توقف الاضرابات الى انجازات حقيقية في زيادة انتاجها على غرار ما يحصل في ميناء الحاويات المتهم الاول دائماً في تأخير تسليم البضائع الى اصحابها .

وقال اننا نتطلع الى الانتهاء من العمل في الميناء الجنوبي الرئيس الجديد الذي طال العمل فيه وحسب علمنا من ان الميناء الجديد سيعمل في الربع الاخير من العام القادم وهذا ما نرجوه ليتسلم المستثمر ارضه والبدء بتنفيذ مشاريعه وهذا الامر هو الذي سيبين وبشكل واضح للناس والعالم عن النقلة النوعية التي حصلت في العقبة .

وفي التهريب قال المصري دائما ما نسمع شكاوي الجمارك الوطنية من عمليات تهريب في المنطقة الخاصة الى المنطقة الجمركية واصرار سلطة العقبة ودائرة الجمارك على ابقاء ما يسمى بيان ال ST٩ والذي يعتبرونه مراقبة لحماية البضائع من التهريب وهو يسبب عقدة عند بعض التجار وهنا اسجل موقفي المكرر ان عمليات التهريب المؤثرة التي تتم من المنطقة الخاصة الى المنطقة الجمركية تكون منظمة وان بيان الST٩ لن يحل مشكلة التهريب بل يربك التجار واصحاب الوكالات والعلامات التجارية الذين نطلب منهم القدوم للعقبة .

وقال ان السلطة اتخذت عدة اجراءات لتجديد الشهادات الصحية وشهادات الاستثمار هي اجراءات تنظيمية سليمة تحد من التجاوزات التي احدثت اختلالات اربكت بعض الدوائر التي تعنى بمراقبة السلع والبضائع التي تنساب الى المملكة بشكل عام والعقبة بشكل خاص و التأخير الحاصل على تجديد تصاريح ممارسة التجارة والاستثمار هو عملية تنظيمية بحته محقه ندعمها ونناشد التجار بتحمل هذه الاجراءات التي لن تتكرر في العام القادم .

وأكد المصري ان المراكز الجمركية في العقبة تقوم بعمل جيد ودائرة الجمارك بشكل عام طورت نفسها بشكل كبير وقدمت برامج الكترونية واعتمدتها لتقديم كل ما هو مناسب لتسهيل انسياب البضائع والسلع الى الاسواق المحلية وبضائع الترانزيت الا ان جهود وتطوير دائرة الجمارك وحدها لأنظمتها وادارتها بشكل عام دون مواكبة المؤسسات الاخرى التي لها صلاحيات وتواقيع وكشف على البضائع والسلع قبل اخراجها لن يفيد وستبقى كل مؤسسة ترمي تأخيرها في الانجاز على مؤسسة اخرى

في الفترة الاخيرة اصدرت دائرة الجمارك بضرورة ابراز بيان الادخال للبضائع القادمة من العاصمة عمان والمدفوعة الرسوم الجمركية والتي تستحق اعفاء من ضريبة المبيعات كونها تدخل لمنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة مثل هذه القرارات والتي تؤخذ كحماية لعمليات التهريب والتهرب تسبب ازعاج لعملية التجارة وانسياب البضائع والسلع لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتمد في تجارتها على تجار العاصمة عمان .

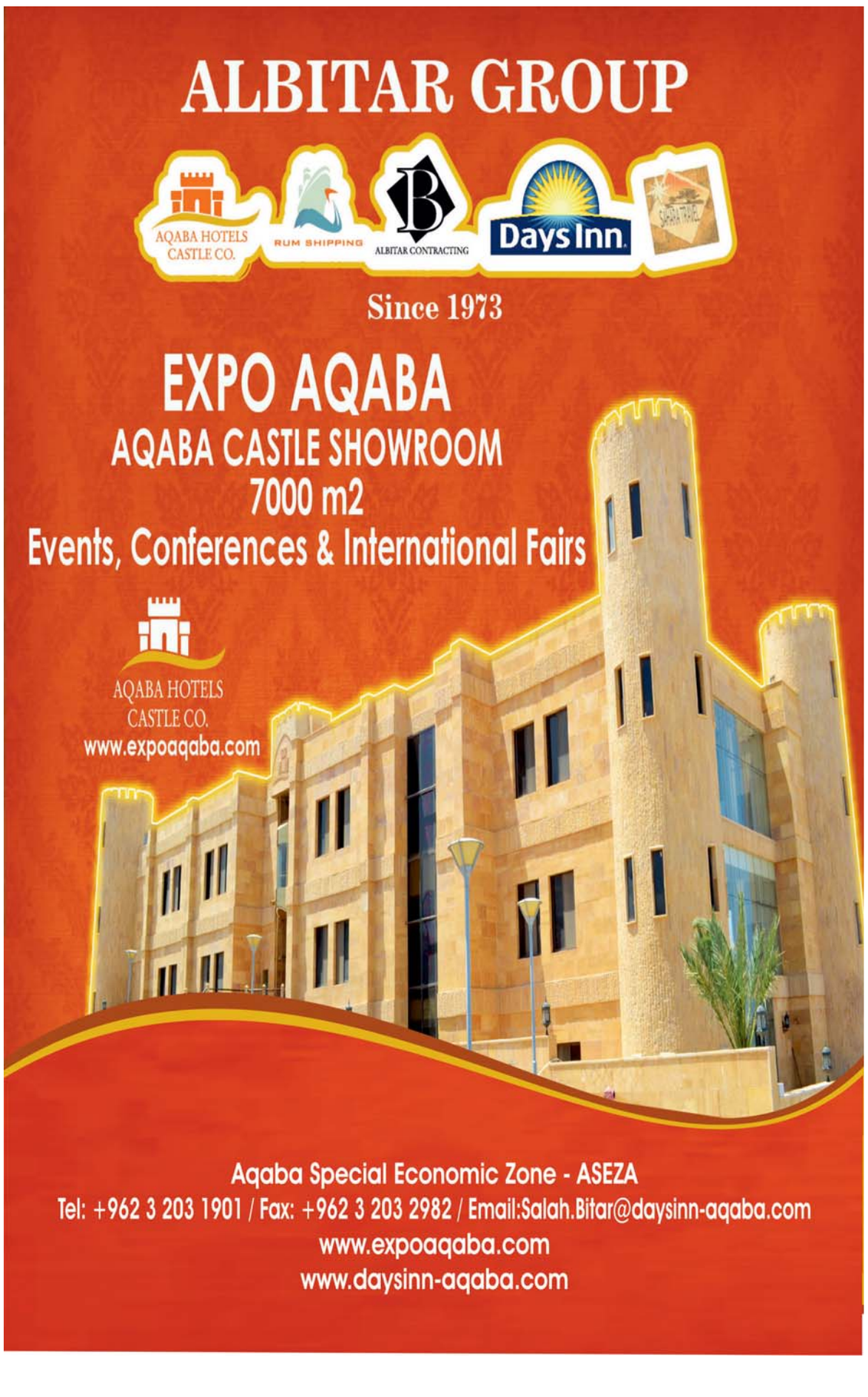

رؤيا حول المنطقة الاقتصادية الخاصة

العقبة - الرأي- منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة مقصد استثماري عالمي على البحر الاحمر يرفد الاردن بمحرك تنموي ويحقق الارتقاء بالمستوى المعيشي للمجتمع ضمن اطار من التنمية المستدامة والشاملة وتتمثل رسالتها للمساهمة في تعزيز القدرة الاقتصادية للاردن من خلال استقطاب الاستثمارات عن طريق تهيئة بيئة منافسة وجاذبة عالمياً وتحسين المستوى المعيشي لمجتمع الى جانب ضمان التطوير المستمر القائم على اسس من الشفافية والاستخدام الامثل للموارد.

وتشكل المنطقة الاقتصادية نقطة انطلاق نحو خلق اقليمي متطور في موقع استراتيجي يشكل إحدى حلقات التنمية الاقتصادية المتكاملة والمتعددة الأنشطة.

وشرعت الحكومة بتنفيذ خطة طموحة لوضع الاردن على خارطة الاقتصاد العالمي ويأتي انشاء المنطقة الخاصة من بين المبادرات الرئيسية ضمن هذة الاستراتيجية لتكون منطقة تنموية استثمارية متعددة الانشطة الاستثمارية وتصميم بيئة استثمارية مبسطة من خلال تطبيق أنظمة ادارية عالية الفعالية من خلال نافذة استثمارية واحدة بهدف جذب الاستثمارات وزيادة مشاركة القطاع الخاص في جميع الجوانب المتعلقة بإدارة هذه المنطقة وتنميتها.

وانطلاق من هذه الرؤيا فأن مفهوم المنطقة الاقتصادية الخاصة تجلى بأن تكون منطقة تطوير متعددة القطاعات الاقتصادية ومتحررة ومنخفظت الضرائب ومعفاة من الرسوم تمتلك بيئة أعمال مبسطة لاستخدام أنظمة ادارية جاذبة للاستثمارات وتعظم مشاركة القطاع الخاص.

ومن اجل اجاد وسيلة متخصصة لتطبيق الرؤيا وتطوير المنطقة وللحد من تضارب المصالح بين الدور التنظيمي والتطويري لمنطقة العقبة عملت السلطة على المستوى الوطني كجزء من مفهوم تحويل العقبة الى منطقة اقتصادية خاصة على استحداث شركة لتطوير «المنطقة» لتكون الذراع التطويري للسلطة.

وتتميز منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بموقع استراتيجي يشكل نقطة التقاء بثلاث قارات ومفترق طرق لأربع دول وتغطي «المنطقة» الواقعة على الطرف الشمالي للبحر الاحمر مساحة ٣٧٥كم مربعا في اقصى جنوب المملكة وبواجهة بحرية طولها ٢٧كم .

كما تم وضع خطة استراتيجية لتحقيق اهداف محددة ضمن فترة زمنية من ٢٠٠١-٢٠٢٠ ابرزها استقطاب استثمارات تصل الى ٦ مليار دولار علما بأنه في العام ٢٠٠٨ نجحت منطقة العقبة الخاصة في استقطاب استثمارات زادت عن الـ ١٨ مليار دولار عبارة عن استثمارات ملتزم بها بموجب عقود وبعضها ما يزال قيد الانشاء وبعضها في مراحل التخطيط ودراسات السوق والعديد منها تم انجازه على ارض الواقع في مشروعات صناعية وخدمية وفندقية وتعليمية مقارنه مع الاستثمارات المستهدفة والمقدرة بـ ٦ مليارات دولار مع نهاية عام ٢٠٢٠ اذ حققت العقبة ٣٠٠٪ من الهدف في ٨ اعوام بدل ٢٠ عام.

وقد حققت المنطقة الاقتصادية نحو ١٤٠الف فرصة عمل حتى العام الماضي وتستهدف بالعام ٢٠٢٠ الى ايجاد نحو ١٧٠الف فرصة عمل.

وتتمثل مزايا الاستثمار في منطقة العقبة بعدم وجود قيود على نسبة مساهمة الاستثمار الاجنبي في المجالات السياحية والصناعية والتجارية ومركز اقليمي للنقل متعدد الوسائط يضم ميناء متكامل الخدمات ومطارا دوليا و٥٪ ضريبة على الدخل الصافي في أي مشروع باستثناء التأمين والبنوك والخدمات النقل البري وإعفاء المستوردات الى المنطقة من الرسوم الجمركية عدا المركبات والتي يمكن اعفاؤها من الرسوم حسب الاعفاء الخاص.

كما تتضمن المزايا اعفاء من الضرائب باستثناء ٧٪ ضريبة مبيعات على الاستهلاك النهائي وخدمات الفنادق والمطاعم وسيارات الاجار وضريبة خاصة على منتجات التبغ والمشروبات الكحولية وإعفاء المؤسسات المسجله من ضريبة الابنية والارضي على العقارات المملوكة في المنطقة فضلا عن عدم وجود قيود على التعامل بالعملات الاجنبية ونقل الارباح ورأس المال الى الخارج.

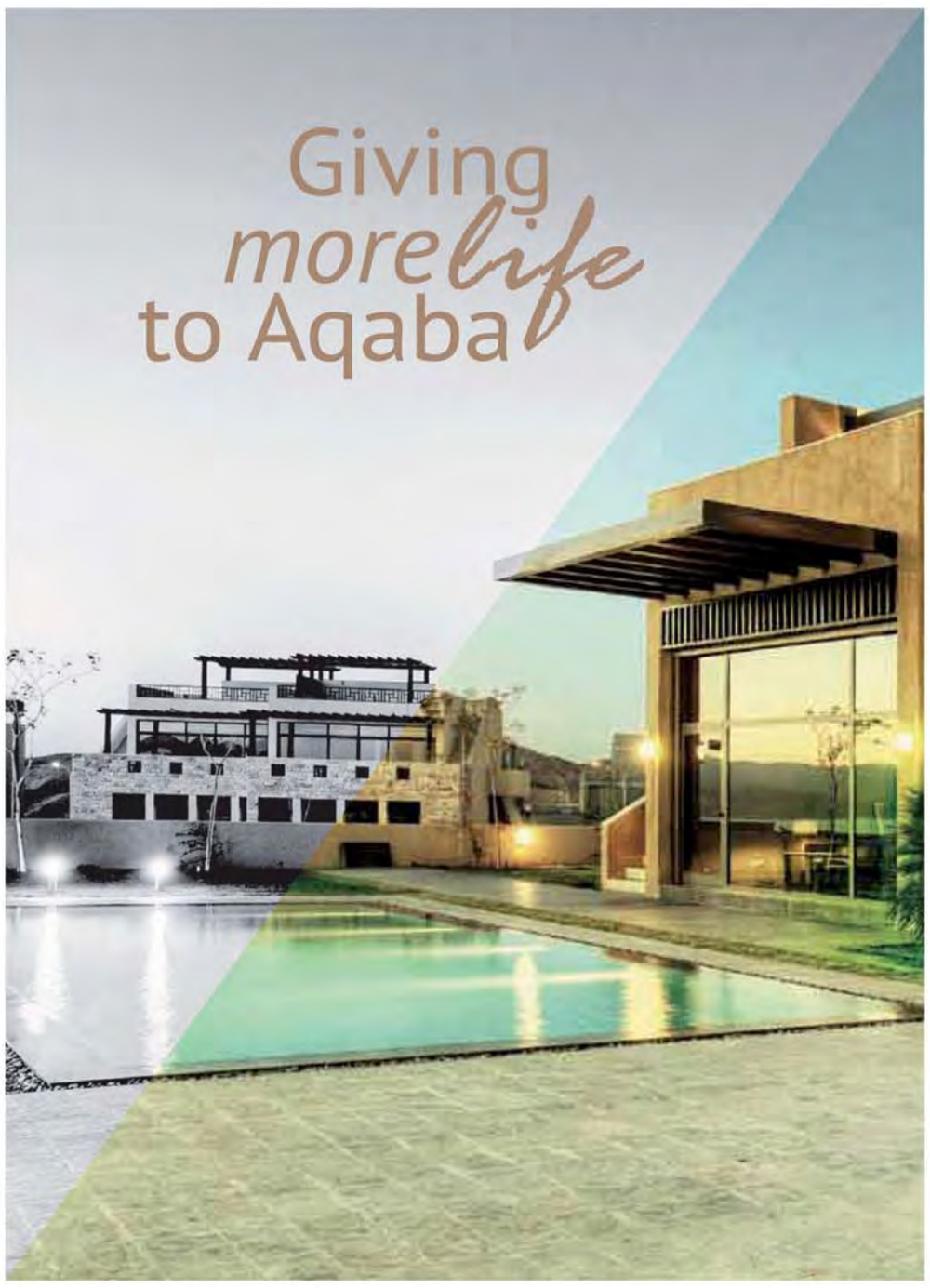

RAYA SEASIDE RESIDENCE...DELIVERY END OF 2015

· 120 dunum plot, gated community with all services including pools, club house and lush landscaping.
· Sea view villas & units sizes from 140 - 410 Sqm.

Call Raya Sales Office +962 6 464 4441

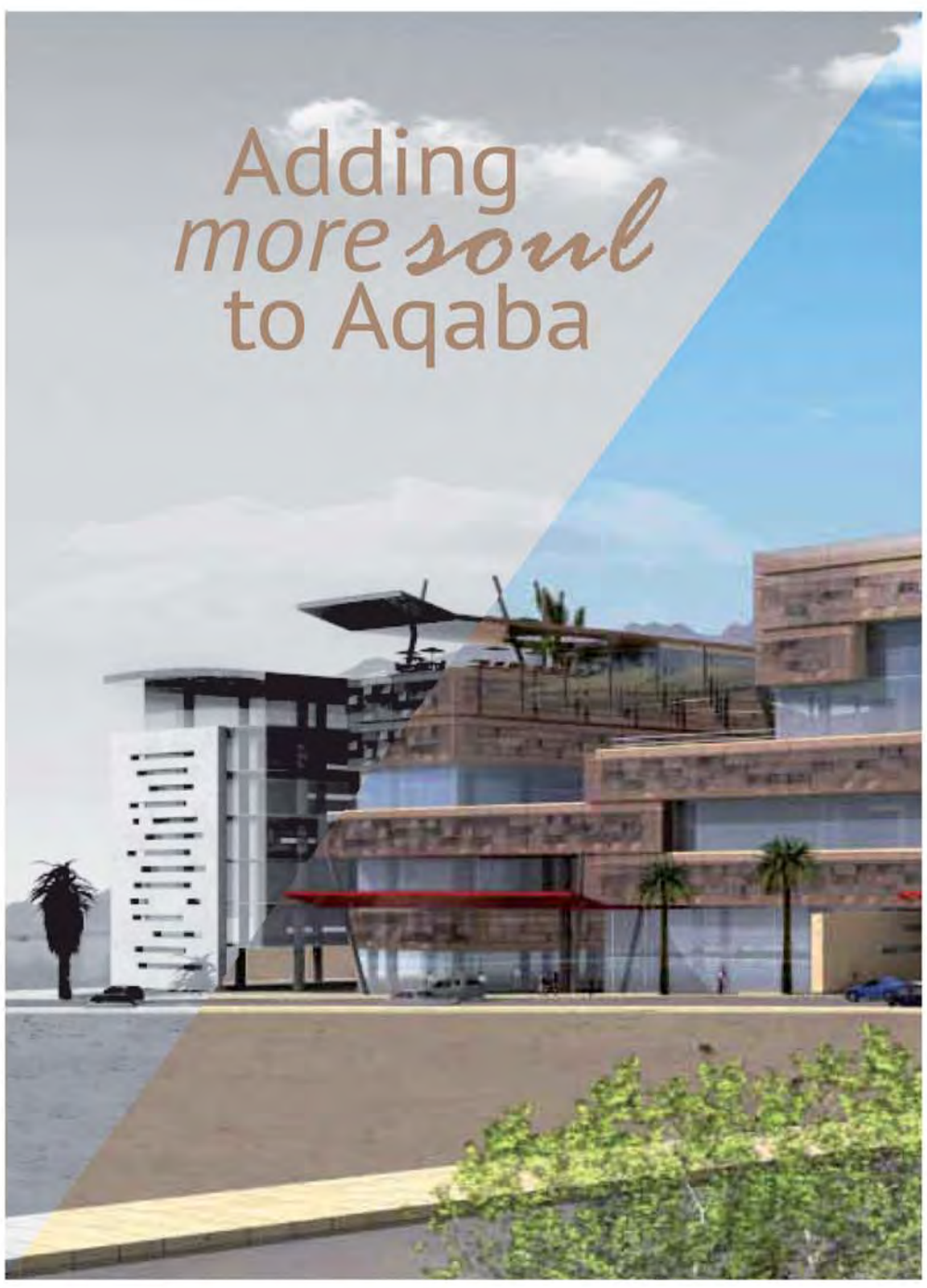

RAYA PLAZA...DELIVERY END OF 2015

· Primary location, mixed use building.
· Retail outlets sizes from 75 Sqm up to 1150 Sqm.
· Office space sizes from 120 - 375 Sqm.

Call Raya Sales Office +962 6 464 4441

sarayaaqaba.com

سـرايا العقبة
saraya AQABA

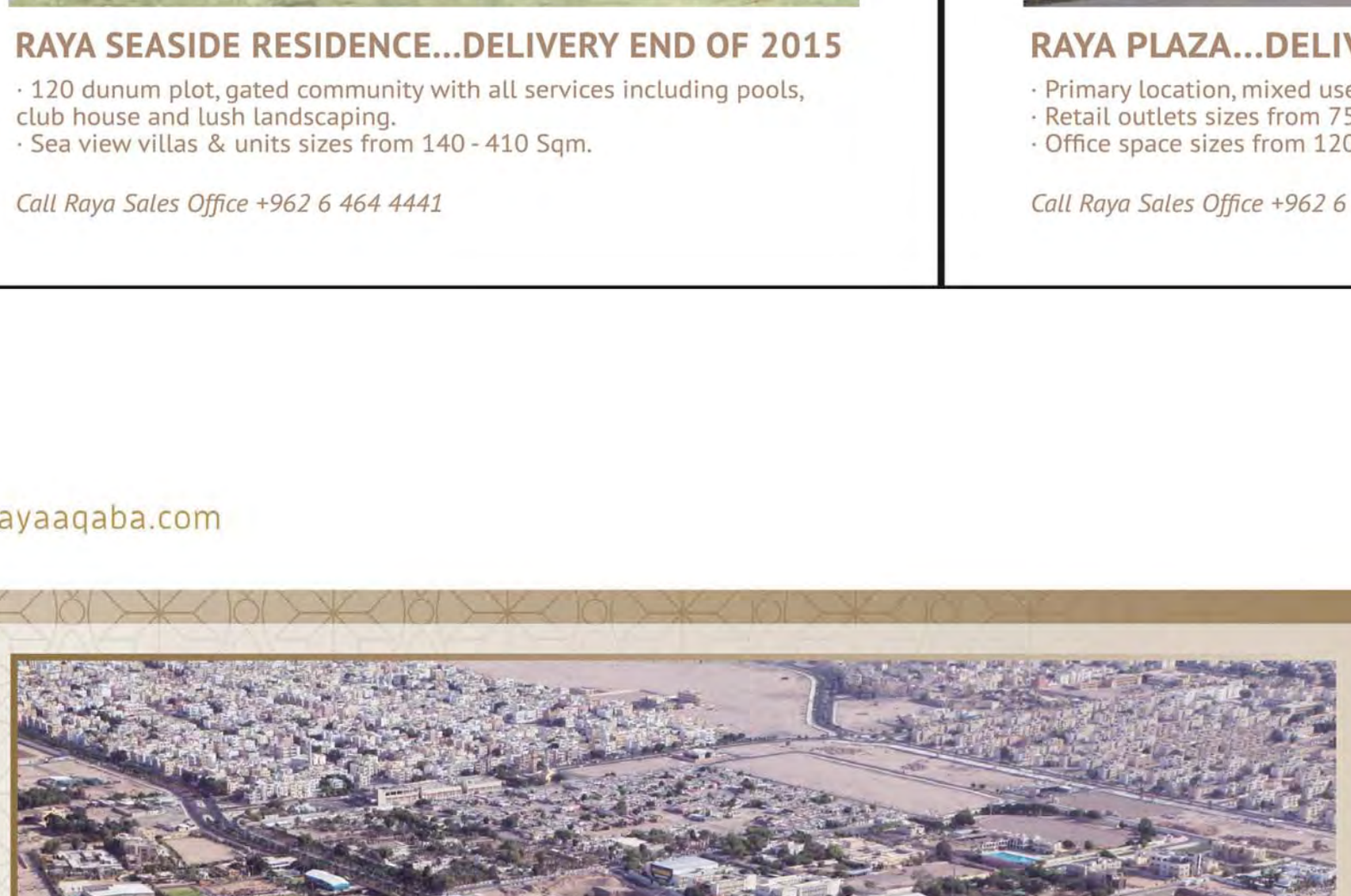

نفتخـر
بمجتمعنـا
ونسمـو
بشـركائنـا

A DESTINATION BY | saraya

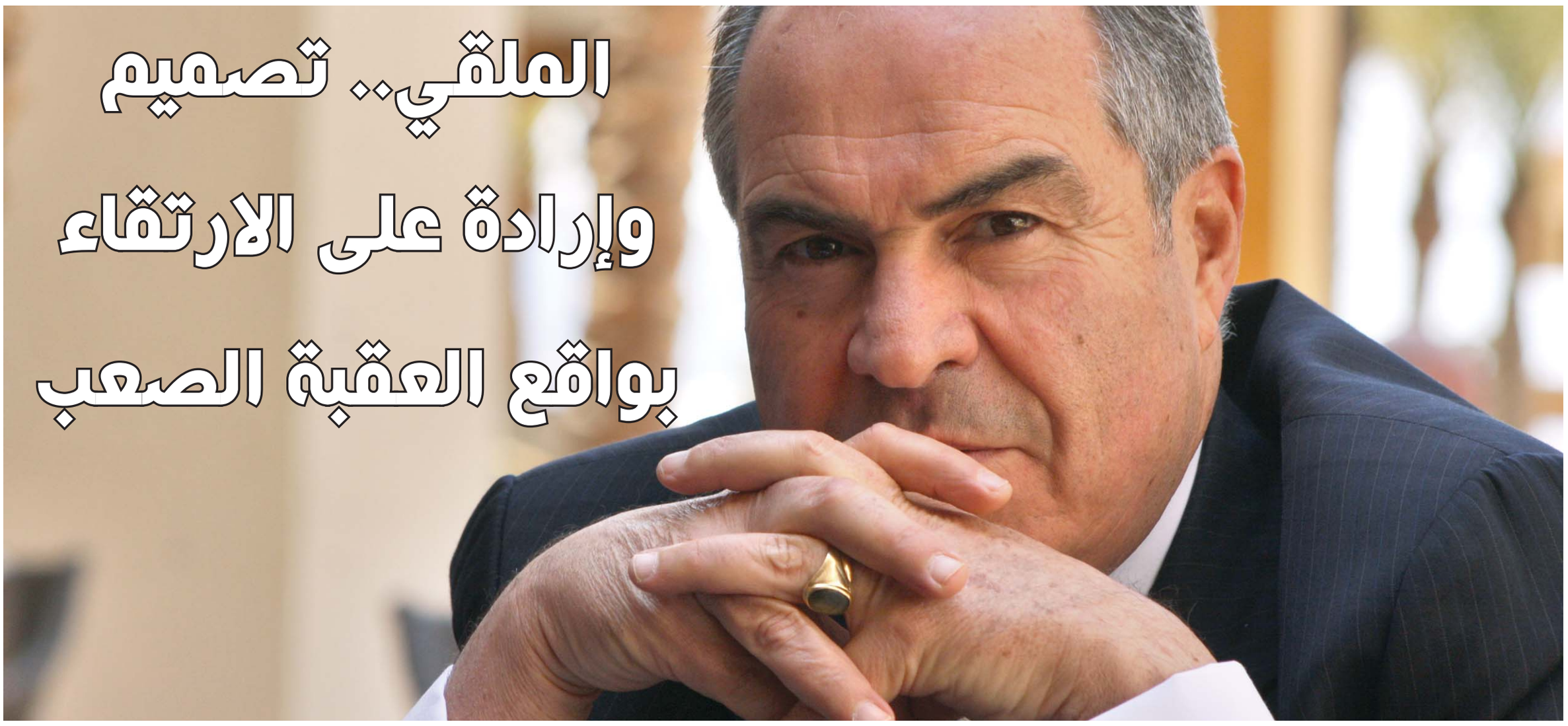

الملقي.. تصميم وإرادة على الارتقاء بواقع العقبة الصعب

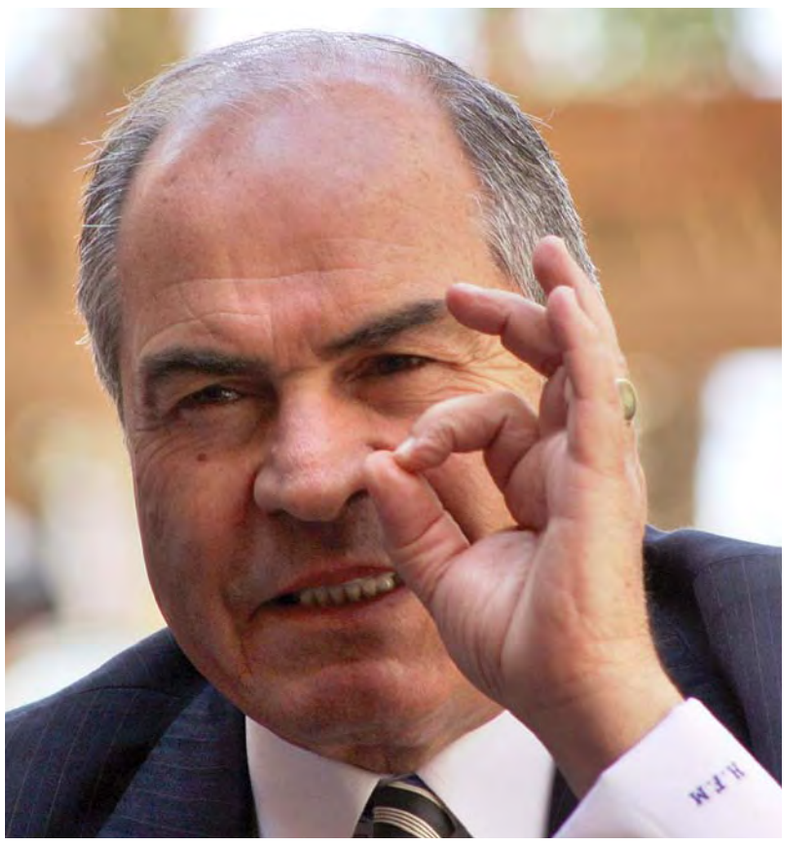

العقبة – علاء القرالة

منذ توليه في تشرين الثاني من العام الماضي لمهمته الرسمية كرئيس لمجلس مفوضي سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة، ثارت بين « العقباويين» بشكل خاص و«الأردنيين» بشكل عام تساؤلات حول قدرة الدكتور هاني الملقي في إدارة ما وصفوه بـ « التركة الثقيلة» التي عانت منها المنطقة لسنوات طويلة.

ولعل السؤال الأبرز الذي طرحه الجميع في هذا الشأن هو هل يمتلك الملقي « مفاتيح سليمان « وعصا سحرية لإنجاح منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة ؟

الدكتور الملقي، أكد في رده على استفسارات « الرأي» أنه سيتشدد في تطبيق القانون بكل حزم ولن يسعى الى استرضاء جهة على حساب جهة أخرى، مشددا أن المطالبين بالعمل بـ« روح القانون» يسعون الى تعميق حالة عدم العدالة السائدة في المنطقة.

وأشار الملقي إلى أن مدينة العقبة تحتاج لكي تصبح مدينة متكاملة العناصر إلى تطبيق القانون والأنظمة بعيدا عن الاسترضاء أو تجاوز القانون تحت أي بند من البنود ، مطالبا المجتمع المحلي وأهالي ونواب منطقة العقبة بمساندته في مهمته التي لن تكون سهلة لإعادة الأمور إلى مسارها الصحيح وجعل العقبة المقصد الرئيسي لجذب سياح البحر الأحمر.

وأضاف أنه تفاجأ ولدى توليه مسؤولياته بترحيل العديد من القضايا ذات الأهمية وتوريثها للسلطة حاليا ، مؤكدا على انه سيحلها وسينجح ما دام هناك مساندة حقيقية لمسها من أهالي العقبة ونوابها ، وأبرزها قضية الحفائر والعشوائيات التي وعد إن يتم الانتهاء منها خلال الشهرين المقبلين.

وقال الملقي ان السلطة بدأت بتنفيذ العديد من الخطط والرؤية التي كانت حفيظة الأدراج وتنتظر التنفيذ ، مشيرا الى أن المرحلة المقبلة تتطلب العمل من الجميع وبروح الفريق الواحد بعيدا عن الواسطة والمحسوبية والاستغلال ، مؤكدا انه سيشرف على كافة المشاريع والخطط التي ستنفذها السلطة خلال المرحلة المقبلة.

وعن ارتفاع أسعار الإقامة في فنادق العقبة أكد الملقي انه سيعمل مع كافة الجهات لإقناعها بمعاملة القطاع الفندقي معاملة القطاع الصناعي وخصوصا في الطاقة وارتفاع كلفها ، لمحاولة تخفيف الكلف التشغيلية للفنادق وتخفيض أسعار الإقامة بها .

وأشار الى ان ارتفاع كلف الطاقة تؤثر وبشكل مباشر على قدرة الفنادق والمنشآت السياحية على تنافسية القطاع الفندقي في العقبة مع مناطق سياحية مجاورة ، وبالرغم من ذلك فان الجودة والخدمة التي تقدم في فنادق العقبة فقليل ما تجدها في الفنادق التي تتواجد في المناطق السياحية المجاورة التي يقارنها بها زائرو العقبة ، مؤكدا على أن تقديم خدمة مميزة لها تكاليف عالية وبحسب الخدمات يكون احتساب التكاليف.

وأضاف الملقي انه تلقى دعما كاملا من الحكومة ومن نواب المنطقة وهذا ما يجعله متفائلا في الإنجاز الذي سيحدثه في منطقة العقبة من جميع الجوانب ، مشيرا إلى ان العمل الحقيقي بدأ بالتشاور والحوار مع المجتمع المحلي ونواب المنطقة والقطاع الخاص في المدينة ، مؤكدا على ان أبوابه مفتوحة للجميع وللراغبين في المساهمة في تطوير المدينة وجعلها واحة ومقصداً يقصده جميع العالم .

وعن غياب وسائل الرفاهية العائلية التي يحتاجها قصدو العقبة ، أكد الملقي ان السلطة تعرض العديد من الفرص الاستثمارية للكثير من المستثمرين المحلين لأقامة مناطق ترفهية تستطيع العائلة الأردنية والسائح الأجنبي قضاء وقتهم في العقبة دون ملل أو تضمر .

وعن ابرز التحديات التي تواجه السلطة قال الملقي ان ابرز تحدي هو الترهل الإداري في السلطة التي يبلغ عدد موظفيها الآن ما يزيد عن ٣٠٠٠ ألف موظف ، ميزانية رواتبهم ما يزيد عن نصف ميزانية السلطة وهذا سيؤثر على توظيف تلك الأموال في البنية التحتية والتطوير وأقامة المنشآت وخدمتها .

ولفت الى أن رواتب العاملين في المنطقة الخاصة والبالغ عددهم ١٣٥٠ موظفا دون الثانوية العامة يتقاضون رواتب شهرية متوسطها ٨٥٠ دينارا تقريبا.

ووأكد أحقية أبناء العقبة في الحصول على الوظائف من خلال العمل في المشاريع الاستثمارية المقامة، مشيرا الى دور السلطة في تأهيل وتدريب وتقليص حجم العمالة الأجنبية والتصريح لها في مدينة العقبة.

وعن حملة «تعال على الدفىء « لتنشيط السياحة المحلية للمدينة ، من خلال اقامة عروض في الفنادق ، أكد الملقي ان الحملة لاقت نجاحا كبيرا وغير متوقع بنسبة القادمين إلى المنطقة ، مشيرا الى ان نجاح تلك الحملة سيدفع الى اقامة حملات جديدة بهدف تنشيط السياحة المحلية الى مدينة العقبة وخاصة في ظل تراجع اعداد السياحة الاجنبية نتيجة الظروف التي تتعرض لها المنطقة.

وأضاف انه وبالاضافة الى تشجيع السياحة المحلية فان السلطة تعمل ومن خلال السفارات الاردنية في الخارج ووسائل الاعلام العالمية للترويج للعقبة خارجيا من خلال اقناع العالم ان العقبة في منأى عن الاحداث الدائرة في المنطقة وان الاردن ينعم بنعمة الامن والاستقرار في وسط اقليم ملتهب بالاضافة الى ترويج العقبة من الناحية البئية والبحرية والتجارية .

ودعا الملقي كافة العاملين في مدينة العقبة الى الابتعاد عن الاضرابات والاعتصامات التي تضر في سمعة المدينة والتي نحاول الان اعادة الثقة اليها وخاصة منطقة الموانىء ، مؤكدا على ان المطالب التي يطلبونها الان ستؤثر على مستقبلهم ومستقبل ابنائهم لتاثيرها على ديمومة العمل في اماكن عملهم الحالية ، داعيا الى تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة والمطالب الفئوية.

وأكد الملقي انه لا يمتلك العصا السحرية وانه لن يستطيع العمل وتحقيق الانجاز وحدة ما لم يكن هناك عمل جماعي وتشاركي من قبل الجميع وكافة الفئات قائما على تغليب المصلحة العامة ومصلحة المدينة على المصالح الشخصية .

وفي نهاية حديثه دعا الملقي كافة ابناء العقبة وبكافة شرائحه للوقوف معه في مهمته الصعبة لاعادة العقبة الى مسارها الحقيقي الذي يريده جلالة الملك عبدالله الثاني ، وتحويلها من مجرد مدينة شاطئة الى مدينة متكاملة العناصر السياحية والاجتماعية والثقافية ، مؤكدا ان اليأس لن يعرف لعقله وعزيمته الطريق ، مشيرا الى انه قبل بهذا المنصب وتنازل عن رئاسة كافة مجالس الادارة لمنع الازدواجية في القرار لكي يستطيع التغلب على كافة المشاكل.

العقبة في أرقام

- **تضاعف** عدد سكان منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من ٧١،٠٠٠ نسمه عام ٢٠٠١ الى ١٤٠،٠٠٠ نسمة في العام ٢٠١٤
- **بحلول** العام ٢٠١٤ مقارنة مع ٨ مليار دولار حسب ما كان مخطط له للعام ٢٠٢٠ (تجاوزت الانجازات هدف المخطط الشمولي بأكثر من ٣٠٠٪ في فترة قصيرة)
- **خلال** الفترة ما بين ٢٠٠١ الى ٢٠١٤ تقلص عدد العمالة الاجنبية من ٢٥،٠٠٠ عامل الى ٩،٥٠٠ عامل في ٢٠١٤
- **تضاعف** عدد الفنادق والمنشآت السياحية في المنطقة من ٣٥ منشأة بأجمالي ٢١٥٣ غرفة فندقية في العام ٢٠٠٥ الى ٥٤ منشأة بأجمالي ٥٨١٩ غرفة فندقية في العام ٢٠١٤ والتي من المتوقع ان تصل الى ٦٨ منشأة بأجمالي ١٠،٨٢١ غرفة فندقية بنهاية العام ٢٠١٦
- **استقبل** مطار الملك حسين الدولي ١٥٤،٠٠٠ مسافر في العام ٢٠١٤ مقارنة مع ١٢٤،٦٦١ مسافر في العام ٢٠٠٥
- **استقبلت** منطقة العقبة ٥٤٣،٠٠٠ سائح في عام ٢٠١٤ مقارنة مع ٤٢١،٠٠٠ سائح للعام ٢٠٠٥

العقبة الخاصة.. في الميزان

علاء القرالة

١٤ عاما مضت على إنشاء سلطة العقبة الخاصة بكل ما حملت لها الأحلام والرؤى والتطلعات الملكية والشعبية، فكان لابد من وقفة تقييم ومراجعة لهذه التجربة بما لها وعليها والإجابة على العديد من الاستفسارات التي أصبحت اليوم برسم الإجابة.

فكان «لمركز دراسات الرأي» وقفة مع المسؤولين والقائمين على عمل تلك السلطة والمستثمرين فيها وأصحاب تلك الفكرة وخبراء ومحللين اقتصاديين وممثلي المجتمع المحلي الأسبوع الماضي خلال ندوة تناولت في محاورها العديد من القضايا ضمن سلسلة جلسات عصف ذهني وعلى مدار يومين حملت عنوانا رئيسيا « العقبة الاقتصادية الخاصة الفرص والتحديات والتطلعات المستقبلية»

جلسات ابتعدت كثيرا عن برتوكول الندوات العادي من خلال اختلاف نوعية الطرح الذي غلب عليه « الصراحة والمكاشفة واقتراح الحلول لإعادة منطقة العقبة الخاصة إلى مسارها الصحيح الذي حادت عنه نتيجة مزاجية القرار والإهمال وتعدد المرجعيات والترهل الإداري والاسترضاء وتحييد القانون في كثير من شؤونها والتراخي وتنفير المستثمرين وعدم القدرة على التوظيف والتدريب لخلق فرص عمل لأبناء المنطقة مكان الوافدة منها وغياب البنية التحتية المتكاملة التي تجعل من هذه المدينة التي تمتلك مقومات المدينة الساحلية المثلى من وسائل الترفيه وغيرها من الوسائل التي تجذب السياحة وتروج لها .

وفي صفحات هذا الملحق سنكتفي بوضع الجميع اليوم أمام الحال الذي وصلت إليه هذه المدينة ، برغم ما حققته من إنجازات غير أنها اقل بكثير من التوقعات ولا تسمو للطموحات التي رسمت وانشئت لأجلها السلطة ، محاولين تسليط الضوء في هذا الملحق على مواطن الضعف والقوة وبعض التوصيات التي لم تعد العقبة تتحمل تأجيلها لكي تواكب التطورات من حولها ولتكون لؤلؤة مضيئة في وسط إقليم مظلم وملتهب ، مؤكدين أن كافة الجهود لن تفلح ما لم تتشارك جميع الشرائح في العقبة مع السلطة والقطاع الخاص وبدعم حكومي يجب إن لا يغيب عن هذه المدينة السياحية الاقتصادية المهمة .

وفي النهاية سنقول كلمتنا بأن الأوطان لا تبنى إلا بهمة وسواعد الجميع وبالتشارك بعيدا عن المصالح الشخصية والفئوية ، واضعين المصلحة العامة ومستقبل الأجيال المقبلة أمام أعيننا ، متأكدين إن في العقبة «عروس البحر الحمر « عشاقا لها لن يتوانوا عن تقديم الغالي والنفيس لأجل المعشوقة الجميلة.

بالشراكة ما بين مركز الرأي للدراسات ومنطقة العقبة الاقتصادية

ندوة العقبة الاقتصادية الخاصة.. «الفرص والتطلعات المستقبلية»

■ أعد للندوة وأدارها:
د. خالد الشقران
■ تحرير
هادي الشوبكي
جعفر العقيلي
عبدالكريم الوحش
بثينة جدعون
■ تصوير
محمد القرالة
■ جرافيك
رجائي الطوال
■ إخراج وتصميم
محمد الحياني

***قال رئيس مجلس المفوضين** في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة د.هاني الملقي، إن هناك إنجازاً كبيراً في العقبة خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة،لكن استغلاله ليس بمستوى الطموح الذي نسعى له.*

وأضاف - في الندوة الحوارية التي عقدت بالشراكة مابين مركز الرأي للدراسات ومنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة واستمرت على مدى يومين- أن العقبة حظيت خلال الشهور الأخيرة بدعم حكومي غير مسبوق، مؤكداً أنه إذا ما تم الاتفاق على شيء في هذه الندوة فإن الحكومة ستكون داعمة له، إذ إن هدف الحكومة هو وصول العقبة إلى ما يطمح إليه جلالة الملك.

وتحدث الملقي عن واقع العوامل المؤثرة في الاستثمار في العقبة، موضحاً أن هناك تحقّقاً كبيراً لسيادة القانون والأمن والأمان والاستقرار، وأن وضع البنية التحتية والترفيه والقوى العاملة ما يزال بحاجة إلى تطوير، أما المصادر فليست بالمستوى المأمول.

وقال إن سلطة العقبة الاقتصادية أجرت دراسة حول تأثير تطوير قناة السويس على العقبة، مشيراً إلى أن هدفنا ليس التنافس مع المدن والموانئ في محيط البحر الأحمر، وإنما التكامل معها، إذ إن المصلحة تتحقق بالتكامل وليس بالتنافس.

وأشار الملقي إلى عدد من التجارب المضيئة في المنطقة والتي تسعى سلطة العقبة إلى الوصول إلى مستواها ومضاهاتها، مثل: عالم دبي، وقناة السويس، ومدينة الملك عبدالله الصناعية، وتطوير جنوب إسرائيل، وميناء الدقم في عُمان.

وحول موضوع القوى العاملة، قال الملقي إن السلطة لا تستطيع الاستمرار بواقع القوى العاملة الوافدة في داخل المنطقة، لانه لن يكون ذو نفع عام على الاقتصاد، كما أن السبب في البطالة في أوساط القوى العاملة الموجودة حالياً هو قلة التدريب وقلة الوعي وعدم تفهم الوضع الجديد للعقبة، والتي سيقود القطاع الخاص التطور فيها.

وأضاف الملقي أن هناك مشكلة كبيرة تتعلق بموضوع المصادر، ولا يمكن الاستمرار بالسكوت عنها، في وقت نريد فيه منافسة الآخرين في هذا المجال، سواءً في أسعار الطاقة أو في أسعار المياه، داعياً إلى معالجة موضوع أسعار المياه التي تفوق مثيلاتها في بقية المناطق بالأردن، مشيراً إلى أن العقبة هي المدينة الوحيدة التي لا تحتاج إلى تحلية المياه بسبب قرب مشروع حوض الديسي منها.

وفي مجال القطاع السياحي، قال الملقي إن المشكلة هنا «أكبر»، إذ إن السياحة هي «صناعة العقبة»، لذلك لا بد أن تعامَل السياحة فيها معاملة الصناعة على مستوى كلفة استهلاك الكهرباء، وذلك حتى نصل إلى نسب بقية المناطق بالأردن في ما يتعلق بالتحمل السياحي والمنزلي والتجاري.

وفي موضوع البنية التحتية، أشار الملقي إلى معاناة البنية التحتية في السلطة من النقص وسوء الإدامة، بسبب انخفاض موازنة السلطة هذا العام إلى حوالي ٢٠ مليون دينار، مضيفاً أن نصف موازنة السلطة تخصص للرواتب والأجور، وبالتالي يتبقى ٢٠ مليوناً للبنية التحتية والإنفاق على مشاريع جديدة وتعظيم المنتج السياحي والاقتصادي.

وأوضح الملقي أن عزوف السياح عن القدوم إلى العقبة يعود إلى ضَعف المحتوى الترفيهي، مبيناً أن مطار العقبة الذي تقدَّر كلفة إنشائه بـ ٢٠٠ مليون دينار تهبط فيه طائرتان فقط، واحدة صباحاً والأخرى مساءً، وبالتالي من يريد القدوم إلى العقبة يفضّل عدم الإقامة في فندق، وعندما يغادر فإنه لا يعود مرة أخرى، لعدم وجود أي نشاط سياحي يقوم به.

وأشار إلى النهج الذي أديرت به السلطة سابقاً والقائم على أن السلطة تحتوي المدينة والإقليم، فالسلطة هي «رئيس البلدية»، وهي المسؤولة عن صيانة الشوارع، وفي هذا تناقض مع نص المادة ١٥ من قانون السلطة، وأشاد بقرار حكومة سابقة بفصل وظيفة المحافظ عن وظيفة رئيس السلطة.

ولفت الملقي إلى أن مجلس الوزراء أقر مؤخراً صيغة جديدة للتنظيم الإداري، تقوم على أن هناك ثلاث وحدات موزعة على ثلاثة مفوضين، بحيث يصبح هناك تواز وتقاطع بدلاً من الاحتواء، مضيفاً أن المجلس الاقتصادي للسلطة يجب أن يضم أفضل الخبراء الاقتصاديين في المملكة.

وقال إن أبناء المدينة يجب أن يكونوا هم أصحاب القرار فيها، وذلك ضمن شروط المجلس الأعلى للتنظيم في السلطة، والأمر نفسه بالنسبة للإقليم، لافتاً إلى أن التنظيم الإداري الجديد أشار إلى هذا الفصل، وإلى هذه الطريقة في الإدارة لمنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وإلى وجود مفوض للشؤون الاقتصادية ومفوض للإقليم، مؤكداً أنه لا يمكن إحداث التطور في المدينة أو في السلطة الاقتصادية من دون النظر بعين الاعتبار إلى الإقليم والمناطق المتاخمة للعقبة.

وبيّن أنه لا بد من إنهاء ملف الاعتداءات التي طالت تنظيم العقبة التي كانت تعدّ من أجمل المدن المنظَّمة مقارنة مع كثير من المدن الأخرى، فهناك سوء تنظيم وعدم جدّية في إيجاد الحلول للبؤر العشوائية، مؤكداً أنهم في السلطة شارفوا على طي هذا الملف.

وقال الملقي إن موضوع الشواطئ «موضوع قديم جديد»، إذ يوجد في العقبة شاطئ ممتد، ولكن الاعتداءات عليه كبيرة، كما أنه أنشئ من دون وضع خطة إدارية له، فالمنطقة الرابعة انتهى توزيعها وترتيبها في ٢٠٠٧/٢٠٠٨، لكنها تُركت لفترة فتعرضت لاعتداءات كبيرة، سواءً على أراضي السلطة أو على أراضي التنظيم.

وأضاف أن منطقة السوق في العقبة وُزعت فيها الحقوق في العام ١٩٥٢ وأنهوا تنظيمها، لافتاً إلى أن التنظيم الجديد صدر مؤخراً بالجريدة الرسمية، وبناءً عليه ستقوم السلطة بعد مناقشة مجلس الوزراء، بإعادة التنظيم وتوزيع هذه الأراضي لمستحقيها، مؤكداً أن المطلوب هو أن تصبح هذه المنطقة تجارية استثمارية بامتياز في قلب المدينة.

أما بخصوص منطقة «الحفائر»، فأوضح الملقي أن هذه المنطقة تعاني من مشكلة «تداخل في الملْكية» بين السلطة والأشخاص، وأنهم سيبدأون قريباً الفصل فيها، وإعطاء المُلّاك أراضي خارج السلطة، لأن السلطة اشترت المتر الواحد بـ ٥٠٠ دينار، ومنعت أي شخص من بيع أرضه إلا لها. أما المشكلة الثانية فتكمن في أن القطعة التي مساحتها ٣٠٠٠ متر يُطلب أن يكون لها ٣ أمتار كارتداد أمامي ومتران اثنان كارتداد خلفي.

وبيّن أنهم الآن بصدد إعادة التنظيم، ليتم تحويل موقع «الحفاير» ليصبح أجمل موقع في العقبة، ويشتمل على مساحات استثمارية سياحية وشاليهات وشقق ومساكن لأبناء العقبة.

وأضاف أنه بعد البحث في أوراق الاستثمار العقاري، وجد أنهم قاموا بعمل جيد ومتميز، لافتاً إلى أن الاستثمار الذي باشروا فيه يعدُّ من أفضل الأنواع، كما أنهم وصلوا إلى «مرحلة الإشباع» في هذا المجال.

أما في المجال السياحي، فقال الملقي إن هناك العديد من المشكلات التي يعاني منها هذا القطاع في العقبة، وأضاف أن المشكلة الرئيسية تكمن في «ضيق المنتج السياحي» في العقبة، فالسائح لا يجد أي مكان يذهب إليه للترفيه سوى البحر والفندق.

ورأى أن المطلوب استثمارياً وإدارياً في السلطة، هو العمل على توسعة المنتج السياحي، مبيناً أنهم بدأوا العمل سريعاً في منطقة الدرّة وبخاصة شارع السعادة، إذ طُرح عطاء لإقامة سينما صيفية وسيكون لها حديقة ومواقف للسيارات وتوسعتان مستقبلاً لصالة بولينج ومقهى، مضيفاً أنهم أخذوا في الحسبان أن يستطيع السائح التنقل سريعاً وسيراً على الأقدام من الفندق إلى هذه المنطقة.

وتابع الملقي أن لديهم فرصة استثمارية كبيرة في المدينة السكنية لعمال الميناء الذين سينتقلون إلى الميناء الجديد، وبالتالي ستصبح هذه المنطقة فرصة استثمارية لمنتج سياحي ترويجي لمدينة العقبة يسمى مشروع «أيلة» الذي سيشبه في فكرته مشروع «سرايا» وسيكون على مرحلتين، مضيفاً أنهم بصدد دراسة الإجراءات التنظيمية وبالتنسيق مع شركة الأسواق الحرة الأردنية لإعطائهم مساحة من الأرض لإنشاء محلات تجارية. كما أنهم بصدد توسعة نادي اليخوت ليكون مكان ترفيهياً يستطيع السياح الذهاب إليه.

وأكّد الملقي أنه بالرغم من بيع الميناء، إلا أن الأردن هو الوحيد الذي يوجد له تسعة موانئ متخصصة على البحر الأحمر، منها: ميناء الغاز الطبيعي المسال الذي سيتم الانتهاء منه في أواخر أيار المقبل، وميناء الغاز البترولي المسال، لافتاً إلى وجود عدد من الطلبات لاستخدام هذه الموانئ لبيع الغاز.

ودعا إلى تغيير الانطباعات السلبية لدى شركات الشحن بأن العقبة هي منطقة «الإضرابات» وأنها المنطقة التي لا يمكن أن تصل «الحاويات» لها في اليوم نفسه، إذ يجب أن يعلم العاملون أن هذه الموانئ هي «أساس معيشتنا»، كما أنها ستكون الأساس في ما يتعلق بالشحن البحري إلى الأردن، مضيفاً أن جميع الاقتصاديين يعلمون أن التجارة الدولية انتقلت إلى الشرق، ما يعني أن السفن التي تمر من قناة السويس ستفضّل استخدام ميناء العقبة، مؤكداً أن التحدي الأساسي في الموانئ هو «رفع الكفاءة والالتزام بالعمل».

أما المطار، فأكد الملقي أنه يجب أن لا يُترك بهذه الطريقة، مشيراً إلى دراسة قام بها تبين تأثير المطارات على التنمية الحقيقية للمدن في المناطق خارج العواصم.

كما أشار إلى القرار الذي استغرق ثلاث سنوات حتى أقره مجلس الوزراء، بإعفاء جميع المسافرين من مطار العقبة من ضريبة المغادرة عبر تخفيض ٦٠ دولاراً من قيمة التذكرة، داعياً إلى إطلاق رحلات واستحداث وجهات سفر من وإلى الإسكندرية وبيروت وجدة وأسيوط وأربيل، تسهم في جذب السائحين ورجال الأعمال والمسافرين العاديين.

وفي ما يتعلق بالتخزين، قال الملقي إن المطلوب هو تأهيل المطار ليتمكن من تقديم خدمات الشحن البري والجوي معاً.

وبخصوص أماكن التخزين اللوجستي في مدينة العقبة، دعا الملقي إلى إعادة النظر في الكلف، والانتقال من (CHECK CONTAINER) إلى (AIR CONTAINER)، ذلك أن معظم واردات أربيل اليوم مثلاً هي عن طريق تركيا، ما يعني تكلفة عالية بسبب استخدام قناة السويس وطول المسافة، داعياً رجال الأعمال لانتهاز الفرصة التي يتيحها ميناء العقبة.

أما موضوع سكة الحديد، فقال إنها مخصصة للموانئ والمطار، وقد لا يكون لها جدوى اقتصادية في الوقت الحاضر، إذ تقدَّر الكلفة من وادي اليتم حتى الميناء الجنوبي وميناء الحاويات وصولاً إلى معان بـ ٢٠٠ مليون دينار، مشيراً إلى أن وزارة النقل تدرس هذا الموضوع مع شركة تطوير العقبة.

وأكد الملقي على أهمية هذا المشروع، وأنهم يبحثون عن مزيد من التمويل له، لافتاً إلى أنه إذا أُنجز مشروع سكة الحديد (وادي اليتم الجنوبي) فإنه سيُحدث ثورة على مستوى الترانزيت في المملكة، كما أن سكة الحديد التي يفكرون فيها هي السكة القديمة التي تأتي للمطار ثم تُواصل باتجاه الميناء الأوسط ثم الجنوبي.

وفي ما يتعلق بموضوع الصناعة، قال إنهم بدأوا يلمسون بوادر اهتمام بمدينة العقبة الصناعية، بخاصة من الصين وتركيا، وأن الشركة المطورة لهذه المدينة طلبت التوسع، مذكّراً بأن هذه المدينة تعدُّ الأنسب لتكون موقعاً لصناعات الأنابيب وصناعات المضخّات التي بدأ استخدامها في مشروع البحرين، داعياً الحكومة إلى إعادة النظر بالمشروع وإعطائه الأولوية.

وأشار الملقي إلى وجود مشكلة كبيرة في موضوع التجارة في العقبة، وبخاصة ما يتعلق بالوكالات، فالوكالات لا تأتي من عمّان إلى العقبة، ومعظم البضاعة القادمة غير جيدة، وتم الحديث بهذا الموضوع مع وزارة الصناعة والتجارة، مؤكداً أن الأمر الأهم هو الجزئية المتعلقة بالجمارك.

وأوضح الملقي في هذا السياق، أن هناك خطأ حدث قبل سنوات عندما سُميت منطقة العقبة الاقتصادية: «المنطقة الحرة»، نافياً أن تكون كذلك، فهي منطقة اقتصادية بشروط ميسرة، وهناك فرق كبير في التسمية والمعنى بين «الحرة» و«الاقتصادية الخاصة»، داعياً إلى إعادة النظر في مواضيع الجمارك وضريبة المبيعات والوكالات لتحقيق الأهداف المتوخاة من المنطقة لتصبح منطقة تجارية متميزة.

أما بخصوص الخدمات، فأقرّ الملقي أن هناك نقصاً كبيراً فيها، مشيراً إلى أن السلطة تقوم بإعطاء الأولوية والتسهيلات في حال بناء المستشفيات أو الجامعات أو المراكز الثقافية. إضافة إلى أنها تعمل على موضوع تأهيل القوى البشرية في القطاع الخاص والجامعات والقوات المسلحة.

ماضي:

٤٠

قال مفوض الاستثمار في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة شرحبيل ماضي، إن المنطقة أنشئت في العام ٢٠٠٠ بموجب قانون خاص، لتكون مقصداً استثمارياً وسياحياً على شواطئ البحر الأحمر، وليستفيد منها المجتمع المحلي بشكل عام، وقد بدأت تحقق بعض أهدافها.

وأضاف أن العقبة تُعَدُّ رؤية ملكية ثاقبة، فهي مثال حيّ ونموذج يحتذى به في الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، إضافة إلى أنها نموذج للّامركزية جذبت استثمارات بأكثر من ٢٠ مليار دينار ملتزَم بها ومنفّذة خلال ١٥ عاماً.

وأشار إلى أن المنطقة استطاعت في العام ٢٠١٤ أن تستقطب نصف مليون سائح، كما عملت على إيجاد ٤٠ ألف فرصة عمل لأبناء المجتمع المحلي، كما أنها قلّصت العمالة الوافدة من ٢٥ ألفاً إلى ٩ آلاف عامل خلال هذه السنوات.

وأضاف أن المنطقة يقيم فيها أشخاص من ٧٠ جنسية مختلفة، وأنه تم استثمار ٧٠٠ مليون دولار في تطوير الموانئ ومنظومتها، مشيراً إلى أن سكان العقبة زاد عددهم منذ إنشاء المنطقة الخاصة من ٦٠ ألف نسمة إلى ١٤٠ ألف نسمة.

وبيّن ماضي أن في المنطقة ميناء حاويات كفؤ، يتناول سنوياً ما لا يقل عن ٨٠٠ ألف حاوية، وهو رقم كبير بالمقارنة مع كثير من الموانئ العالمية.

وقال إن المنطقة تمثل بوابة لـ«المثلث السياحي الذهبي»، الذي يجري تسويقه عالمياً على أنه البوابة للمملكة الأردنية الهاشمية، بخاصة في ظل الأوضاع السياسية التي تمر بها المنطقة.

وأوضح أن اتفاقيات التجارة الحرة تميز هذه المنطقة عن كثير من المناطق المحيطة بنا، وتفتح المجال لأي دولة للاستفادة من مزاياها، إضافة إلى الوصول إلى المستهلك بسهولة.

ولفت إلى شبكة الطرق في المنطقة التي تشكل مركزاً استراتيجياً للتخزين والتوزيع والصناعة في المحيط، وتوفر بنية النقل متعددة الوسائل بحراً وجواً وبراً.

وأوضح أن سلطة العقبة تمثل حكومة محلية تقدم الخدمات من البنى التحتية والفوقية والاقتصادية وخدمات التسجيل والصناعة والتجارة، لتصبح بذلك «نافذة استثمارية تقدم كل الخدمات».

وقال ماضي إن السلطة عملت خلال السنوات السابقة على تأسيس شركة تطوير العقبة، التي تُعد الذراع التسويقية للمنطقة الخاصة، وتعمل على جذب الاستثمارات، إضافة إلى تمكين المجتمعات.

وأكد أن هناك مخططاً شمولياً وهيكلياً جرى تنفيذه، لتصبح منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة الوحيدة في الأردن التي تطبق هذا الهيكل بتفاصيله كافة، إضافة إلى مزايا استثمار على مستوى عالمي، وهي منطقة معفاة جزئياً من الجمارك.

وقال إن العقبة هي المثال للحكمية الحديثة، وأنها أنموذج للإدارة واللامركزية، وهي المنطقة الأولى في الأردن التي تنشئ شركة استثمارية كذراع تطويرية تنفذ مفهوم «النافذة الاستثمارية الواحدة» وتعتمد سياسة الأجواء المفتوحة واستقبال جميع أنواع الطائرات في مطار العقبة الذي يعد الأول من نوعه في الأردن، ويقدم مزايا وحوافز تصل في بعض الأحيان إلى ٧٥ ٪ من مجمل الرسوم والضرائب التي تُدفع في مطارات أخرى في المنطقة.

وأضاف ماضي أن منطقة العقبة الاقتصادية هي أول منطقة في الأردن تؤسس شركة للمياه، هي شركة العقبة التي تملكها الحكومة وسلطة الإقليم.

وعدّد ماضي حوافز تشجيع الاستثمار في المنطقة، مثل: إعفاء جميع المستوردات -باستثناء المركبات- من الرسوم الجمركية، والإعفاء من ضريبة الخدمات الاجتماعية، والإعفاء من ضريبة الأبنية والأراضي، والإعفاء من ضريبة توزيع أرباح الأسهم والحصص، كما أن صافي ضريبة الدخل لأيّ مشروع هو ٥٪، باستثناء البنوك والتأمين وخدمات النقل البري التي تخضع لضريبة الدخل السارية في المنطقة الجمركية.

وأوضح ماضي أن لا ضريبة مبيعات على السلع والخدمات في المنطقة باستثناء ٧٪ تُفرض فقط على اثنتي عشرة سلعة و خدمات المطاعم والفنادق وخدمات السيارات السياح، وضريبة خاصة على الكحول والتبغ والسجائر.

وقال إن سهولة دخول البضائع ذات المنشأ الأردني للأسواق العربية بموجب اتفاقيات التجارة الحرة (FTA) أتاحت للصناعات الدخول في هذه الأسواق، إضافة إلى عدم وجود قيود باستثناء دفع الرسوم والضرائب المستحقة عند الإدخال، مشيراً إلى أن البيئة الاستثمارية في العقبة تتضمن إجراءات مبسطة من خلال المديريات المختلفة للتسجيل والترخيص للأجهزة الاقتصادية.

وأضاف ماضي أنه لا يوجد أيّ قيود على المستثمر الأجنبي، إذ إن أي جنسية تستطيع الدخول للمملكة بنسبة استثمار ١٠٠٪، كما أنه لا يوجد أي قيود على نقل الأرباح للخارج، أو للتعامل مع العملات الأجنبية.

أما بالنسبة إلى العمالة والهجرة، فأوضح أنه يحق للمستثمر استخدام ٧٠٪ من العمالة الأجنبية في حال عدم توفر عمالة محلية مدربة، لافتاً إلى أنهم يعملون على تدريب أبناء المجتمعات المحلية في محافظات الجنوب تبعاً لحاجة المملكة، وذلك للحد من الفقر والبطالة في المنطقة الخاصة.

أما في ما يتعلق بالأراضي، فقد بيّن ماضي أنه يمكن تأجير الأراضي لمدة ٥٠ سنة قابلة للتجديد، كما يمكن شراء الأراضي أو استئجارها بحسب ما يرتأيه المستثمر.

وبيّن أن المخطط التنظيمي في العقبة يشتمل على عدد من المشاريع، ٥٠٪ منها في مجالي السياحة، ٣٠٪ في الخدمات، و٧٪ في الصناعات الخفيفة، و١٣٪ في الصناعات الثقيلة، إضافة إلى مشاريع أيلة وسرايا ومنتجع تالا بيه، ومشروع مرجان المهندسين التابع لنقابة المهندسين، ومشروع «سي سكيب» الذي كان متعثراً، ومشروع راية.

واستعرض ماضي المشاريع اللوجستية في العقبة ومنها: قرية العقبة اللوجستية التي تدار من قعوار الأردن، بسعة تشغيلية تعمل على مراكز توزيع وتعبئة وساحات تخزين وصيانة وتنظيف حاويات وخدمات إدارية، و«ربكو» المملوكة لشركة كويتية بالشراكة مع شركة تطوير العقبة التي تملك جزءاً منها، إضافة إلى مدينة العقبة الصناعية التي هي في طور التوسع.

كما أشار إلى مشاريع أخرى سيبدأ العمل بها على أرض الواقع خلال الأشهر المقبلة، مثل مشروع القرية العمّالية التي تم إنشاؤها من قِبَل سلطة التنظيم لتكون حاضنة للعمال، وجامعة العقبة للتكنولوجيا وهي الآن في مراحل البناء النهائية، والجامعة الأردنية التي تستقبل طلبتها من الجامعات العريقة، وكذلك مدرسة العقبة الدولية التي أنشئت بتمويل من منطقة العقبة وتدار من قبل خمس مؤسسات دولية كبرى في مجال التعليم الدولي.

وقال إن هناك مشاريع رئيسية في العقبة منها: شركة العقبة للمطارات التي أُسست في العام ٢٠٠٦، لافتاً إلى أنهم حالياً يعملون على إعادة تأهيل المطار وتوسعة مبنى القادمين والمغادرين، وعلى جذب استثمارات جديدة في قطاع الشحن وفي قطاع صيانة الطائرات، بالإضافة إلى خدمات الطائرات الخاصة من خلال مبنى خاص.

وفي مجال دعم المجتمع المحلي، أوضح ماضي أن السلطة عملت على دعم ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث استفاد من برامجها حوالي ٨٠٠ شخص، كما أطلقت برامج لدعم تشغيل الشباب وتأهيلهم، ومشروعاً لدعم مبادرات التعليم، ومشروعاً لبناء قدرات مؤسسات المجتمع المحلي، إلى جانب إعداد الخطة الاستراتيجية للتنمية المجتمعية ٢٠١٣-٢٠٢٠.

ولفت إلى أن فرص الاستثمار تتنوع لتشمل الفنادق والمنتجعات ومراكز المؤتمرات والمراكز التجارية الترفيهية، وفنادق ٣ نجوم، إضافة إلى تطوير محطة العلوم البحرية، ومنتجعات للرعاية الصحية، ومدن للرياضات، ومدن ترفيهية، ومراكز للخدمات اللوجستية، ومجمعات صناعية، وكذلك فرص استثمارية في قطاع الطيران، مضيفاً أن هناك فرصة استثمارية مطروحة حالياً للاستثمار في نادي اليخوت الملكي.

وبيّن ماضي أن مطار الملك الحسين يشتمل على شقّين للاستثمار: الشق الأرضي، والشق الجوي المتعلق بالعمليات الجوية وإدارة المطار، بالإضافة إلى الخدمات الأخرى والاستثمارات في المجالات الترفيهية وخدمات الطعام والشراب وخدمات الاصطفاف.

وتحدث عن مراكز الأكاديميات الملكية، التي أُنشئت لجذب أكاديميات متخصصة في قطاعات منها: الطبية، وصناعة الأفلام، والتأهيل والتدريب الفندقي.

وفي مجال افرص الاستثمارية، دعا ماضي إلى الاستفادة من المبنى القديم للبلدية، وقرية التخزين في المنطقة الشمالية، وإسكان العمال، ومحطة السفن البحرية.

أبو الراغب:

قال رئيس الوزراء الاسبق علي أبو الراغب إن إقامة المنطقة الاقتصادية الخاصة كانت بتوجيه ملكي بضرورة عمل دراسة مستقبلية لمنطقة العقبة، وفيما إذا كانت تصلح لأن تكون منطقة حرة وخاصة.

وأضاف أنه ترأس في ذلك الوقت اللجنة المشرفة على الدراسة لمدة ٤ شهور، مشيراً إلى دراسات سابقة تضمنت الإيجابيات والسلبيات والاحتمالات، والمطلوب من منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وأن تكون العقبة منطقة سياحية واقتصادية ولوجستية، تمتلك جميع المقومات لتكون منطقة ناجحة على المستويين المحلي والإقليمي، وتمتلك كل الإمكانات لتكون في موقع منافس في كثير من المجالات.

كانت الرؤية للمنطقة -بحسب أبو الراغب- هو أنه في ظل وجود نجاحات تسجَّل في مجال التطوير العقاري، وتوسيع الموانئ، وتحسين حتى الأبنية في المطار، فضلاً عن وجود مشاريع ضخمة من فنادق ومشاريع خدماتية وتطوير عقاري، وإذا لم يتم ذلك وفقاً لمنظومة اقتصادية شمولية، وقاعدة اقتصادية اجتماعية، فستكون النتائج سلبية.

غير أن أبو الراغب لم يخفِ أن العقبة شهدت فترة من عدم الاهتمام الحكوميَ بها، وكانت بعض الحكومات غير مقتنعة بفكرة المنطقة، وتعاملت بسلبية معها، إضافة إلى أن الأشخاص الذين تسلموا المسؤولية بالعقبة كانوا غير قادرين على إدارة شؤونها بطريقة صحيحة.

وأوضح أنه في العام ٢٠٠٨ كانت هناك مشكلة اقتصادية عالمية وركود، واكبها ضعف في الأداء، وعدم اهتمام حكومي بنواحٍ معينة سياسية واقتصادية، ولم يتم منح كثير من القطاعات المطلوبة الاهتمام المطلوب، ما نتج عنه أمور أولها: عدم معرفة المواطن بمزايا العقبة، إذ كان من المهم تسويقها للمواطن قبل الأجنبي، وثانيها: الروتين والبيروقراطية القاتلة اللذان واكبا شؤون العقبة.

ففي العامين ٢٠٠٧/٢٠٠٨ -يضيف أبو الراغب- دخلنا في مرحلة اتهامات الفساد من جهات معينة، ما أدى إلى «انكماش» معين من قبل مسؤولين باتخاذ قرارات، إذ إن بعض القرارات حُوّلت للحكومة، ما زجّنا في روتين وبيروقراطية «عقيمة» دفعت كثيراً من المستثمرين للابتعاد عن الاستثمار في العقبة.

وقال إن عدم اهتمام الحكومات أدى إلى إيجاد مشاريع عقارية نفتخر بها مثل مشروع أيلة، وهو مشروع متميز على مستوى الشرق الأوسط وليس في الأردن فقط، متسائلاً عمّن سيسكن في هذه المشاريع؟ ومن سيأتي إليها؟ وعن الخدمات التي ستأتي عليها ومن هم المواطنون الذين سيأتون إليها؟

وقال أبو الراغب إن العقبة ليست منطقة سياحية مثل شرم الشيخ التي تعدُّ قصة نجاح سياحية في مصر، كما أنها ليست مثل طرطوس، مستدركاً أن العقبة لتكون إقليماً أو مدينة متكاملة، يجب أن تحتوي على الخدمات المتكاملة كافة.

وأشار إلى أنه عندما كان رئيساً للوزراء حاول إعطاء العقبة استقلالية لامركزية لتستقطب أحسن الكفاءات المشهود لها بالنزاهة والأمانة، لمواجهة التحديات، مضيفاً أن هناك كفاءات وإمكانات وخبرات تحتاجها العقبة، غير أن ديوان الخدمة المدنية «عاجز» الآن عن تعيينهم، كون العقبة دخلت في موضوع ديوان الخدمة المدنية.

وفي هذ الصدد، دعا أبو الراغب الملكية الأردنية لتصحيح الخلل المتعلق بعدد الرحلات المتجهة إلى العقبة وأوقاتها.

وقال: «لم يكن هناك اهتمام ببناء القاعدة الاقتصادية الاجتماعية المتكاملة في العقبة»، متسائلاً: «في حال وجود هذه الأمور كافة؛ فمن الذي سيدير، وينمّي الحياة الاجتماعية الثقافية التعليمية والأكاديمية المتكاملة؟».

وبيّن أنه يجب أن تكون هناك مستشفيات خاصة تعمل إلى جانب القطاع الصحي الحكومي، ممثلاً بمستشفى الخدمات الطبية الملكية في العقبة، إذ إن الخدمات الصحية فيها ما زالت إلى الآن تعتمد على القطاع الحكومي وليس القطاع الخاص، مؤكداً أن القطاع الخاص عامل فاعل ضروري جداً في بناء الخدمات.

وبخصوص فرع الجامعة الأردنية في العقبة، كشف أبو الراغب أنه لولا تدخل الملك عبدالله لكانت الحكومة أغلقته قبل أربع سنوات بحجة أن خسارتها فيه تصل إلى ٢٠٠ ألف دينار، مذكراً بما قاله جلالة الملك في حينه: «إن أول فرع للجامعة الأردنية في العقبة يعدّ رافعة اقتصادية لا يجوز إغلاقه».

وأشار إلى التوجيهات الملكية غير مرة في ضرورة دعم تطوير العقبة معنوياً بخطة متكاملة للرقي ببناء العقبة على الصورة الصحيحة، ولبناء القاعدة الاقتصادية الاجتماعية السياحية الخدماتية بكل مكوناتها، مضيفاً أن رئيس الوزراء د.عبد الله النسور أبدى اهتماماً بالعقبة وزارها مرتين، وحل كثيراً من المشاكل الفردية، فالحكومة في الوقت الحالي تقوم بدراسة كل قضية تُعرض عليها، كقضية الجمارك التي طرحها الملقي.

ودعا أبو الراغب إلى العودة لتطبيق القانون والتعليمات القديمة التي تنازل المفوضون عبرها عن صلاحياتهم «خوفاً من اتخاذ القرار»، وتفادياً لأي اتهام، إذ أصبحت العقبة بعدها قرية تابعة للحكومة منزوعة الصلاحيات.

غير أنه لم يرَ مانعاً في إمكانية تحويل العقبة لمركز تسوق متميز مثل دبي أو بيروت، مؤكدا أن المستثمرين استثمروا أموالهم بهدف إيجاد مشاريع ضمن المنظومة المتكاملة للعقبة، وليس مجرد بناء عمارات بأموال أردنية وعربية.

ورأى أبو الراغب أن بعض الفترات شهدت عدم اهتمام بالمستثمرين، وكأننا نقول لهم: «دبروا حالكم».

وقال إننا نحتاج إلى أن نبني التوافق بيننا على حوافز جادة للنهوض بالعقبة كمدينة وكمنطقة اقتصادية خاصة لأبناء العقبة وأهل الإقليم والأردن، مطالباً أن يكون في العقبة نمو مستدام في المشاريع الخدماتية كافة سواءً بالميناء أو المطار، وأن يكون فيها خدمات متكاملة الصناعات على مستوى مستشفيات، مدارس، جامعات، ضمن خطة شمولية واحدة.

وطالب بضرورة تخفيض رسوم الأراضي والعقار في العقبة وعلى مستوى المملكة، مع إعطاء العقبة خصوصية بحيث تخفض رسوم الافراز إلى ٥٪ أو ٤٪، مضيفاً أن الشقق بحاجة إلى إفراز ويجب أن تخفض إلى النصف، وتقديم حوافز للمستشفيات والجامعات.

وفي إطار تعداده للمشاريع التي تخدم الغرض من ترويج العقبة، عدّ أبو الراغب مشروع أيلة الممثل بـ«الجولف كورس» مبادرة سياحية جديدة، داعياً في الوقت نفسه، إلى إقامة ألعاب وبطولات رياضية مائية بوجود منطقة مناسبة للغطس، وخليج مائي هو الأكثر هدوءاً لإقامة مسابقة لـ«السكوتر».

ودعا إلى تحفيز المواطن الأردني للبقاء لفترة أطول مثل إيجاد وسائل لدعم أنواع الرياضات المائية، ما يضمن في الوقت نفسه مردوداً أعلى حتى لو كان هذا الدعم من المنطقة الاقتصادية أو الحكومة.

كما دعا إلى تقديم حوافز للمشترين غير الأردنيين، ففي إسبانيا والبرتغال واليونان وقبرص من يشتري بناية أو شقة كبيرة أو بيتاً يتم إعطاؤه «إقامة»، ومن ثم يُمنح الجنسية، مبيناً أن الأردن «لا يوجد فيه بترول وعليه مديونية، فلماذا لا يبحث هذا الموضوع ويدرسه دراسة جدية؟».

واقترح أبو الراغب أن «تتاح الفرص الاستثمارية الجيدة للعرب والأجانب إذا تمكنوا من شراء عقارات ثمنها مليون دينار، يُمنحون مقابلها إقامة عشر سنوات، ثم جنسية».

ولام أبو الراغب شركة تسويق المناطق الحرة، رغم نواياها الطيبة إلا انها، حتى الآن لم تخصص منطقة في العقبة تتيح فرصة التسوق للزائرين.

ودعا لمنح إعفاءات جمركية لضمان جذب أساتذة الجامعات، وضمان إنشاء مشاريع طبية كالمستشفيات، وشراء المنازل، وقال: «من يريد أن يتعاقد ٤ سنوات يُمنح ٤٠٪ إعفاءً جمركياً، وأيضاً من يريد أن يشتري بيتاً يُمنح إعفاءً».

وختم أبو الراغب حديثه في ضرورة استثمار الوضع السياسي القوي في الأردن، وتنسحب هذه القوة على الوضع الاقتصادي، مبيناً أن العقبة أحد أعمدة هذا الاقتصاد.

وقال: «يجب أن نستقطب المواطن إلى العقبة، وأن نستقطب الخدمات الكاملة لضمان بقاء أبناء العقبة فيها، عبر توفير فرص عمل لهم وتوطين المجالات وال مكانات والمهن الفنية بأي شكل من الأشكال، فبهذه الإمكانيات تكون المنطقة ناجحة جداً».

نزال:

وقال رئيس جمعية أصحاب الفنادق ميشيل نزال إن السياحة هي «بترول الأردن»، وإنها متوفرة لدينا بكل أشكالها وأنواعها، وإن العقبة «أساس لتطوير السياحة في جنوب الأردن».

غير أننا إذا كنا ننظر إلى الاقتصاد الوطني وإلى العمالة، أي إلى الواقع خلال السنوات العشر السابقة، «نجد أن الأردن بحاجة لخلق مليون وظيفة على الأقل للشباب».

وحول القدرة التسويقية للمواقع السياحية، قال: «ما قمنا به في السنوات الماضية أننا أهدينا البترا إلى الدول المجاورة بطريقة غير مباشرة، فالسائح يأتي من المعبر الجنوبي لزيارتها لا يدفع ثمن تأشيرة ولا يدفع سوى رسوم التنقل لزيارة المدينة الوردية والعودة إلى بلده.

مطارات الدول الأخرى كما يوضح نزال، من دون رسوم، في حين أن الزائر للبترا إذا جاء من مطار العقبة قبل ١٨ شباط الفائت كان يدفع ٦٠ دولاراً، ويدفع تأشيرة ٤٠ دولاراً، ولا يدفعها إذا جاء عن طريق ميناء شرم الشيخ، «إذن نحن لا نحاول أن نستقطب السياح إلى الأردن، ونهدي البترا لمصر واسرائيل».

ودعم نزال أثر ضعف القدرة التسويقية للبترا بلغة الأرقام، فبيّن أن «عددهم عام ٢٠١٠ كان ٨١٩ ألفاً، وانخفض عام ٢٠١٤ إلى ٤٠٠ ألفاً، منهم ١٠٠ ألف من المعبر الجنوبي ومن شرم الشيخ، و٣٠٠ ألف فقط جاءوا عن طريق الأردن».

وحول الكلف التشغيلية للفنادق، قال نزال: «لا يمكن أن تكون جميع الفنادق من فئة ٥ نجوم مثل شرم الشيخ، لأن كلفنا التشغيلية ٣ أضعاف الكلف التشغيلية لغرفة في فندق في مصر».

واستدرك: «يجب أن نكون واقعيين، إن الكلفة التشغيلية في العقبة ٤٠ ديناراً للّيلة الواحدة و٤٠ ديناراً رواتب، يعني ٨٠ ديناراً مقابل ما يعادل ٢٠ ديناراً في شرم الشيخ».

ودعا في هذا الصدد إلى تخصيص قطع أراض على طريق المطار بمساحة ٢٠٠ دونم، للتنويع في فئات الفنادق، فمثلاً ١٠ آلاف غرفة أو ٥ آلاف من تصنيف ٣ نجوم، و٢ إلى ٣ آلاف غرفة من تصنيف ٥ نجوم.

وقال: «إذا وصلنا إلى هذا الرقم نحتاج يومياً إلى ٣٠ رحلة طيران على الأقل في مطار العقبة، وهذا ما نصبو إليه ونتمناه، ونريد أن يكون متحققاً في العقبة، قبل أن ننظر إلى الخدمات اللوجستية الأخرى التي هي مطلوبة أيضاً».

وأضاف: «اليوم كل بضاعة الفنادق نشتريها من مصر وتركيا لأن لديهم فنادق، وزيادة في عدد الغرف، مقابل عدد قليل جداً من الغرف في الأردن لا يزيد على ٢٦ ألف غرفة فندقية»، مشدداً على ضرورة التطلع للوصول إلى نحو ٦٠ أو ٧٠ ألف غرفة فندقية. «فشرم الشيخ وحدها موجود فيها ٣٠ ألفاً، ومليون سرير في تركيا، ودبي ٦٠ ألف غرفة، وتتطلع لبناء ١٥ ألف غرفة مستقبلاً.. يعني الفرق كبير».

الساكت:

وقال رئيس مجلس إدارة شركة الأسواق الحرة الأردنية مازن الساكت، إن العقبة «يراد لها أن تكون نموذجاً يقدم حالة اقتصادية متطورة بالأردن من خلال عوامل منها التشريعات، والدعم، والبيئة، وتشجيع الاستثمار».

وأضاف الساكت أن طموح كل الأردنيين، وهذه الندوة مهمة في إعادة إحضار العقبة إلى العقل الاقتصادي الأردني والعقل الرسمي الأردني، والعقل الشعبي الأردني في كيفية إعادة دفع عملية تطوير العقبة».

وقال إن من مشكلات هذا العقل، وتحديدا في مجال الإدارة العامة في الأردن أن اي استراتيجية انها لا تخضع لعملية التقييم بعد سنتين أو ثلاث، بل تُحفظ في الأدراج».

وبين أن العقبة مرت في أطوار مختلفة من حيث الاستقلالية أو التدخل الحكومي أو الاهتمام أو عدم الاهتمام، ورغم ذلك، كانت في معظم الأوقات في حالة مستقلة، لكننا لم نقف لنقيّم نتائج عملها على مدى ١٥ عاماً».

وأضاف الساكت: «في هذه السنوات، هناك ما أُنجز وهناك ما لم يُنجز وهناك أخطاء، لكن المواطن يبحث عن العدالة في الإدارة.. العدالة في توزيع التنمية. حتى المستثمرون يبحثون عن العدالة».

وحول التحديات قال: «هناك تحديات عامة تحكم الأردن. العقبة ليست منفصلة عن الأردن، من هذه التحديات الطاقة والمياه وضعف التنافسية وارتفاع الكلف. هي تحديات أساسية موجودة أيضاً في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة». وأضاف: «عندما نتحدث عن الصناعة، مثلاً، هل نستطيع أن نبني صناعات تنافسية؟ هل يستطيع مستثمرون دوليون أن يحضروا إلى الأردن حتى يشيدوا صناعات تنافسية في ظل ارتفاع أسعار الكهرباء الحالية، وفي ظل الأجور، وفي ظل الأجور الفنية وقضايا عديدة».

ورأى الساكت أن هذا ما يجب أن نبحثه- عندما نتحدث عن إعادة النهوض في تجربة العقبة، ولذلك من ضمن أهم ما طُرح في موضوع العقبة أن السياحة ركن أساسي في الاستثمار الحالي، وهي أهم قطاع تم إنجاز البنى تحتية لأجله رغم تأخر وتعثر بعض المشاريع الضخمة والكبيرة التي أدت إلى تعطيل خطط التدريب.

وشدد الساكت بقوله: «حتى هذا القطاع بحاجة أن يتم التعامل معه كصناعة، وليس كقطاع كلفة إدارته وتشغيله هائلة.. فالعقبة حالة خاصة نريد في الأردن ونتيجة لضعف الإمكانات، أن نبني منها حالة صناعية وسياحية وتجارية لعلها تدفع واقع الاقتصاد الأردني إلى الأمام».

واقترح الساكت لضمان نجاح المناخ الاستثماري في العقبة، أن يكون مناخاً ذا نشاط اجتماعي، صناعي، اقتصادي، «وهذا مفقود»، داعياً إلى السعي لتحقيق المطلوب من العقبة في المدى المتوسط على الأقل.

وفي هذا الصدد اعتقد الساكت بضرورة تطوير البيئة الجاذبة لغايات تنشيط الاقتصاد عبر «التركيز على التعليم العالي وقيادته نحو التميز سواء بأموال حكومية أو بأموال القطاع الخاص، وبناء المستشفيات، وتوفير العلاج للاشقاء القادمين من الخليج والعرب».

وقال: «الصناعة يجب أن تظل موجودة لكن بشروط مختلفة، وظروف مختلفة، ولا أعتقد أننا قادرون في هذه المرحلة أن نحقق شيئاً مهماً في العقبة، فالإنجاز محدود ومتواضع»، داعياً للخروج بتوصيات حقيقية وواقعية، قابلة للتحقيق تساهم بخدمة عملية النهوض بواقع العقبة.

قموه:

وقال وزير المالية الأسبق سامي قمّوه إن فكرة العقبة الاقتصادية الخاصة «كان يراد لها أن تكون الدينمو المحرك للاقتصاد الوطني إلى الأمام، لتعمم الفكرة بعد أن تنضج التجربة وتستقر قوانينها وأنظمتها على المملكة، لكن ماذا حدث؟ عدنا بالنموذج إلى الوضع الموجود في باقي مؤسسات الدولة».

وأشار لشكل من أشكال الخلل في العقبة ممثلاً بعملية تفريغ البواخر، حيث تستغرق الباخرة الواحدة التي تأتي من أسبانيا شهراً أو أسبوعاً أو أسبوعين وفقاً لقدرة التحميل والتنزيل والتفريغ في الميناء، علماً أن كلفة اليوم الواحد آلاف الدنانير.. «إذن الوقت له ثمن».

ودعا قمّوه لوضع جدول زمني لضمان تنفيذ توصيات الندوة، وضمان متابعتها، ووضع الحلول السريعة للسلبيات، وذات المديين المتوسط والبعيد.

الرياطي:

وتمنّت النائبة تمام الرياطي على الحكومة تنظيم عملية تقييم للرؤية الخاصة بالعقبة، وما هو حجم المنجز وضمان إيجاد حوافز له، وما هي التحديات وإيجاد الحلول لها.

وتساءلت: «لماذا ننتظر تشكيل لجنة ملكية لإعادة تقييم هذه الرؤيا الملكية الخاصة بالعقبة الاقتصادية؟ لماذا لا تبدأ الحكومات بإيجاد مثل هذه اللجنة، التي يجب أن تتشكل ممن عاصروا، ومن نفذوا رؤية العقبة الاقتصادية الخاصة، وأن يُستبعد منها من يقوم بمحاربة هذه الرؤية، أو يضع العصي بالدواليب».

وقدمت الرياطي عددا من الملاحظات، كإعفاء الكهرباء من الضريبة لتخفيض الكلفة التشغيلية للغرف الفندقية، أو بشكل عام على مدخلات أو مخرجات السياحة. وجلب استثمارات للطاقة المتجددة، وجلب استثمارات للسياحة العلاجية. وإيجاد تنمية اقتصادية وسياحية، مع ضرورة تنمية الإنسان، أي البشر الموجودين.

وقالت: «هناك عدم رضى من المواطن الذي يقطن بالعقبة لانه لم يلمس عوائد هذه المنطقة الخاصة عليه»، مدللة على عدم الرضى ارتفاع منسوب العنف في الجامعات والمدارس نتيجة الاحساس بعدم العدالة بتوزيع مكتسبات التنمية.

غير أن الرياطي التي أقرت بوجود نجاحات في العقبة، عاودت التأكيد على ضرورة إعادة تقييم الرؤيا الخاصة بالعقبة الاقتصادية.

محاسنة:

مدير مؤسسة الموانئ الأسبق د.دريد محاسنة عاد بالحديث إلى الزمن الذي بدأت فيه العقبة كميناء يستقبل البضائع، مضيفاً أن الظروف السائدة في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات مع الحرب العراقية الإيرانية، أحدثت تحولاً جذرياً صار معه ميناء العقبة ميناء إقليمياً، وتطور بهذا الاتجاه حتى بعد حرب الخليج الأولى ١٩٩٠/١٩٩١، ثم بدأ يكبر وتكبر معه الأنشطة، في وقت بدأت فيه الموانئ الأخرى تكبر أيضاً حتى صارت موانئ جامعة، مثل دبي، وهونغ كونغ، وسنغافورة، «ففتحت الحكومة الأبواب ولم تتدخل».

وأشار محاسنة لإحدى دراساته التي عرضت لتجربة منطقة الساحل الفرنسي، حيث كان رئيس مجلس الإدارة هناك ممثلاً للقطاع الخاص، وجميع أعضاء مجلس الإعمار أيضاً من القطاع الخاص، وبدأت التجربة في الثمانينيات بـ٥٢ موظفاً فقط!

وشدد محاسنة على ضرورة الاهتمام بالاستثمارات دون تجاهل الوضع العام الإجمالي الاقتصادي، والظروف السياسية والحرية السياسية والاقتصادية في الاستثمار.

وقال: «لا تستقيم الأمور بوضع معيقات للاستثمارات، في وقت نريد فيه جذب هذه الاستثمارات، أي لا بد من إيجاد المناخ الاستثماري الجيد».

ودعا للتوقف عن التعامل مع الاستثمارات في العقبة بنظرية العقارات. وانتقد إهمال العوامل الاقتصادية عند التعامل مع العقبة، وقال:» أنشأنا ميناء حاويات، وكان مميزاً، ولكن تدخلت الحكومة كشريك، وصارت ترفع رسوم الحاويات -مثلاً- إذا أرادت سيولة، مهملين العوامل الاقتصادية التي تستوجب الاهتمام بالتنافسية».

وفي هذا الصدد اقترح محاسنة إيجاد طريق سريعة تربط الشمال بالجنوب، «فلا يجوز عزل العقبة عن بقية المناطق في الأردن».

ودعا للانفتاح على شمال البحر الاحمر، «فما المانع لو كان جزء من بضائعي في ميناء خاص بدولة مجاورة».

وخلص محاسنة إلى أهمية عدم التعامل مع العقبة كمحافظة، وإنما منحها مرونة اقتصادية بمجلس «يلغي التداخل والتضارب بالقطاعات».

البدري:

ذكّر النائب د.محمد البدري، بمعارضة حكومة د.عبدالرؤوف الروابدة للمشروع والتي تركزت في سببين: الاول كيف نتعامل مع التهريب الذي زاد بعد ١٥ سنة من انشاء سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة، وبالتالي يؤثر على موازنة الدولة. والثاني كيف يتم التعامل مع العشوائيات في العقبة التي زادت، وصارت العقبة تعاني من فوضى تنظيمية.

وعرض البدري لأسباب تأخر الإنجاز في العقبة، رغم ما تتمتع به من ميزة تتعلق بالجغرافيا كونها تتوسط أربع دول. و ميزة أخرى تتعلق بمناخ خليجها.

ومن أسباب تأخر الإنجاز بحسب البدري؛ تعاقب ٩ رؤساء على العقبة من دون تحقيق الرؤى المطلوبة.

واستذكر قانونَ السلطة الذي شرّع دمج سلطة إقليم العقبة التي كان عدد موظفيها ١١١ موظفاً قبل عام ٢٠٠٠ ورواتبهم السنوية أقل من مليون، مع موظفي السلطة في وقت كان فيه عدد موظفي البلدية نحو ٣٠٠ موظف، فقد حقق هذا انسيابية في العمل.

وقال البدري إن القانون ضمنَ إيجاد مرجعية واحدة في المنطقة، لذلك نص القانون على أن يقوم رئيس السلطة بأعمال المحافظ بالإضافة لقيامه بأعمال وزير النقل.

واستدرك بالقول: «غير أن هذا الأمر لم يدم طويلاً»، فبعد أن نشب خلاف بين وزير داخلية في حكومة م.علي أبو الراغب ورئيس السلطة في حينها، عُدّل القانون بإضافة جملة واحدة هي «إذا لم يعين وزير الداخية محافظاً»، وحتى هذه اللحظة يعيّن وزير الداخلية محافظاً، ما تسبب بنشوب خلاف بين الرئيس والمحافظ، وهذا ضد فلسفة القانون.

وقال البدري إن السلطة تتألف من ٦ مفوضين (رئيس، ونائب رئيس، و٤ مفوضين)، وكأنه مجلس وزراء مصغر، يتولى رسم السياسات وليس تنفيذياً. لكن رئيس السلطة صار يفوض صلاحياته للمفوض وليس للمديرين ورؤساء الأقسام، وصار رؤساء الأقسام لا يمتلكون الصلاحيات إلا المفوض الذي صار جلّ همّه الموظف بدلاً من تركيزه على رسم السياسات، واشتغلت السلطة بمجاملة الجميع على حساب رؤيتها وعلى حساب المشروع الاستثماري للعقبة، وهذا ما يفسر أن فيها ٢٥٠٠ – ٣٠٠٠ موظف برواتب سنوية تقدر بحوالي ٢٨ مليون تقريباً. وبدلاً من أن يكون مشروع العقبة منْقذاً وداعماً للاقتصاد من خلال جذب الاستثمارات، وجذب السياحة العالمية لهذه المنطقة، صار عبئاً على الاقتصاد الأردني.

وأكد البدري أن المجتمع المحلي هو حاضنة الاستثمار، لكنه مهمل، ولم يتم الاعتناء به، رغم الرسائل الملكية التي ركزت على ضرورة تنمية المجتمع المحلي، و«تنمية البشر بوصفها أولى من تنمية الحجر».

وفي هذا الصدد دعا البدري إلى الاهتمام بالمجتمع المحلي بموازاة جذب الاستثمار للمنطقة، وضرورة أن تنعكس المشاريع على أهالي المنطقة، وهذا ما تصبو إليه مواقف الملك في ضرورة أن يشعر الإنسان بجدوى الاقتصاد، فمثلاً لا بد من تغليب تعيين أردنيين أعضاءً في هيئة التدريس في فرع الجامعة الأردنية بالعقبة بدلاً من الركون إلى الخبرات المصرية.

وقال البدري: «مشكلة الأردن تكمن في الإدارة، وهذه مشكلة المشروع»، داعياً لأن يكون المستثمر والحاضنة الاجتماعية في خندق واحد من أجل النهوض وتحقيق الرؤيا «التي لم تتحقق حتى الآن».

القضاة:

وقال وزير النقل الأسبق، ورئيس مجلس إدارة شركة الحاويات م.مهند القضاة، إن تطوير العقبة كان جزءاً من عملية التطوير الاقتصادي للأردن، وليس كما حصل من خلط فيما بعد، وكأن تطوير العقبة كان للعقبة المنطقة فقط، ما تسبب بمشكلات مع الهيئات الدولية، «فمثلاً المنظمة البحرية تمثل الأردن، ولا تمثل مدينة في الأردن».

وأضاف أن الإشكالية اليوم تكمن في أن عملية الاستثمار التي تركزت بين العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٩ لم توجد فرص عمل، مبيناً أن التوجيهات الملَكية منذ ٣ سنوات لسلطة العقبة والحكومة انصبّت على ضرورة مراجعة تلك التجربة بهدف تعديل الاستراتيجيات لتقييم سريع للمشروع.. وهذا يجب أن تتولاه جهات مختصة.

وحول موضوع النقل، قال القضاة: «هناك خطأ في النظر إلى الميناء كوحدة منفصلة، رغم أن موضوع النقل جزء من سلسة إمداد متكاملة»، مبينا أن ميناء الحاويات -مثلاً- ضمن تجهيزات البنية التحتية الحالية، قادر على أن يتعامل مع مليوني وحدة قياسية في السنة، لكنه يعاني من بطء في نواح أخرى، فالتخليص تأثّر بالإضرابات الأخيرة، فضلاً عن أن تقليص ساعات الدوام إلى ٨ ساعات بدلاً من ٢٤ ساعة يؤثر أيضاً».

ودعا القضاة لإيجاد سلسلة إمداد تربط العقبة بالأطراف الأخرى في المملكة وخارجها، عن طريق سكة الحديد والنقل البري، والانفتاح على أسواق أخرى.

وخلص إلى أن العقبة الاقتصادية مطالبة بمسألتين: مراجعة ومواءمة سياستها مع الهدف الأساسي وهو الاقتصاد الأردني، حيث أنها تستفيد أكثر إذا كانت لا تتضارب مع أطراف أخرى في العلمية الاقتصادية، علماً أنها صاحبة القرار التنفيذي في النهاية.

الزوايدة:

حصر النائب سعد الزوايدة أسباب تردي الأوضاع في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، في غلاء كلفة الخدمات السياحية، ومحدودية الرؤيا لدى من «يحاربون الاستثمار»، وعدم شجاعة المسؤولين في اتخاذ القرار خشية التشكيك في مواقفهم.

ودعا الزوايدة إلى تقديم الحوافز للمواطن لضمان عودته إلى العقبة.

إرشيدات:

وقال محافظ العقبة فواز ارشيدات إن العقبة تمثل «التحدي الكبير»، ومن ضمنه «التحدي الأمني». وأضاف: شهدت العقبة في السنوات الأخيرة إضرابات واعتصامات، ومشاجرات، وهذه كلها معيقات للتنمية، «فإن لم يكن هناك حل لهذه الإشكالات أو المشاكل لن يكون هناك تنمية».

دودين:

« »

قال الرئيس التنفيذي لمشروع واحة أيلة م.سهل دودين، إن مشروع أيلة هو أحد قصص إطلاق منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وتتمثل أهدافه في إيجاد مقصد سياحي وثقافي وترفيهي وسياحي بشكل متكامل. داعياً إلى أن يلمس المجتمع المحلي نتائج التنمية التي هي من أهداف هذا المشروع والمتمثلة في خلق فرص عمل وبالدرجة الأولى لأبناء المجتمع المحلي.

وعرض دودين بشكل موجز مراحل إنشاء المشروع الذي طُرح في العام ٢٠٠٢، في بدايات إطلاق منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، مبيناً أن إحدى التحديات التي واجهت المشروع كانت وجود منطقة حدودية تحوي حقول ألغام، لكن جرى تجاوز هذا التحدي عبر العمل مع سلاح الهندسة لتطهير المنطقة من الألغام، ثم بدأ العمل في العام ٢٠٠٨.

وأضاف أن شركة واحة أيلة للتطوير هي شركة مساهمة خاصة، رأس مالها ٢٥٠ مليون دينار أنشئت بالتشارك مع سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة. ورؤية المشروع تتحقق بوجود البحيرات الاصطناعية، وإنشاء ثلاثة آلاف وحدة سكنية، ومرافق ترفيهية للجميع.

وتابع أن المشروع هو أحد المشاريع الممكنة للسياحة ونقطة جذب، وهدفه الرئيسي خلق ٣٦٠٠ فرصة عمل.

وفي هذا الصدد، بيّن أن المرحلة الأولى من أعمال المشروع تنتهي عام ٢٠١٧ وبكلفة ٤٥٠ مليون دينار تشمل البحيرات الاصطناعية وملعب الجولف وقرية المرسى، ووحدات سكنية، حيث تولت الشركة جميع أعمال البنية التحتية وبكلفة ٢٥٠ مليون دينار، مشيراً إلى أن المشروع يعتمد على البحيرات بشكل أساسي، والتي لا بد من ضخ المياه لها بسبب ضعف المد والجزر بالعقبة، ما يعني الحاجة لطاقة هائلة يومياً.

العناني:

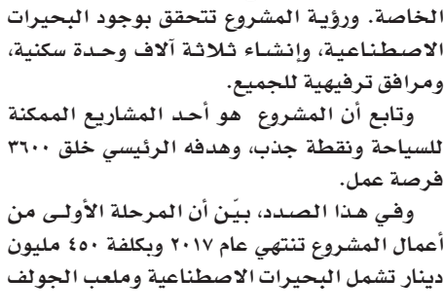

تساءل الخبير الاقتصادي والعين د.جواد العناني حول ما تحتاجه العقبة من طرق وبنية تحتية لجعلها المدينة التي نريد، داعياً لوضع دليل لكل المشاريع في العقبة.

وأشار العناني إلى وجود «خلط كبير بين السيادة والولاية، يؤثر على أنمذجة العقبة، «فأيّ جهة تأتي هنا لا بد أن تواجه مشكلات».

وقال، متفائلاً: «من الآن فصاعداً، العقبة ستدخل في مرحلة التغيير السريع، فقد بدأت تدخل مرحلة تحديد الملامح بشكل واضح، وإمكانية التطوير فيها أحسن بكثير»، داعياً للربط بين العقبة والمناطق التي حولها، وتطوير الطريق الصحراوية، وتحويلها إلى طريق سريعة، ولافتاً إلى أهمية مشروع سكة الحديد الذي هو «في غاية الأهمية».

وخلص العناني إلى أن العقبة ليست مشروعاً اجتماعياً سياحياً، بل هي الموقع الذي ستنطلق منه مشروعات البنى التحتية ذات الأثر الكبير على مستقبل الاقتصاد الأردني، مثل مشروع قناة البحرين، ومشروع سكة الحديد.

الوقفي:

وطالب الزميل اياد الوقفي مساعد رئيس تحرير «الرأي» ، الحكومات بضرورة ايلاء العقبة اهمية خاصة تنفيذا للرؤية الملكية.

وأكد الزميل الوقفي على أهمية عقد ورشة عمل على مستوى وطني بمشاركة الحكومة وسلطة العقبة والقطاع الخاص، وصولاً إلى اقتراح حلول ناجعة وعملية للمشكلات والتحديات التي تواجه مسيرة الاستثمار في العقبة.

ولفت الى ضرورة أن يتولى القطاع الخاص زمام المبادرة وأن يقود حركة الاستثمار في منطقة العقبة مشيرا الى أن دور القطاع الخاص مايزال خجولا ونوه الى اهمية دور هذا القطاع في الاسهام باحداث حركة سياحية نشطة عبر مشاريع خلاقة تعود بالنفع والفائدة على العقبة بشكل خاص والاردن بشكل عام.

الغزاوي:

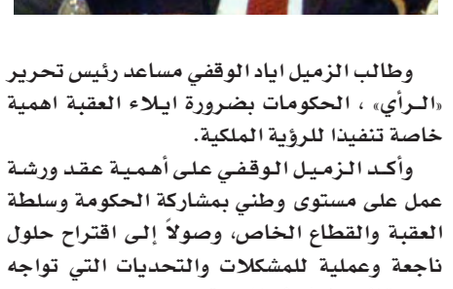

بدوره، دعا الوزير السابق والرئيس السابق لمجلس إدارة الشركة الأردنية لتطوير المناطق التنموية علي الغزاوي، إلى إنشاء جامعات متخصصة بالطب في العقبة، وطالب بإيلاء البعد الترفيهي مزيداً من الاهتمام.

وأشار إلى أنه بالرغم من وجود تشريعات وقوانين ناظمة مساعدة، إلا أن هناك تركيزاً على البعد البشري باتخاذ القرار، وغياباً للبعد المؤسسي، وتردداً في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

كما دعا الغزاوي إلى دعم الطائرات من قِبَل الحكومة لتشجيع الخطوط لاستخدام مطارها (CHARTER FLIGHTS LCC)، إضافة إلى تقديم دعم نقدي للشركات بحسب عدد الركاب والمسافة المقطوعة، مما يؤدي إلى توافد أعداد أكبر من السياح للعقبة والمناطق الأخرى في الأردن، حيث ستصبح العقبة منطقة انطلاق لهم.

الفراية:

وقال الزميل إبراهيم الفراية، المتخصص بتغطية قضايا العقبة ومنطقة العقبة الاقتصادية: «في الفترات السابقة كانت الأصوات خجولة في الانتقاد وفي متابعة ما يحدث في العقبة، فلم نسمع صوتاً يطالب بتصويب وضع العقبة»، مبيناً أن العقبة عانت وما زالت تعاني من مشاكل كبيرة هي أحوج ما تكون في الفترة الحالية إلى حلها جذرياً أكثر من احتياجاتها للاستثمارات، وعلى رأس هذه المشاكل منظومة التعليم العالي في العقبة التي تسجل تراجعاً كبيراً جداً، فحتى طلبة العقبة لا يدْرسون في جامعاتها.

النسور:

المدير العام السابق لمؤسسة الضمان الاجتماعي د.معن النسور قال إن العقبة جزء من الأردن، وما يحدث في الأردن له انعكاسات سواء أكان إيجابياً أم سلبياً عليها، لذلك نجد أن هناك تراجعاً في معظم المقاييس يمكن أن يكون له تأثير على القيمة المضافة، وهذا أمر يجب أن يؤخذ في الحسبان، ليس من قبل القائمين على العقبة، ولكن من قبل القائمين على إدارة الاقتصاد الأردني بعامة».

وأضاف: «لم يكن هناك أحكام فيما يتعلق بالسياسات العامة، والحوافز، والأطر الإدارية، وكانت مختلّة، فالمشروعات التي طُرحت لم تكن مشروعات مجْدية، لأنها لم تنفَّذ»، متسائلاً: «هل ستتحقق القيمة المضافة؟، وهل سيحصل نمو اقتصادي أم لا؟».

وأكد أن ما يؤثر على الأردن له تأثير مباشر على العقبة، موضحاً أن تنافسية المملكة والأداء الاقتصادي بشكل عام في تراجع، مستشهداً بتقرير IMD، الذي يشير إلى تراجع تنافسية الأردن سنة بعد أخرى.

ودعا إلى تعديل التشريعات التي تؤثر سلباً على الواقع الاقتصادي للمملكة، ومنها قانون الاستثمار الأخير، الذي رأى «أنه لا يلبي الطموح» في تمكين الأردن من تحقيق أهدافه الطموحة.

كما وجه النسور الدعوة للسلطة (والشركة) إلى إعداد دراسات جدوى أولية من أجل عرضها على المستثمرين المحتمَلين والاتصال مع المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي (IFC) لتقديم الدعم اللازم في هذا المضمار.

وطالب بإيجاد تكامل ومواءمة ما بين العناصر والقطاعات جميعاً، كالسياحة والصناعة والتجارة والتعليم والتدريب في منطقة العقبة.

كما طالب بدوام الدعم الحكومي والمؤسسات المركزية في الدولة من أجل إنجاح استراتيجية السلطة والارتقاء بسهولة الأعمال فيها، والاهتمام بأطراف منطقة العقبة وسكانها.

غانم:

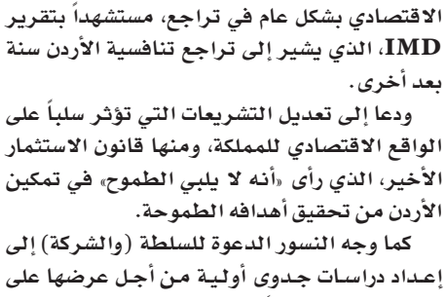

قال الرئيس التنفيذي لشركة تطوير العقبة م.غسان غانم إن السلطة تنشئ مشاريع وتقوم بإعطاء التصاريح والتراخيص والموافقات البيئية نفسها، وبالتالي لن تكون هذه الأمور محكمة عندما تكون هناك جهة وحيدة تتولاها، فستكون هي الحاكم والجلاد معاً، مضيفاً أن هناك تضارباً ما بين التشريع والتطوير يخالف الحاكمية الجيدة التي نتوخاها، إضافة إلى وجود بند في قانون السلطة فطن إليه المشرّع مسبقاً نتيجة الاطلاع على التجارب الأخرى، كان ينص على أن للسلطة الحق في إيجاد جسم تطويري يعمل كذراع تطويرية للسلطة.

المجالي:

قال الرئيس التنفيذي لشركة الأسواق الحرة الأردنية م.هيثم المجالي إن الإنجازات الهائلة والمشاريع العملاقة في العقبة يجب أن يواكبها إقامة مراكز تجارية ترفيهية متنوعة حتى تكون جاذبة للسياح والمواطنين من مختلف مناطق المملكة.

وأشار إلى أن موقع نادي اليخوت يعدّ موقعاً استراتيجياً بالغ الأهمية، لكن لا يستفيد منه حالياً إلا من يملك يختاً أو من يرتاد مطعماً هناك، مبيناً أن أهمية هذا الموقع لا تتناسب مع هذا المشروع، داعياً إلى توسعة النادي ليكون مركزاً سياحياً تجارياً يؤمه جميع الزوار.

ودعا المجالي إلى إنشاء مركز مؤتمرات ومعارض في العقبة بالتعاون مع المنظمات الدولية، للاهتمام بالاستثمار وتنشيط الحركة الصناعية والتجارية والسياحية في العقبة.

وأكد على ضرورة التعاون بين السلطة وشركة تطوير العقبة والمستثمرين لوضع برامج تسويقية شاملة للعقبة، وأن يكون هناك خطاب واحد لهذه البرامج بما من شأنه أن يحقق الفوائد المتوخاة للعقبة.

سرور:

« »

٤...

وقدم المدير العام لشركة سرايا العقبة م.سعود سرور شرحاً مختصراً عن الشركة، موضحاً أن «سرايا العقبة» تتألف من ٤ فنادق ٥ نجوم، وسيتم الانتهاء في نهاية العام ٢٠١٦ من إضافة ١٥٠٠ غرفة، إضافة إلى قصر مؤتمرات شبيه بقصر الملك الحسين المقام في البحر الميت، يتسع لـ ٢٠٠٠ شخص، بالإضافة إلى قرية مائية تديرها شركة جميرا وتحتوي على ٧٥٠ وحدة سكنية مقامة حول بحيرة.

وأضاف سرور أن الانطلاقة الجديدة للشركة كانت منذ عام ونصف العام، وتمت إحالة الجزء الأول من مشروع سرايا العقبة على ائتلاف دولي، والعمل جار عليه، وسينتهي العمل فيه نهاية العام ٢٠١٦.

وبيّن أن عدد العاملين في مشروع سرايا العقبة يتجاوز ٢٢٠٠ عامل، وسيبلغ خلال شهرين حوالي ٤ آلاف عامل.

وقال سرور إن رأس مال الشركة يصل إلى ٧٩٧ مليون دينار، لافتاً إلى أنها تعدُّ أكبر شركة خاصة بالأردن من حيث رأس المال ولا يوجد عليها أيّ ديون.

وأشار إلى أن «سرايا العقبة» لها دور ريادي في المجتمع المحلي بالعقبة، إذ تقوم الشركة على ابتعاث أبناء العقبة من خلال ١٠ بعثات إلى جامعات محلية رسمية، كما تتولى الشركة برامج تطوير وعقد دورات في عدد من المدارس، وتقدم المساعدة لمؤسسات غير ربحية في العقبة.

وكشف سرور إلى أن العمل جار الآن على إنشاء شركة لتسويق العقبة، بالشراكة بينً القطاعين العام والخاص، وأنها سترى النور قبل نهاية هذا العام، كما تم استحداث تشريعات لربط العلاقة بين المطور والمالك (الأماكن السكنية المغلقة)، داعياً إلى تطوير أبناء المجتمع المحلي وتدريبهم.

الشوبكي:

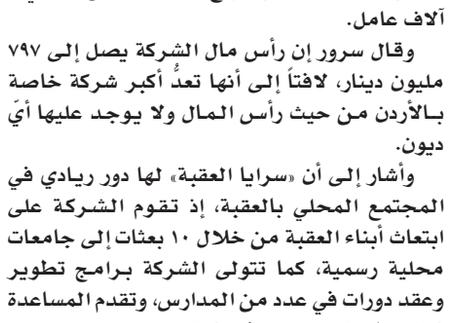

وقال مدير وحدة الدراسات في مركز «الرأي» للدراسات هادي الشوبكي، إن الاستثمار بشكل خاص يمثل رافعة للاقتصاد الوطني، ولا غنى منه للتنمية المحلية في العقبة.

ودعا إلى إعداد خطة استراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية تحدَّد بها الأولويات وحجم الاستثمارات والفرص الاستثمارية المستهدَفة والمشاركين الأجانب في المشاريع الاستراتيجية.

كما دعا إلى توفير المعلومات للمستثمرين كي يتخذوا قراراتهم الاستثمارية في العقبة على ضوئها.

قضماني:

قال الزميل عصام قضماني، مساعد رئيس التحرير في «الرأي»، إن الرؤية في منطقة العقبة الاقتصادية واضحة، مضيفاً: «عندما وُضع الهيكل التنظيمي للسلطة والمنطقة الاقتصادية الخاصة كان يوجد هناك محركات مثل: السياحة، الصناعة، والتجارة. وقد بنيت هذه المحركات على أساس وضع قائم في التشريعات»، مشيراً إلى أن تعديل التشريعات غير مجْد كون العقبة تفتقر إلى بعض الخدمات والمرافق ألسياحية، وهناك فرص كثيرة ضائعة فيها.

طافش:

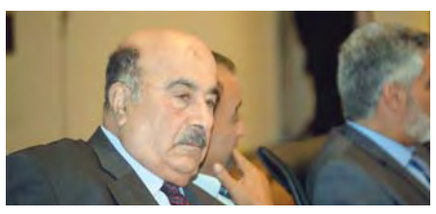

ودعا الاقتصادي يوسف طافش إلى أخذ الكلف التشغيلية للمشاريع الاستثمارية بالعقبة في الحسبان عند فرض الضرائب والرسوم، بخاصة مع تذبذب أسعار الطاقة.

ردود د.الملقي

بخصوص نظام الحوافز الجاذبة الذي تحدث عنه أبو الراغب، قال الملقي إننا بحاجة إلى حوافز جاذبة وموجهة في الوقت نفسه، مضيفاً أننا إذا أردنا بناء مستشفيات أو جامعات يجب أن نوجّه هذه الحوافز، إذ لا يكفي أن نتكلم عن حوافز ثابتة. وأضاف أن ما يزعجه هو وجود استثمار «وُضعت فيه أموال لكنه غير مفعّل».

ورأى أن إنشاء ملاعب كرة القدم يعدّ من أهم المشاريع، إذ إن هذه اللعبة أصبحت صناعة ضخمة، وتعدّ نوعاً من أنواع السياحة.

واتفق الملقي مع ما أشار إليه نزّال، من أننا «أهدينا البترا من دون مقابل»، مبيناً أنه لا يوجد شرط للدخول للبترا، وعند دخول السائح يتم تسجيله ليحصل على ختم من أحد الفنادق لاسترداد مبلغ ٤٠ ديناراً، مشيراً إلى أن مدخل العقبة هو مطار الملك الحسين، في حين أنه لا يوجد مداخل حقيقية للمبيت في البترا، لك فإن علينا أن نوفر مبيتاً حقيقياً للسياح وليس وهمياً.

وفي موضوع أسعار الكهرباء، قال إننا نسعى ليكون الارتفاع على الاشتراكات الصناعية وليس التجارية. وقال الملقي إنه يجب أن تكون هناك توليفة بين السياحة والنقل، مشيراً إلى أهمية أن تكمّل القطاعات بعضها بعضاً.

وأكد أن هناك أرقاماً تشير إلى تراجع السياحة، وأن هناك مشاريع تكاد تنهار، ولذلك يجب أن نكون قادرين على رؤية هذا الترابط في ما بيننا. وأقرّ أن هناك تقصيراً في استثمار موضوع استقرار المملكة والاستفادة منه.

وحول موضوع الغرف السياحية، قال الملقي إنه ستكون هناك ١٠٠٠ غرفة جديدة في العام ٢٠١٦، علماً أن الإقبال على السياحة في العقبة بمفهوم المواطن الأردني مرتبطة بارتفاع الأسعار والتكلفة العالية.

وفي ما يتعلق بفنادق الثلاثة نجوم أوضح أنهم يعملون على هذه المسألة، مضيفاً أنه لا بد أن يكون هناك حوافز لهذا النوع من الفنادق لكونه «يجلب السّياح».

وقال الملقي إن الاستراتيجيات «قد تكون لم تنفَّذ، وليس لم تخلق فرص عمل»، مضيفاً أن نسبة البطالة في العقبة خلال ١٤ عاماً لم تزد على ١٪، كما أن هذه النسبة منخفضة جداً مقارنة بالمناطق المجاورة.

واتفق الملقي مع العناني بأن الحكومات جميعها عليها أن تضع في موازناتها بند «البنية التحتية» في العقبة.

وبشأن تحديد مواقع الخدمات في ما يتعلق بالجامعات والمستشفيات، قال الملقي إن المساحات المتاحة محدودة، وإنه لا بد من منح الصلاحيات للمجلس، مضيفاً: «إذا أردنا التعامل مع المستثمر سريعاً، علينا الوثوق بمجلس السلطة ومحاسبته».

وصرّح أن السلطة ستقوم بالترويج للعقبة سياحياً عن طريق إعلان يوضع في مباريات دوري أبطال أوروبا بكلفة ٩٠ ألف دولار، في محاولة لتشجيع السياحة الأجنبية.

وختم الملقي حديثه مؤكداً على وجوب التركيز على نقاط أهمها: السياحة، وتفعيل المطار، ودراسة وضع المعبر، وأسعار الطاقة، والنقل، وسكة الحديد، وإقامة رجال الأعمال، ودعوة الجميع الالتزام بالعمل، وكذلك وضع نظام حوافز مالية للمشاريع المطلوبة ضمن اختصاص السلطة، إضافة إلى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التجارة، وتعريف الجميع بأن النظام الجمركي في سلطة العقبة هو النظام العام المتبع في المملكة.

التوصيات

- تحديث المعلومات عن العقبة على شبكة الإنترنت.
- الحصول على قدم تجارية استثمارية في إقليم شمال البحر الأحمر الذي يضم مصر والسعودية و«إسرائيل»، لتكون العقبة قادرة على استثمار البضائع وليس فقط العمل كميناء محلي.
- أن يكون إقليم العقبة مصدراً للتطوير، وأن يتم ربط الصناعة والنقل بميناء العقبة.
- مراجعة وضع المناطق الحرة.
- إعادة مراجعة التشريعات ومدى تطبيقها، والتأكد من تنفيذ المشاريع.
- مراجعة الموازنة وتقديم الدعم لها وفق نصّ تشريعي لاقتطاع جزء من إيرادات العقبة لإدامة البنية التحتية وتوسيعها وصيانتها.
- الاستمرار في تسويق العقبة سياحياً وصناعياً وتجارياً، وتنشيط السياحة المحلية فيها، إضافة إلى وضع محفزات.
- تغيير البيئة الاستثمارية في العقبة، لتتحول إلى مناخ استثماري جاذب.
- تسهيل النقل والتجارة في العقبة، وتحقيق التداخل بين السياحة والنقل، وتفعيل الشراكة بين القطاع الخاص والأهالي، إضافة إلى توجيه الحوافز في الاستثمار.
- النظر بالتشريعات المتعلقة بتطوير العقبة، وإدامة صيانة الطريق الصحراوية.
- تحديث أسطول النقل، وتأسيس كليات وجامعات متخصصة بالفندقة.
- حفز الاستثمار في مجال التكنولوجيا المتقدمة لتسريع الصناعة والتجارة.
- تطوير الإدارة في السلطة.
- دعم الطائرات من قِبَل الحكومة لتشجيع الخطوط لاستخدام مطار العقبة (CHARTER FLIGHTS LCC).
- تقديم دعم نقدي لشركات الطيران بحسب عدد الركاب والمسافة المقطوعة، مما يؤدي إلى توافد أعداد اكبر من السياح للعقبة والمناطق الأخرى في الأردن.
- استقطاب أطباء اختصاص إلى العقبة.
- إعداد دراسات جدوى أولية من اجل عرضها على المستثمرين المحتملين والاتصال مع المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي، لتقديم الدعم اللازم في هذا المضمار.
- إيجاد تكامل ومواءمة ما بين العناصر والقطاعات جميعها في العقبة، كالسياحة والصناعة والتجارة والتعليم والتدريب.
- إدامة الدعم الحكومي والمؤسسات المركزية في الدولة من أجل إنجاح استراتيجية سلطة إقليم العقبة، والارتقاء بسهولة الاعمال فيها.
- تطبيق قانون سلطة العقبة، والتخلص من التشوهات التي طرأت على قانون السلطة، حيث أن السلطة تابعة للخدمة المدنية، ولا بد من إعادة العمل بقانونها الأصلي.
- إعادة صلاحيات السلطة بالنسبة للاستثمار في استصلاح الأراضي.
- إصلاح السلطة من الداخل.
- تنشيط السياحة من خلال المؤتمرات، ودعم الصناعات الخفيفة، وإنشاء محطة فضائية للعقبة.
- توحيد المرجعيات (السلطة البحرية والموانئ والقوات البحرية).
- دعم الصيادين.
- تحفيز السياحة الأجنبية بعد أن تدنت نسبتها إلى ٥٠٪.
- تسويق العقبة مع الأخذ في الحسبان الأماكن الأخرى في المملكة (البترا، البحر الميت، ومادبا.. إلخ).
- إعادة النظر في موضوع الرواتب ومعايير التعيين في المنطقة.
- تنمية أطراف المنطقة (الديسي ورم والقويرة... إلخ).
- تعريف المواطنين بالمزايا والفوائد والحوافز وقدرات العقبة على استيعاب الاستثمار والنمو وفرص العمل.
- تسويق العقبة كموقع جاذب للاستثمار ومحفز للنمو وسوق لفرص العمل.
- تفعيل القانون، وإعادة الصلاحيات للمفوضية.
- إعادة حق التصرف بالأراضي للمفوضية.
- إعادة الصلاحيات الجمركية للمنطقة، ورفع سوية التنسيق مع الجمارك العامة.
- إلغاء تابعية السلطة لنظام الخدمة المدنية للتعيينات في المراكز العليا للموظفين أصحاب الخبرات والكفاءات، وإعادة الهيكلة للعاملين حالياً.
- التنسيق مع الملَكية الأردنية (RJ) لتحسين مواعيد رحلاتها من العقبة وإليها.
- إجراء دراسة لبناء قطاع السياحة العلاجية والسياحة الترفيهية بشكل علمي تنظيمي استثماري مثالي للعقبة والمنطقة والإقليم.
- زيادة القدرة التسويقية التجارية بأن تكون العقبة مركزاً للتسوق.
- التنسيق مع الحكومة بشأن المياه والكهرباء والبنية التحتية والطريق الصحراوية.
- منح حوافز بأسلوب جاد وجريء مثل: تخفيض رسوم تسجيل الأراضي والعقارات إلى ٤٪ والإفراز إلى ١٪.
- منح حوافز للمشاريع الاستثمارية مثل المستشفيات المتخصصة ومراكز النقاهة العلاجية، والجامعات والمعاهد الفنية المتقدمة، من خلال تقديم أراضٍ مجاناً أو بأسعار تفضيلية.
- منح إقاماتٍ للأجانب عند شراء الشقق والمنازل، مع تحديد سنوات الإقامة بحسب قيمة الشراء، ومن ثم منح جنسيات أردنية للمستثمرين، كما هو معمول به في إسبانيا والبرتغال وقبرص واليونان ودول أوروبية أخرى، وتأجير أراضٍ مجاناً للمشاريع الترفيهية بعد دراستها، وخاصة للعائلات والأطفال.
- منح حوافز لتشجيع المسابقات والبطولات، والبرامج الاستعراضية الخاصة بالرياضة المائية، وأخرى للعاملين في الجامعات والمستشفيات وأصحاب المشاريع الكبرى، كأن يتم منحهم إعفاء جمركياً جزئياً (٣٠٪ مثلاً) لسياراتهم، وتمويل شرائهم المنازل والشقق بشروط تمويلية محفّزة، وبدعم حكومي.
- دغم الصناعات المتخصصة بالتمويل وبثمن الأراضي وبحوافز أخرى.
- تشجيع إقامة مراكز تسوق مشابهة لمدن كبرى مشهورة بالتسوق مثل دبي.. وتخفيف القيود الجمركية بمعادلة واضحة وخالية من التعقيدات.
- دعم الطلبة الجامعيين بوسائل فاعلة لتشجيعهم للدراسة في العقبة.
- تشجيع إقامة مدارس أساسية وثانوية (ما قبل الجامعة).
- منح العقبة «هدنة من الوقت» حتى يتاح لها العمل والإنجاز، وفصل السلطات بما يعيد لسلطة إقليم العقبة هيبتها، و«إشباع» العقبة بالمشاريع.
- تأهيل وتدريب أبناء العقبة لتوفير الكوادر لإدارة الفنادق والمشاريع السياحية.
- تسويق العقبة.
- توخي الدقة عند اختيار أعضا مجلس المفوضين، من حيث الكفاءة والخبرة.
- الاهتمام بإيجاد مناطق خضراء في العقبة.
- تفعيل التشريعات وتعديلها، ومواءمة تشريع سلطة منطقة العقبة.
- تشكيل لجنة لدراسة التحديات التي يواجهها المستثمرون.
- توحيد جهود المسؤولية الاجتماعية.
- توزيع مكتسبات التنمية بعدالة.
- الاهتمام بالشباب والرياضة في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- التركيز على جلب استثمارات الطاقة المتجددة.
- توحيد مناطق اللوجستيات في منطقة العقبة الاقتصادية بسعر واحد وإدارة واحدة.
- إنشاء شركة توظيف مركزية في العقبة.
- إقامة مشروع إسكان لأبناء العقبة، وجامعة مستقلة فيها.
- الارتقاء بالمسؤولية الاجتماعية نحو إنشاء مشايع خدماتية مستدامة في العقبة.
- معالجة ملف العمالة الوافدة.
- توضيح العلاقة بين دائرة الأراضي وسلطة إقليم العقبة.
- تسريع إنجاز المعاملات التي يحتاجها المستثمرون في العقبة.
- الإعفاء من الضريبة للرحلات.
- نقل محطة التنقية أو زيادة كفاءتها.
- ألّا تكون العقبة محافظة ومنطقة اقتصادية خاصة في الوقت نفسه.
- إعلان العقبة منطقة حرة.
- إنشاء كلية فندقية.
- تأسيس مركز معلومات وبحوث في العقبة لتلبية حاجات المستثمرين.
- تشجيع الحوافز للاستثمارات الصناعية في العقبة.
- توفير فرص عمل للأردنيين من خلال برامج مدروسة.
- زيادة تنافسية موانئ العقبة، حيث أنها تتقاضى رسوماً مرتفعة.
- تعديل التعليمات في مؤسسة الموانئ، ومعالجة الخلل بالإجراءات الجمركية.
- تسهيل إجراءات دخول المستثمرين للأردن.
- استغلال الطاقة الشمسية في العقبة.
- إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص.
- إقامة مزيد من المشاريع اللوجستية.
- السماح بزيادة أعداد الطوابق السكنية في العقبة.
- إعادة الثقة بين المواطنين في العقبة والسلطة وأذرعها الرئيسية.
- الترويج الإعلامي للمشاريع الكبرى في العقبة.
- إعادة تفعيل القوانين بكل نصوصها.
- أن تكون موازنة السلطة لها، فهي التي تقرر الموازنة وهي التي تضع بنودها.
- إيجاد مخصص حوافز للخدمات الصحية والتعليمية، ومخصص محدد لإدامة البنية التحتية وتشغيلها.
- معالجة البنية التحتية المعطلة، ووضع التمويل اللازم لتطوير وسط العقبة.
- إيجاد نظام تعيين بالعقود ولفترات محددة.
- وضع ضريبة على شركات الطيران.
- عدم الخلط بين المنطقة الحرة والمنطقة الاقتصادية الخاصة.

AQABA
NATIONAL REAL ESTATE PROJECTS
العقبة للمشاريع الوطنية العقارية

مجمع العقبة للمخازن والصناعات

استثمر في أكبر مجمع للصناعة والتخزين في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة

مستودعات حديثة

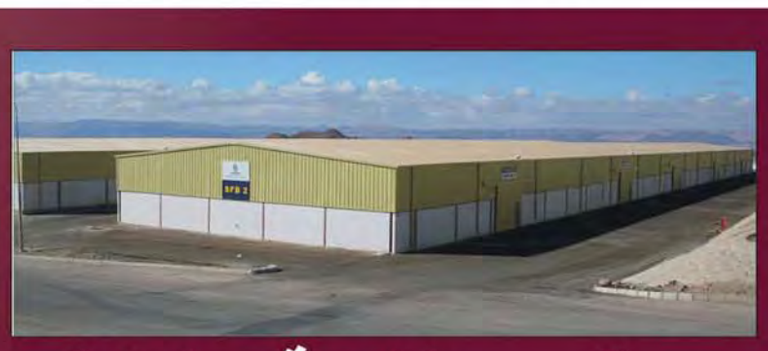
مباني صناعية جاهزة

أراضي مخدومة ومطورة

مساحات متفاوتة حسب الطلب

بنية تحتية متكاملة

مزايا وإعفاءات خاصة

خدمات مساندة

موقع مميز بالقرب من ميناء العقبة للحاويات

تلفون (03 2060671) خلوي (0797141516) فاكس (032060672) بريد إلكتروني (info@anrepco.com) موقع إلكتروني (www.anrepco.com)

محافظ العقبة في حوار مع « الرأي»

ارشيدات: جميعنا مسؤولون عن تحقيق رؤى الملك في إنجاح العقبة

« »

أجرت الحوار- رانيا الهندي

***قال محافظ العقبة، فواز إرشيدات**، إن العلاقة التي تربط بين المحافظ ورئيس سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة هي علاقة تشاركية تكاملية إذ تعتبر المحافظة واجهة للحكم المحلي والإدارة المحلية، وسلطة العقبة واجهة للاستثمار والتنمية والتطوير.*

وأضاف إرشيدات في مقابلة أجرتها معه « الرأي» على هامش الندوة الخاصة التي أقامها مركز الرأي للدراسات بعنوان « منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة الفرص والتطلعات المستقبلية»، «نرى أنفسنا جميعا مسؤولون في المحافظة والسلطة عن تحقيق رؤى جلالة سيد البلاد في انجاح مشروع العقبة، ونعمل كفريق واحد لتحقيق ما من شأنه ازدهار وتنمية محافظة «

وتطرق المحافظ إلى التحديات التي شهدتها منطقة العقبة خلال السنوات القليلة الماضية، موضحا أن قطاع التربية والتعليم في المحافظة شهد تراجعا واضحا في السنوات الأربع الأخيرة نتيجة ثورات الربيع العربي ونزوح اللاجئين السوريين، فيما شهدت المحافظة أيضا خللا بمنظومة التسويق والإعلان إذ « لم نستطع تسويق المنطقة الاقتصادية سياحيا رغم حالة الاستقرار والأمن التي نعيشها في المملكة».

ولفت إرشيدات إلى أن معدلات الجريمة في العقبة انخفضت بنسبة ٦٠٪، مشيرا الى قيام الجهات المختصة وللتخفيف من حدة المشكلات التنموية بعدة تدخلات إضافية للحد من هذه المشاكل منها إدماج الفقراء المستفيدين من التدخلات الحكومية المخطط في التنمية المحلية عبر تنفيذ مشروع توسيع نطاق استهداف الأسر الأشد فقرا ،وعقد برامج تدريبية توعوية لتلك الفئات على إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتطلبات الحصول على التمويل وتنفيذ برنامج تأهيل وتدريب أبناء الأسر المنتفعة وبرنامج تشغيل أبناء الأسر المنتفعة .

وفيما يلي نص المقابلة

الرأي كيف تقيمون العلاقة بين المحافظة وسلطة العقبة الاقتصادية الخاصة ؟ هل يوجد تضارب أو تنازع على الصلاحيات فيما بينكم ؟

إرشيدات : العلاقة بين المحافظ ورئيس سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة علاقة تشاركية، لكن خلال الفترات الماضية أي منذ تأسيس السلطة ولغاية العام ٢٠١٢ ، شاب هذه العلاقة نوع من النفور نتيجة عدم فهم الطرفين لطبيعة العلاقة التي يقومون بها، مما أحدث خلخلة في هيكل هذه العلاقة.

عند قدوم رئيس السلطة الحالي اتفقت معه اتفاق «جنتلمان» أن تكون العلاقة بيننا تشاركية تكاملية، فواجبي أن أؤمن له جو آمن ومستقر بحيث تمر الأعمال بانسيابية وبدون مشاكل، وهو ما حدث فعلا. إذ وجدت التجاوب والتفاهم الكامل من قبل الدكتور الملقي الذي يتمتع بالمؤهلات المطلوبة للقيام بهذا العمل .

فالمحافظ رئيس الادارة العامة ورئيس المجالس التنفيذية والاستشارية والأمنية في المحافظة وهو يمارس صلاحياته بموجب القوانين والأنظمة وبخاصة نظام التشكيلات الإدارية رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠٠، وتعتبر المحافظة واجهة للحكم المحلي والإدارة المحلية، وسلطة العقبة واجهة للاستثمار والتنمية والتطوير، حيث لا يوجد أي تعارض في المهام و الصلاحيات بينهما، وتتجسد العلاقة التشاركية والتكاملية بين مهام وأدوار كل منهما على أساس التعاون والتنسيق في كافة الموضوعات لرفد المنطقة بالاجراءات المبسطة والأطر المؤسسية، وذلك لجعلها محورا هاما للخدمات، بالاضافة الى جعلها مقصدا سياحيا واستثماريا رئيسيا.

تنظم هذه العلاقة وآلية التنسيق والتعاون بموجب مذكرتي تفاهم بين وزارة الداخلية وسلطة المنطقة الخاصة، لتحقيق هذا الهدف وهناك العديد من اللجان المشتركة في مجالات الصحة، والسلامة العامة، والنقل، ومراقبة المحال العامة، والتنظيم وغيرها.

ونرى أنفسنا جميعا مسؤولين في المحافظة والسلطة عن تحقيق رؤى جلالة سيد البلاد في انجاح مشروع العقبة، ونعمل كفريق واحد لتحقيق ما من شأنه ازدهار وتنمية محافظة العقبة .

وأولى المهام التي قام بها الملقي بعد توليه لرئاسة السلطة هي تصويب المخالفات القائمة في المحافظة من حيث محاربة العشوائيات والمحلات غير المرخصة، فيما مارست كمحافظ مسؤولياتي عن المنظومة الأمنية بشكل مباشر ومسؤوليات غير مباشرة عن التنمية في منطقتي وادي عربة والقويرة.

توج الاهتمام الملكي بمحافظة العقبة بتحويل المدينة الى منطقة اقتصادية خاصة مع مطلع عام ٢٠٠١، بهدف النهوض بمستوى المنطقة، وخلق بيئة استثمارية قادرة على استقطاب رؤوس الأموال لجعل العقبة مقصدا استثماريا وسياحيا ومركزا اقليميا متطورا، يكون حلقة من حلقات التنمية الاقتصادية المتكاملة والمتعددة الانشطة .

تعد العقبة الميناء البحري الأردني الوحيد، وهي مركز المنطقة الاقتصادية الخاصة التي تغطي تقريبا مساحة ٣٧٥ كم٢ وبواجهة بحرية ٢٧ كم٢ وتتميز بتوفر خدمات البنية التحتية والاجتماعية والخدماتية المتكاملة لمدينة مزدهرة ومركز إقليمي تنموي ومتطور.

الرأي بما أنكم تصفون العلاقة بينكم وبين رئيس السلطة الخاصة بالتشاركية والتكاملية ، كيف تصفون وتقيمون علاقتكم مع المجتمع المحلي؟

إرشيدات : من المهام الرئيسة للحاكم الاداري هي تنمية المجتمع المحلي والنهوض به في مختلف القطاعات، لذا فإننا نحرص على تواصل لقاءاتنا مع مختلف الفعاليات الرسمية والشعبية والأهلية والتطوعية والاجتماعية والثقافية والرياضية وكافة ألوان الطيف السياسي والنقابي ومؤسسات المجتمع المدني وتهيئة الظروف والسبل أمامها لإقامة نشاطاتها وعدم التواني عن تقديم الدعم المادي والمعنوي لها

وندرك أن الوصول للمواطن في مكان سكناه والاستماع لمطالبة سنة حميدة اختطتها قيادتنا الهاشمية الحكيمة، لذا نعمل على عقد اجتماعات المجالس التنفيذية في الوحدات الادارية بحضور المواطنين ورموز المجتمع المحلي للاستماع لمطالبهم ليصار الى دراستها وتنفيذ الممكن منها بالتنسيق مع الأجهزة الرسمية ذات العلاقة ورفع باقي المطالب التي تحتاج الى قرارات الى من الوزارات الى الوزراء المختصين

فالحاكم الاداري ضمن منطقة اختصاصه، هو رئيس الادارة العامة وهو الأدرى بواقع منطقته، لقربه الميداني منها، ومقدرته على تحديد الاحتياجات ووضع التصورات المناسبة بشأنها، لخدمة المواطن ومعالجة همومه وقضاياه، وذلك ما يستدعي أن تكون إدارة الملف التنموي في يد الحاكم الاداري، والتنيسق بين المجتمع المحلي وبين كافة الجهود الرامية لتحقيق التنمية الشاملة، لضمان تكاملية أدوار وبرامج كافة الجهات في خدمة المجتمع المحلي، والإسهام في تصحيح منهجية التخطيط التنموي، الذي يقوم على تحليل الواقع الاقتصادي والاجتماعي وتحدياته، وتحديد الأولويات من الاحتياجات الجغرافية والقطاعية، والتطلعات الآنية والمستقبلية لعملية التنمية، وترجمة ذلك الى مشاريع وبرامج تنفيذية بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وازالة كل العراقيل والصعوبات التي تواجهها، وصولا للغاية المنشودة من هذه الانجازات والمكتسبات الوطنية في دفع عجلة التنمية، وتحقيق الرفاه الاجتماعي.

الرأي أوعز جلالة الملك عبدالله الثاني لإعداد برامج تنموية للمحافظات، ما هي الانجازات التي تحققت في ضوء هذا البرنامج ؟

إرشيدات : بناء على التوجيهات الملكية في تنمية المحافظات، جاءت مبادرة الحكومة لإعداد البرامج التنموية للمحافظات، وذلك بهدف إيجاد إطار عمل يغطي الفترة (٢٠١٣- ٢٠١٦) بمشاركة شعبية في صناعة القرار التنموي وبما يضمن معالجة التفاوت التنموي بين المحافظات، وايمانا من الحكومة بأن مشاركة القطاع الخاص تسهم بشكل فاعل في ازالة الفوارق التنموية بين المحافظات، فإن الحكومة عملت على تصميم عدد من التدخلات التي تعزز هذا الدور وتوفير البيئة المناسبة ليكون شريك اساسي في تنمية المحافظة وتعزيز القدرة الانتاجية فيها استنادا لميزاتها التنافسية

ومن أبرز تلك التدخلات الحكومية ما يلي:

١- تحسين البنية التحتية لتعزيز دور القطاعات المنافسة في تنمية المحافظة: سيتم من خلال البرنامج تنفيذ العديد من مشاريع البنى التحتية لقطاع الطرق والمياه والنقل والسياحة.

٢- تأهيل الموارد البشرية: سيتم تنفيذ مشاريع متعلقة بتحديث تجهيزات مراكز التدريب المهني والتقني وتحسين نوعية التدريب وبما يتلاءم مع سوق العمل، تنفيذ العديد من البرامج التدريبية اللازمة للأفراد ومنظمات المجتمع المدني لتكون مؤهلة لإدارة أو العمل في المشاريع والاستثمارات الجديدة. وبما يضمن المواءمة ما بين العرض والطلب في سوق العمل .

٣- تقديم المساعدة الفنية للأفراد ومنظمات المجتمع المدني: تعمل الحكومة على تبني أفكار المشاريع ومساعدة أصحابها لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لتحويلها من فكرة الى مشروع مدروس وقابل للتمويل والتطبيق.

٤- توفير التمويل لإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة : تقوم الحكومة بتوفير التمويل من خلال الصناديق والمؤسسات الاقراضية وصندوق تنمية المحافظات لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتقديم الدعم من خلال برنامج تعزيز الانتاجية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وحسب الخطة المالية المتاحة للأعوام (٢٠١٣- ٢٠١٦) لصندوق التنمية والتشغيل، مؤسسة الاقراض الزراعي، برنامج تعزيز الانتاجية ، وتبلغ قيمة التمويل المتاح ١٢,٧ مليون دينار.

٥- توفير ضمانات القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة : بهدف تعزيز الانتاجية في المحافظات فقد تم انشاء صندوق لضمان مخاطر تمويل المشاريع الريادية للمشاريع التي استوفت الشروط التي تؤهلها للاستفادة من صندوق التنمية والتشغيل، حيث تم تخصيص مبلغ ١,٢٥ مليون دينار لهذا الصندوق تودع في حساب خاص لدى الشركة الأردنية لضمان القروض لغايات ادارته وفقا لآلية عمل تم تنظيمها بموجب اتفاقية ثلاثية وقعت بين الوزارة والشركة المطلوبة على هذه القروض، كما تم تقديم دعم مالي لصندوق التنمية والتشغيل بقيمة مليون دينار لاقامة مشاريع انتاجية للجمعيات وتطوير مشاريعها القائمة بسعر مرابحة يصل الى ٣٪ وبضمانات تمويل ميسرة جدا مع تقديم اعفاءات تشجيعية للمشاريع الناجحة منها بنسبة ٣٠٪ من قيمة القرض .

٦- التسويق : تقوم الحكومة بمساعدة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتسويق المنتجات ومنها برامج خاصة بالتسويق للقطاع السياحي بالعقبة

٧- الترويج: تعمل الحكومة ومن خلال الخارطة الاستثمارية للمملكة والتي تنفذها مؤسسة تشجيع الاستثمار على الترويج للمشاريع الاستثمارية الكبرى والتي لها دراسات جدوى اقتصادية على مستوى المحافظات، إضافة الى مشاريع للحملات الترويجية لمنطقة العقبة الاقتصادية

الرأي هناك ضعف في الاداء العام لبعض القطاعات في المحافظة مثل التربية والتعليم و السياحة والاوقاف والمياه؟ ما هي الإجراءات التي تم اتخاذها لتعزيز الأداء فيها ؟

إرشيدات : أبرز المشاكل والتحديات التنموية في محافظة العقبة

١- مؤشرات الفقر : ارتفعت نسبة الفقر في المحافظة العقبة لتبلغ ١٩,٢٪ مقارنة مع ١٤,٤٪ على مستوى المملكة، ويبلغ عدد الأفراد الفقراء في المحافظة نحو ٢٦,١٠٤ ألف فرد يشكلون ما نسبته ٣٪ من إجمالي عدد الفقراء في المملكة، كما بلغ عدد الأسر الفقيرة ٣,٤١٧ ألف أسرة تشكل ما نسبته ١٤٪ من إجمالي عدد الأسر في محافظة العقبة وما نسبته ٢,٩٪ من عدد الأسر الفقيرة في المملكة . كما يوجد في المحافظة عدد ٣ جيوب فقر هي : قضاء وادي عربة، قضاء الديسة، قضاء القويرة .

٢- ارتفاع معدل البطالة : بلغ معدل البطالة في محافظة العقبة ١٥,٧٪ وهي أعلى من المعدل العام للمملكة والمقدر بـ١٢,٢٪ كما بلغت نسبة المشتغلين من الباحثين عن عمل ما نسبته ١٢٪.

٣- عدم قدرة البلديات على القيام بمهامها التنموية

٤- مشاكل قطاع التعليم العام : بلغت نسبة النجاح في الثانوية العامة ٤٤,٩٪ وهي أقل منها على مستوى المملكة ٤٩,٣٪، كما تعاني المحافظة من ارتفاع نسبة الأمية ٧,٣٪ وهي أعلى منها على مستوى المملكة ٧٪.

٥- نقص في الكوادر (أطباء عامين، واختصاص، وفني مختبر) والأجهزة الطبية واللوجستية.

وللتخفيف من المشاكل التنموية في المحافظة ، قامت الجهات المختصة بعدة تدخلات إضافية للحد من هذه المشاكل منها استهداف الفقراء المستفيدين من التدخلات الحكومية المخطط لها عن طريق ادماجهم في التنمية المحلية عبر تنفيذ مشروع توسيع نطاق استهداف الأسر الأشد فقرا وبالتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية، وعقد برامج تدريبية توعوية لتلك الفئات على إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتطلبات الحصول على التمويل وتنفيذ برنامج تأهيل وتدريب أبناء الأسر المنتفعة وبرنامج تشغيل أبناء الأسر المنتفعة .

والإجراء الآخر، توجيه خدمات صناديق الإقراض للميزة التنافسية والقطاعات الرائدة في المحافظة من خلال توجيه خدمات مؤسسة الإقراض الزراعي للمناطق ذات الميزة الزراعية والتي تتواجد فيها الثروة الحيوانية مثل القويرة ووادي عربة عن طريق تنفيذ مشاريع كتنمية وتطوير مصادر المياه والثروة الحيوانية، ومدخلات الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وتوجيه خدمات صندوق التنمية والتشغيل لدعم تنفيذ مشاريع صغيرة ومتوسطة في قطاع السياحة .

وفي قطاع التربية والتعليم سيتم تنفيذ مشاريع انشاءات واضافات غرف صفية للتعليم الثانوي وتنفيذ مشاريع إضافات لأبنية مدارس التعليم المهني وبرنامج تدريب للكوادر التعليمية وفتح مراكز محو الأمية وخاصة في لواء القويرة ووادي عربة .

أما في قطاع الرعاية الصحية، فيتم دراسة امكانية ابتعاث طلاب في الجامعات بتخصص الطب والتزامهم بالعمل في المناطق النائية في المحافظة لمدة من ١-٣ سنوات، وتنفيذ مشروع تحديث وصيانة الأجهزة والمعدات الطبية / مراكز صحية .

أما في قطاع الزراعة، فيتم تفعيل محطة الديسة الزراعية وتطوير مركز زراعي القويرة وفتح عيادة بيطرية في المنطقة، وتنفيذ مشروع المرشد الزراعي (المتنقل) ومشروع إدخال أساليب الحصاد المائي في أراضي المراعي، وإعداد مذكرة تفاهم بين الجهات ذات الاختصاص لتحديد آلية العمل فيما بينها، إلى جانب دراسة توزيع وحدات زراعية من الأراضي الأميرية للمزارعين لاستغلالها واستثمارها .

وفي مجال مشاكل العمل، من المقرر تنفيذ مشاريع برامج تدريبية لتشغيل الأردنيين في قطاعات المحروقات، المطاعم، التمريض والاتصالات، قيام وزارة العمل بتنفيذ مشروع تطوير البرامج والمناهج وبما يشمل تنفيذ دراسات مسحية حول فرص العمل المتوقعة مستقبلا والمهارات المطلوبة لكل فرصة وربطها ببرامج تدريب لضمان أن يكون الباحثين عن العمل مؤهلين لتلك الفرص، إلى جانب قيام مؤسسة التدريب المهني بتنفيذ مشروع تطوير التجهيزات ومشروع رفع كفاءة العاملين والفنيين وبما يشمل إقامة مركز للتوجيه المهني والأعمال داخل مدينة العقبة وتوجيه الدعم للصناديق الاقراضية لقطاعات الفنادق والسياحة والنقل، المدخلات الانتاجية لقطاع الانشاءات، مشاريع زراعية في وادي عربة والقويرة.

وبناء على ما سبق فإن العمل جار في منطقة العقبة ضمن منظومة اجتماعية متكاملة ، فالتنمية لا تعني إنشاء مرافق فقد وإنما يجب أن يرافقها يلازمها المنظومة الأمنية، وبالتالي شهدت معدلات الجريمة في المحافظة انخفاضا بنسبة ٦٠٪.

الرأي ما هي برأيكم أبرز المقومات التنموية في محافظة العقبة الاقتصادية الخاصة .

إرشيدات : بناء على تحليل البنية الاقتصادية للمحافظة والميزة التنافسية للقطاعات فيها وذلك من خلال دراسة خصائص القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية واحتساب معامل توطن الاستخدام حسب القطاعات وإجراء المقارنات اللازمة لتلك القطاعات داخل المحافظة ومع المملكة، حيث سيتم مستقبلا التركيز على الفرص والاتجاهات الرئيسية للتنمية ضمن القطاعات التنافسية التالية

قطاع السياحة : تعتبر مدينة العقبة معلما سياحيا بارزا في منطقة الشرق الأوسط، ومحط أنظار السياحة الداخلية والخارجية لسهولة الوصول إليها برا وبحرا وجوا، ومما ساعد على تنشيط السياحة في هذه المحافظة وجود المرافق السياحية التي يحتاج اليها السائح وقد ساهم وجود المرافق السياحية التي يحتاج إليها السائح وقد ساهم وجود اتحادات رياضات الغوص والتزلج، رياضة الشراع، والزوارق في تنشيط السياحة البحرية في مياه خليج العقبة، كما تركز الاهتمام في التنمية السياحية على منطقة رم وتوفير البنية التحتية والخدمات للمواطنين وكذلك توفير الخدمات للسياح والزوار القادمين الى وادي رم، حيث شهدت المنطقة تزايدا كبيرا في أعداد السياح في السنوات الماضية وأصبحت منطقة جذب سياحي .

النقل والتخزين : تبرز أهمية المحافظة الاستراتيجية بوجود ميناء العقبة والذي يعتبر من أهم موانىء المنطقة المطلة على البحر الأحمر نظرا لموقعه الجغرافي المتميز، كونه الشريان الحيوي والمنفذ البحري الوحيد الذي يطل به الأردن على موانىء العالم، والذي يصدر من خلاله الموارد والمنتجات الوطنية من الفوسفات والبوتاس والأسمدة الكيماوية، بالاضافة لوجود مطار الملك الحسين الدولي.